مراحل تطور الدرس النحوي

تأليف
الدكتور عبد الله بن حمد الخثران

دار المعرفة الجامعية
٤٠ شارع سوتر - الازاريطة - الاسكندرية

١٩٩٣م - ١٤١٣هـ

مراحل تطور الدرس النحوي

تأليف

الدكتور عبد الله بن حمد الخثران

١٩٩٣

دار المعرفة الجامعية

٤٠ ش سوتير - إسكندرية

ت : ٤٨٣٠١٦٣

المقدمة

الحمد لله رب العالمين . والصلاة والسلام على رسوله الكريم ، نبينا محمد وآله وأصحابه أجمعين .

لقد حظي تاريخ النحو العربي بعناية ملموسة من قبل الدارسين المحدثين . فدرسه بعضهم دراسة شاملة لمذاهبه وأطواره . ودرسه بعضهم من خلال مدرسة أو مذهب معين . ودرسه آخرون من خلال مسألة من مسائله مثل مسألة واضعه أو مسألة مدراسه .

ومما نلحظ على هذه الدراسات ، ولا سيما على الدراسات الشاملة لمراحل الدرس النحوي ومذاهبه أنها ترتكز على دراسة رجال النحو ، فتدرس النحو وتاريخه من خلال حياة رجاله وآرائهم ، فلا يكاد المطلع عليها يخرج بتصور واضح بمراحل تاريخ النحو وخصائص كل مرحلة وتطورات الدرس النحوي من مرحلة إلى أخرى .

ومن هنا بدا لي أننا في حاجة إلى دراسة جديدة تنظر إلى النحو نظرة شاملة ، وتدرسها من خلال أطواره ومدارسه مرتكزة على خصائص شاملة لكل مرحلة وتطورات الدرس النحوي من مرحلة إلى أخرى .

فكانت هذه الصفحات نتيجة تلك الدراسة ، علما أنني قد استفدت فائدة كبيرة من جهود العلماء السابقين في دراسة تاريخ النحو فكانت كتبهم من مصادري الأصيلة إلى جانب مصادر التراث العربي .

وقد قسمت دراستي هذه إلى ثلاثة أبواب :

فأما الباب الأول فقد درست فيه نشأة النحو العربي ، وقسمته إلى ثلاثة فصول :

تناولت في الفصل الأول وضع النحو من حيث زمانه ومكانه وأسبابه .

وفي الفصل الثاني درست آراء القدماء والمحدثين في واضع النحو .

وأما الفصل الثالث فقد درست فيه المصطلحات التي تدور حول نشأة النحو وبداياته .

وفي الباب الثاني درست مراحل النحو العربي وقد قسمته إلى أربعة فصول وفق مراحل الدرس النحوي :

ففي الفصل الأول درست المرحلة الأولى من تاريخ النحو العربي تتمثل هذه المرحلة في أبي الأسود الدؤلي وتلاميذه ، وابن أبي إسحاق الحضرمي وأبي عمرو بن العلاء وأقرانهما . وقد سميتها مرحلة الوضع والتأسيس . وقد قسمت رجالها إلى طبقتين ، ودرست كل طبقة وإسهاماتها في الدرس النحوى وخصائصها ومميزاتها .

وفي الفصل الثاني درست المرحلة الثانية من تاريخ النحو ، وهي مرحلة النمو والإبداع وتتمثل في الطبقة الثالثة والرابعة والخامسة من النحاة البصريين والطبقة الأولى والثانية والثالثة من الكوفيين . وتناولت بالشرح والتوضيح خصائص الدرس النحوي وتطوراته في هذه المرحلة بعد الإشارة المقتضبة إلى أبرز رجالها ومدارسها .

وأما الفصل الثالث فقد خصصته لدراسة المرحلة الثالثة من تاريخ النحو ، وهي مرحلة النضوج والاكتمال ، وتتمثل في الطبقة السادسة والسابعة من البصريين ، والطبقة الرابعة والخامسة من الكوفيين . وقد ذكرت أسماء أبرز رجال هذه المرحلة ثم بينت بتفصيل الجهود الإبداعية في هذه المرحلة من تاريخ النحو .

وفي الفصل الرابع درست المرحلة الرابعة من الدرس النحوي ، وهي مرحلة الترجيح والاختيار والاجتهاد وتتمثل في امتزاج المذهبين البصري والكوفي وآرئهما المتباينة في بغداد بعد وفود علماء المذهبين إليها وارتياد طلبة العلم لمجالسهم جميعا . وقد ناقشت في الأول آراء العلماء في بداية هذه المرحلة ونهايتها ، وتطور مصطلح « البغداديين » ، ثم فصلت الحديث عن خصائص الدرس النحوي ومميزاته في هذه المرحلة من تاريخه .

وأما الباب الثالث فقد خصصته لدراسة المدارس النحوية ، وقد قسمته إلى خمسة فصول :

ففي الفصل الأول درست مصطلح « المدرسة النحوية » وناقشت الخلاف في وجود مدرسة أو مدارس نحوية في درس النحو العربي ، وتوصلنا إلى أنه قد وجدت مدرستان في درس النحو العربي ليس غير ، وهما المدرسة البصرية والمدرسة الكوفية .

وفي الفصل الثاني درست مصادر المدرسة الأولى ، أي المدرسة البصرية ، فتناولت بالتفصيل والشرح موقفهم من السماع عن العرب مشافهة ، وعن القرآن الكريم وقراءاته ، وعن الحديث النبوي والشعر العربي .

وفي الفصل الثالث درست خصائص المدرسة البصرية .

وأما الفصل الرابع والخامس فقد درست فيهما المدرسة الثانية ، وهي المدرسة الكوفية ، فدرست في الفصل الرابع مصادرها ، وفي الفصل الخامس درست خصائصها .

لقد كان اهتمامي مرتكزاً على دراسة تاريخ النحو من حيث أطواره وخصائص كل طور ومميزاته ، ومن حيث مدارسه ومذاهبه . فلم أقف عند حياة رجاله ، وإنما اكتفيت با لإحالة إلى مصادر تراجمهم . وحيث قد تناول تاريخ النحو العربي بالبحث والدراسة كثير من الباحثين المحدثين من عرب ومستشرقين ، فأثيرت فى عديد من المسائل تساؤلات وإشكالات وشكوك واتهامات . وقد حاولت دراسة هذه المسائل بالقدر الممكن من الموضوعية والحياد العلمي في ضوء الأدلة والبراهين الملموسة ، لا بالافتراض والتخمين والعاطفة .

ولم تشمل دراستي هذه العصور المتأخرة من تاريخ النحو ، وإن كانت قد تطرقت إلى بعض رجالها مثل ابن مالك وأبي حيان وغيرهما عند مناقشتنا بعض المسائل . وذلك على أمل أن أقوم بدراسة تفصيلية لخصائص الدرس النحوي في العصور المتأخرة بعد هذه الدراسة التي بين يدي القارىء .

والله تعالى أسأل أن يتقبل جهودنا ويسدد خطانا ، وهو ولي التوفيق .

د . عبد الله بن حمد الخثران



الباب الأول

نشــأة النحــــو

الفصل الأول : زمن وضع النحو ومكانه وأسبابه .

الفصل الثاني : آراء في واضع النحو .

الفصل الثالث : مصطلحات نشأة النحو العربي .



الفصل الأول

زمن وضع النحو ومكانه وأسبابه

أولاً : الفترة الزمنية لنشأة النحو :

من الحقائق الثابتة أن علم النحو لم يكن معروفاً عند العرب قبل الإسلام . والسبب في ذلك يعود إلى أن العرب لم يكونوا في حاجة إليه لسلامة فطرتهم ، وجودة قرائحهم ، فلم يكن قبل الإسلام ما يحملهم على النظر فيه ؛ لأنهم ينطقون عن سليقة جبلوا عليها ، بخلافهم بعد الإسلام حين اختلطوا بغيرهم من الأمم كالفرس والروم .

فقد نشأت اللغة العربية قبل الإسلام في أحضان الجزيرة العربية خالصة لأبنائها نقية سليمة مما يخدش كرامتها ، وما يشينها من أدران اللغات الأخرى .

هذه العزلة جعلت اللغة العربية تحتفظ بخصائصها وصفاتها وأصالتها ، فسلمت مفرداتها ونظمها التركيبية والتصريفية[1] فسلمت العربية من داء اللحن كما حدث بعد ظهور الإسلام حين اختلط العرب بغيرهم .

وقد اتفق جمهور العلماء على أن العربي لا يخطيء ، وأنه حجة في كل ما يقول ؛ لأنه صاحب اللغة يصرفها كيف يشاء . وأما ما ذكره العلماء من الأخطاء كالتي ذكرها أبو القاسم الحسن بن بشر ابن يحيى الأمدي (ت ٣٧١ هـ) في كتابه « الموازنة بين الطائيين » ، وجلال الدين عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر السيوطي (ت ٩١١ هـ)[2] في « المزهر » والقاضي أبو الحسن علي بن عبد العزيز الجرجاني (ت ٣٩٢ هـ) في مقدمة « الوساطة بين المتنبي وخصومه » فهو من باب اختلاف اللهجات . يقول الرافعي : « نقطع بأن اللحن لم يكن في الجاهلية ألبتة ، وكل ما كان من بعض القبائل في خور الطباع وانحراف الألسنة فإنما هو لغات لا أكثر »[3] .

ومن الأسباب أيضاً لبعدهم عن المعرفة بالنحو في العصور الجاهلية أنه « ليس في العصور الجاهلية ما يدعو إلى تعدد المستويات اللغوية الناتجة عن

---

(١) انظر فقه اللغة ، د . علي عبد الواحد وافي ، طبع القاهرة سنة ١٩٦٨ م ص ٢٣٩ .

(٢) انظر ترجمته هدية العارفين ١ /٥٤٣ ــ ٥٤٤ وكشف الظنون ١ /د .

(٣) انظر تاريخ الأدب العربي للرافعي ١ /٢٣٩ .

تطور الحياة الاجتماعية التي تؤدي إلى تعدد المستويات في الناس »[1] ؛ لأن أصل علم اللغة عند جميع الأمم هو قيام تضاد بين لغتين من لغة واحدة مثل لهجة العامة ولهجة الأوائل في الكتب المقدسة[2] .

رأي أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥ هـ)[3] :

ذهب ابن فارس إلى أن النحو العربي قديم ، وأن العرب قبل الإسلام كانوا على معرفة بمصطلحاته ، وأنهم كانوا يتأملون مواقع الكلام ، وأن كلامهم ليس استرسالا ، ولا ترجيماً ، بل كان عن خبرة بقانون العربية . يقول : « إن هذين العلمين (أي النحو والعروض) قد كانا قديما ، وأتت عليهما الأيام ، وقلاّ في أيدي الناس ، ثم جدَّدهما هذان الإمامان (أي أبو الأسود ظالم بن عمرو الدؤلي المتوفى سنة ٦٩ هـ[4] والخليل بن أحمد الفراهيدي المتوفى سنة ١٧٠ هـ[5]) ... »[6] .

وهذا القول الذي ذكره أحمد بن فارس يعوزه السند التاريخي حيث إن ابن فارس لم يذكر لنا دليلا واحدا على زعمه .

وقد أخذ بهذا الرأي بعضُ المحدثين[7] زاعما أن النحو العربي كان موجودا قبل أبي الأسود الدؤلي ، ولكنه لم يحدد هل كان ذلك في العصر الجاهلي أم أنه

(١) المفصل في تاريخ النحو العربي قبل سيبويه ، د . محمد خير الحلواني ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ/١٩٧٩ م ص ١٨ .

(٢) انظر تاريخ الأدب ، كارل بروكلمان ، ترجمة عبد الحليم النجار ، دار المعارف ٢/١٢٣ ، ١٢٤ .

(٣) انظر لترجمته إنباه الرواة ١/١٢٧ ــ ١٣٠ وبغية الوعاة ١/٣٥٢ ــ ٣٥٣ ومقدمة المحقق لكتابه الصاحبي ص ج ــ هـ .

(٤) انظر لترجمته أخبار النحويين البصريين ١٣ وطبقات الزبيدى ٢١ ــ ٢٦ ووفيات الأعيان ٢/٥٣٥ ــ ٥٣٩ وسير أعلام النبلاء ٤/٨١ ــ ٨٦ ومراتب النحويين ١١ وبغية الوعاة ٢/٢٢ .

(٥) انظر لترجمته أخبار النحويين البصريين ٥٤ ــ ٥٦ وطبقات الزبيدي ٤٧ ــ ٥١ وإنباه الرواة ١/٣٧٦ ــ ٣٨٢ وسير أعلام النبلاء ٧/٤٢٩ ــ ٤٣١ .

(٦) الصاحبي في فقه اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس ، تحقيق أحمد صقر ، طبعة عيسى الحلبي ، القاهرة ص ١٣ .

(٧) انظر الموجز في نشأة النحو ، د . محمد الشاطر ص ١٨ .

في بداية العصر الإسلامي الأول ؟ وقد استدل على ذلك بما روي عن عمر بن الخطاب أن رسول الله ﷺ قال : « رحم الله امرءا أصلح من لسانه »[1] .

..... مفسرا إصلاح اللسان بأنه طريقة النظر فيما كان له قانون .

والاستدلال بهذا الحديث باطل ، حيث إنه من الأحاديث الضعيفة الواهية ، وقد ذكر المحدث الناقد أبو الفرج ابن الجوزي (ت ٥٩٧ هـ) في كتابه « العلل المتناهية في الأحاديث الواهية » أن هذا الحديث لا يصح عن رسول الله ﷺ ؛ حيث وصف أحد رواته ، وهو الحكم بن عبد الله ، بأنه « ليس بشيء » . ووصفه الإمام الناقد أبو حاتم الرازي (ت ٢٧٧ هـ) وغيره بأنه كذاب ووضاع[2] .

وقد استدل أيضا بقول عمر بن الخطاب — رضي الله عنه — : « تعلموا العربية ، فإنها تثبت العقل وتزيد في المروءة »[3] . والصحيح أن مصطلح « العربية » هنا لا يتجه إلى المعنى الاصطلاحي الذي جاء مؤخرا بمعنى « النحو » ؛ لأن مدلوله لم يظهر إلا في عصور متأخرة عن عصر الإسلام الأول . ولكن المقصود من « العربية » في قول عمر بن الخطاب هو التمرس بحفظ النصوص العالية التي تمكن المتكلم من امتلاك ملكة الفصاحة والبلاغة ، أو بمعنى أدق هو المعرفة التامة باللسان العربي الذي أنزل به القرآن الكريم .

ولكن الذي تدل عليه الشواهد ومراحل تطور النحو العربي أن نشأة النحو العربي بدأت بعد مجيء الإسلام ، وبالتحديد في الصدر الأول منه ؛ لأن علم النحو ، ككل العلوم ، قانون تتطلبه الحوادث وتقتضيه الحاجات ؛ لأنه لم يكن قبل الإسلام ما يحمل العرب على التفكير والنظر فيه ؛ لأنهم ، كما أسلفنا ، ينطقون عن سليقة جبلوا عليها ، فهم غنيون عن تعرفه .

(١) الحديث رواه القضاعي في مسند الشهاب ١ /٣٣٨ ، وابن الجوزي في العلل المتناهية في الأحاديث الواهية ٢ /٢١٥ .

(٢) انظر العلل المتناهية في الأحاديث الواهية ٢ /٢١٥ وانظر أيضا المحاسن والأضداد للجاحظ ص ٦ والمحاسن والمساوىء للبيهقي ٢ /١٥٧ ، وانظر الخصائص ٣ /٢٤٦ ومعجم الأدباء لياقوت ١ /٦٧ .

(٣) انظر طبقات النحويين واللغويين : ١٣ ، والفاضل : ٤ وإيضاح الوقف والابتداء ١ /٣ ومعجم الأدباء ١ /٧٧ .

ولكننا لا ننكر أنه كان في العصر الجاهلي حركة نشطة في تعلم الكتابة والقراءة هيأت للدرس اللغوي في العصر الإسلامي الأول . فوُجد من العرب الجاهليين من تعلم القراءة والكتابة ، ولا سيما في الحواضر ؛ كالحيرة واليمن ودومة الجندل والطائف ومكة والمدينة . فروى التاريخ لنا أن هناك من العرب من تعلم الكتابة بغير العربية كزيد العبادي ، وابنه عدي الشاعر ، ولقيط بن يعمر ، فكان من هؤلاء من يكتب بالعربية والفارسية ، ويعملون مترجمين في بلاط كسرى[1] .

وهذا يدل على أن العرب كان لهم خبرة بالتحليل الصوتي للغة : لأن الكتابة تحتاج إلى تمييز الكلمات بعضها عن بعض ، ومعرفة لواحقها وسوابقها[2] .

وامتد هذا الاهتمام إلى العصر الإسلامي الأول فوجد في هذا العصر من تعلم الكتابة وعلمها ؛ كالحكم بن سفيان بن العاصي وجفينة العبادي[3] . بل تعلم بعض المسلمين لغة أخرى ، فكان عبد الله بن عمرو بن العاصي يقرأ بالسريانية[4] . كما وجه الرسول ﷺ زيد بن ثابت ليتعلم العبرية فتعلمها[5] . كما ذكر لنا التاريخ أن كتبة رسول الله ﷺ كانوا ثلاثين أو أربعين كاتبا .

ولم تقتصر الكتابة على الرجال ، بل وجدت النساء الكاتبات كالشفاء بنت عبد الله الفرزية ، وحفصة بنت عمر بن الخطاب ، وعائشة بنت سعد . ومن الشعراء سويد بن الصامت والزبرقان بن بدر وكعب بن زهير ، وكعب بن مالك ، وأمية بن أبي الصلت[6] .

---

(١) انظر مجمع الأمثال للميداني ، القاهرة ١٣٥٩ هـ ١ /٤١٢ ، وانظر تفصيل ذلك في كتاب « المفصل في تاريخ العرب » لجواد علي في الفصل الذي عقده عن « الكتابة » ص ٨ /٢٤٨ — ٢٩٠ .

(٢) انظر المفصل في تاريخ النحو العربي ، د . محمد خير الحلواني ص ٦٦ .

(٣) انظر المفصل في تاريخ العرب ٨ /٢٩٢ — ٣٠١ .

(٤) انظر طبقات ابن سعد (دار صادر) ٤ /٢٦٢ .

(٥) انظر الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني ، القاهرة ١٩٣٩ م ص ١ /٥٦١ .

(٦) راجع المفصل في تاريخ العرب ٨ /١٣٧ — ١٣٨ .

ولا شك أن هذه الحركة المتمثلة في تعلم اللغات والكتابة كانت إحدى الممهدات للدرس اللغوي في العصر الإسلامي الأول ؛ لأن طبيعة الخط تدعو إلى الأخذ بأسباب الوعي اللغوي[١] .

ولكننا نشير في الوقت نفسه أن البحث اللغوي والنحوي لم يكن من الدراسات الإسلامية المبكرة ؛ لأن اهتمام المسلمين انصب في أول الأمر على العلوم الشرعية والإسلامية ؛ كالفقه ، والتفسير ، والقراءات . فقد ذكر السيوطي أنه منذ منتصف القرن الثاني الهجري بدأ علماء المسلمين يسجلون الحديث النبوي ، ويؤلفون في الفقه الإسلامي ، والتفسير القرآني . وبعد أن تم تدوين هذه العلوم اتجه العلماء وجهة أخرى نحو تسجيل العلوم غير الشرعية ، ومن بينها اللغة والنحو[٢] .

وقد ذكر أحمد أمين : « أن أكثر اللغة كتبت في العصر الإسلامي الأول ، لا قبله[٣] .

---

(١) انظر المفصل في تاريخ النحو ٦٧ .

(٢) انظر تاريخ الخلفاء للسيوطي ١٧٢ والبحث اللغوي عند العرب ، د . أحمد مختار عمر ٦١ .

(٣) ضحى الإسلام ط السابعة ١ /٢٩١١ .

ثانياً : مكان وضع النحو العربي :

كان نشوء النحو العربي في العراق ، وبخاصة في البصرة ، حيث كان لأهلها ميل بطبيعة نشأتهم إلى الاستفادة من هذا الفن . وقد نبّه العلماء على أقدمية البصرة في العناية باللغة العربية . يقول اللغوي والأديب البصري محمد بن سلام الجمحي (ت ٢٣١ هـ) : « وكان لأهل البصرة في العربية قدمة وبالنحو ولغات العربية عناية »[١] . كما ذكر أبو الفرج محمد بن إسحاق النديم الوراق البغدادي (ت نحو ٣٨٥ هـ) علة تقديم البصريين على الكوفيين في كتابه فقال : « وإنما قدمت البصرة أولا ؛ لأن علم العربية عنهم أخذ »[٢] .

والظروف تحتم أن يكون العراق مركز تقدم هذا العلم ؛ لأنه كان قبل الفتح الإسلامي موطن العجم ، وبعد الفتح أقبل عليه المسلمون من كل حدب ؛ حيث كان من أخصب البلاد الإسلامية ، فا ستوطنه العرب والعجم .

ونقصد بالعراق هنا البصرة والكوفة ، لا بغداد ؛ لأنهما تأسستا في فجر الإسلام . أما بغداد فلم تختطط إلا في صدر الدولة العباسية التي اتخذتها مقرا للخلافة . جاء في مراتب النحويين : « وأما بغداد فمدينة ملك ، وليس بمدينة علم . وما فيها من العلم فمنقول إليها ومجلوب للخلفاء وأتباعهم ورعيتهم »[٣] .

وكان أكثر المشتغلين به من الموالي . وذلك ليتقوا به اللحن الذي كان يزري بصاحبه . فقد مر التابعي عامر بن شراحيل المعروف بالشعبي (ت ١٠٣ هـ) بقوم من الموالي يتذاكرون النحو فقال : « لئن أصلحتموه إنكم لأول من أفسده » .

وقد كان العراقيون ذوي عهد بالعلوم والتأليف ، ولهم فيها خبرة تليدة متوارثة . وفيهم شغف للتعرف على الوسائل التي تقوّم ألسنتهم . وقد استأثرت البصرة بهذا العلم مائة عام .

(١) طبقات فحول الشعراء ١ / ١٢ .

(٢) الفهرست ص ١٠٢ .

(٣) مراتب النحويين ١٦٠ .

وبهذا تتلخص الأسباب لنشأة النحو في العراق في الآتي :

١ ــ اختلاط العرب والعجم في العراقين : البصرة والكوفة بعد الفتح الإسلامي .

٢ ــ شغف الموالي بمعرفة وسائل تعلم العربية والدين الإسلامي .

٣ ــ ما عرف عن العراقيين من الخبرة بالعلوم والتأليف فيها[١] .

---

(١) انظر نشأة النحو للشيخ محمد الطنطاوي ١٣ .

ثالثاً : أسباب نشأة النحو :

فيما يلي أهم الأسباب التي دفعت علماء العرب إلى وضع نحو للغتهم :

١ ــ شيوع اللحن :

يعد اللحن الباعث الأول والسبب الرئيس لنشأة النحو العربي وتدوين اللغة وجمعها واستنباط القواعد وتصنيفها . فلقد كانت حوادثه المتتالية نذير الخطر هب على صوته أولو الغيرة على اللغة العربية والدين الإسلامي(١) .

وكان ظهوره خفيفا ونادرا أيام الرسول ﷺ ، فقد روي أن رجلا لحن بحضرة النبي ﷺ فقال : « أرشدوا أخاكم فإنه قد ضلّ »(٢) .

ويظهر أن اللحنة التي سمعها رسول الله ﷺ كانت في قراءة القرآن الكريم ؛ لأن الرسول ﷺ لم يكن لينسب الضلال إلى رجل لمجرد لحنه في الكلام العربي . وقد نبه إلى ذلك صاحب كنز العمال(٢) .

ولما جاء العصر الأموي كان اللحن قد بلغ مبلغ كبيرا حتى أصبحوا يعدون من لا يحلن . جاء في أمالي أبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٤٠ هـ)(٣) عن اللغوي البصري عبد الملك ابن قريب الأصمعي (ت ٢١٦ هـ)(٤) قال : أربعة لم يلحنوا في جد ولا هزل : الشعبي (التابعي عامر بن شراحيل المتوفى ١٠٣ هـ) وعبد الملك بن مروان (ت ٨٦ هـ) ، والحجاج بن يوسف (ت ٩٥ هـ) ، وابن القرية ؛ والحجاج أفصحهم »(٥) .

وجاء في البيان والتبيين لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت ٢٥٥ هـ) : « وممن كان لا يلحن البتة حتى كأن لسانه أعرابي فصيح أبو زيد النحوي ، وأبو سعيد المعلم » . وفي رواية أخرى قال : « وزعم أبو العاصي أنه لم ير قروياً قط

---

(١) انظر من تاريخ النحو ، سعيد الأفغاني : ٨ .

(٢) انظر كنز العمال للهندي ١ /١٥١ والخصائص ٢ /٨ .

(٣) انظر لترجمته طبقات الزبيدي ص ١١٩ وإنباه الرواة ٢ /١٦٠ ــ ١٦١ وبغية الوعاة ٢ /٧٧ وسير أعلام النبلاء ١٥ /٤٧٥ ــ ٤٧٦ .

(٤) انظر لترجمته أخبار النحويين البصريين ٧٢ ــ ٨٠ وطبقات الزبيدي ١٦٧ ــ ١٧٤ والإنباه ٢ /١٩٧ ــ ٢٠٥ وبغية الوعاة ٢ /١١٣ والأعلام ٤ /١٦٢ .

(٥) أمالي الزجاجي : ٢٠ .

لا يلحن في حديثه وفيما يجري بينه وبين الناس إلا ما تفقده من أبي زيد النحوي ، ومن أبي سعيد المعلِّم »[١] .

ومنهم أيضا النحوي البصري عيسى بن عمر الثقفي (ت ١٤٩ هـ)[٢] ، وقد قال عنه الأصمعي (ت ٢١٦ ه) : « كان عيسى لا يدع الإعراب لشيء »[٣] . ومنهم التابعي القاري النحوي يحيى بن يعمر (ت ١٢٩ هـ)[٤] الذي قال عنه الوزير أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (ت ٦٢٤ هـ) : « وكان يحيى بن يعمر ينطق العربية المحضة واللغة الفصحى طبيعة فيه غير متكلفة »[٥] .

فلم يسلم من اللحن البلغاء والأمراء ، وصاروا يحذرون منه كل الحذر ؛ لأنه من الصفات التي تنزل بقدر الرجل في المجتمع . يقول عبد الملك بن مروان حين قيل له : « أسرع إليك الشيب » ، قال : « شيّبني ارتقاء المنابر مخافة اللحن »[٦] . وقال فقيه العراق قاضي الكوفة أبو شبرمة عبد الله بن شبرمة (ت ١٤٥ هـ) : « إن الرجل ليلحن وعليه الخزّ الأدكن فكأن عليه أخلاقا ، ويُعْرِبُ وعليه أخلاق فكأنّ عليه الخزّ الأدكن »[٧] .

ولقد أنفه النبي ﷺ وتنزّه عنه ، ولا أدل على ذلك من قوله عليه الصلاة والسلام : « أنا أعربكم أنا من قريش ، ولساني لسان بني سعد بن بكر ، فأنّى يأتيني اللحن »[٨] .

---

(١) البيان والتبيين ١ /١٦٣ ، ٢ /٢١٩ ، طبعة عام ١٩٤٩ م .

(٢) انظر لترجمته طبقات الزبيدي ٤٠ ــ ٤٥ وأخبار النحويين البصريين ٤٩ ــ ٥٠ وإنباه الرواة ٢ /٣٧٤ ــ ٣٧٧ وغاية النهاية ١ /٦١٣ .

(٣) طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ٤١ .

(٤) انظر لترجمته طبقات الزبيدي ٢٧ ــ ٢٩ وأخبار النحويين البصريين ٤٠ ــ ٤١ ونزهة الألباء ١٩ والإنباه ٤ /٢٤ ــ ٢٧ ووفيات الأعيان ٥ /٢٢٢ .

(٥) إنباه الرواة ٤ /٢٧ .

(٦) عيون الأخبار لابن قتيبة ٢ /١٥٨ .

(٧) طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ١٣ .

(٨) روي الحديث بروايات مختلفة ، هذه إحداها ، انظر في ذلك الجامع الصغير للسيوطي ١ /٤١٣ ، وانظر مراتب النحويين ٢٣ والمزهر ٢ /٣٩٧ .

وقد استقبحه الخلفاء والعلماء والأمراء ، قال مسلمة بن عبد الملك : « اللحن في الكلام أقبح من الجدري في الوجه »[1] .

واللحن يكثر غالبا على ألسنة الشعوب التي تعرَّبت بعد دخولها الإسلام ؛ لأن اللغات إذا اتصل بعضها ببعض فلا بدّ أن يظهر أثر هذا الاتصال والاندماج بظهور اللحن واللكنة ؛ حيث إن اللغات تتصل بسلائق القوم وملكاتهم ، واللغتان إذا التقتا في اللسان الواحد أدخلت كل واحدة منهما الضَّيم على صاحبتها ، كما قرر ذلك الجاحظ[2] . لأن الشعوب تحتفظ بكثير من عاداتها اللغوية مما يفسح المجال للتحريف وشيوع اللحن[3] . وقد نبه على هذه الظاهرة النحوي الأندلسي أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي (ت ٣٧٩ هـ)[4] في طبقاته حيث يقول : « ولم تزل العرب تنطق على سجيتها في صدر إسلامها وماضي جاهليتها حتى أظهر الله الإسلام على سائر الأديان ، فدخل الناس فيه أفواجا وأقبلوا إليه أرسالا ، واجتمعت فيه الألسنة المتفرقة ، واللغات المختلفة ، ففشا الفساد في اللغة العربية »[5] . كما نبه فندريس في العصر الحاضر ، حيث يقول : « إذا احتكت لغتان إحداهما بالأخرى أثرت كل منهما فى صاحبتها »[6] .

آراء الباحثين المحدثين :

على الرغم من هذه الروايات عن شيوع ظاهرة اللحن التي سبقت نشأة النحو العربي والتي تعد من الممهدات لنشأته ، على الرغم من ذلك نرى كثيرا من الباحثين المحدثين ينفون أن تكون ظاهرة اللحن من الأسباب الداعية إلى التفكير فى وضع قواعد النحو . ومن هؤلاء الباحثين ، على سبيل المثال الأستاذ الدكتور حسن عون فى كتابه « اللغة والنحو » الذي نفى فيه أن يكون ظهور

---

(١) عيون الأخبار ٢ /١٥٨ .

(٢) البيان والتبيين /

(٣) انظر كتاب « الخليل بن أحمد الفراهيدي : أعماله ومنهجه ، د . مهدي المخزومي ومدرسة الكوفة له أيضا ص ٣٤ ــ ٣٥ والمدارس النحوية ، د . شوقي ضيف : ١١ .

(٤) انظر لترجمته إنباه الرواة ٣ /١٠٨ ــ ١٠٩ وبغية الوعاة ١ /٨٤ ــ ٨٥ وتاريخ العلماء بالأندلس لابن الفرضي ٢ /٩٢ والأعلام ٦ /٨٢ .

(٥) طبقات الزبيدي ص ١١ ، ومعنى أرسالا : طوائف .

(٦) اللغة لفندريس ، ترجمة الدواخلي والقصاص : ٣٤٩ .

اللحن مدعاة لوضع النحو ، أو التفكير فيه » لأنه لو كان مجرد اللحن في اللغة مدعاة لوضع النحو لوجدنا على الأقل محاولات فيه أيام الرسول ﷺ أو أيام الخلفاء الراشدين ، إذ إن اللحن موجود في البيئة العربية من ذلك التاريخ »[١] .

إن ما أشار إليه الباحث من وجود اللحن في العهد النبوي وفي عهد الخلفاء الراشدين قليل جدا بالنسبة لما حدث بعد الفتوحات الإسلامية وانتشار الإسلام حيث لم يكن يمثل خطرا عظيما على اللغة العربية ، وإنما كانت تعد أخطاء فردية .

رأي يوهان فك في كتابه « العربية » :

ذهب هذا المستشرق إلى أن اللحن الذي يطلقه علماء اللغة والنحو على الخطأ في اللغة إنما اكتسب هذا المدلول نتيجةً لاتفاق عرفي على تغيير معناه الأصلي في وقت متأخر »[٢] . وقال أيضا : « ولا يزال ينقصنا بعدُ كل دليل يبيّن متى نقل لفظ اللحن إلى معنى الخطأ في الكلام ، وأغلب الظن أنه استعمل لأول مرة بهذا المعنى عندما تنبّه العرب بعد اختلاطهم بالأعاجم إلى فرق ما بين التعبير الصحيح والتعبير الملحون »[٣] .

وما ذكره هذا المستشرق غير صحيح ؛ لأن اللحن بمعنى الخطأ في اللغة كان معروفا بهذا الاسم في العصور المتقدمة على نشأة النحو ، ويدلك على ذلك ما أوردناه من قول الرسول ﷺ : « أنا أعربكم أنا في قريش ، ولساني لسان بني سعد بن بكر فأنّى يأتيني اللحن »[٤] . وما روي عن أبي بكر رضي الله عنه من قوله : « لأنْ أقرأ فأسقط أحب إليّ أقرأ فألحن »[٥] . وما روي على لسان أبي الأسود الدؤلي الذي ينسب إليه وضع النحو ، فقد قال : « إني لأجد للحن غَمَرا كغمر اللحم »[٦] .

---

(١) اللغة والنحو ، د. حسن عون : ١٥٦ .
(٢) العربية : ٢٣٦ .
(٣) نفسه : ٢٤٥ .
(٤) سبق تخريجه .
(٥) مراتب النحويين . ٢٣
(٦) طبقات الزبيدي ٢٢ وعيون الأخبار ٢ /١٥٨ ، والغمر بالتحريك . ريح اللحم وما يعلق باليد من دسمه

رأي المستشرق فون كريمر :

وقد شارك فون كريمر الباحثين السابقين في إنكار أن يكون الفساد في اللغة العربية هو السبب في ضرورة وضع النحو حيث يقول : « وهناك رواية يتناقلها الناس في أغلب الأحيان وبمقتضاها كان تسرب الفساد إلى اللغة العربية في البصرة هو السبب في ضرورة وضع قواعد للنحو ، لإنقاذ اللغة العربية من الاضمحلال والفساد في المستقبل ، ولا حاجة هنا إلى القول إن هذه الرواية لا يعوّل عليها إطلاقا ... »[1] .

إن المستشرق يوهان فك والمستشرق فون كريمر بهذا التشكيك يريدان أن يتوصلا إلى رأيهما المعروف في البحث النحوي ، وهو أن النحو العربي ليس من وضع العرب ، وإنما هو من وضع الأجانب من الآراميين أوجدته الحاجة التي أحسوا بها لتعلم اللغة العربية وقراءتها على وجه صحيح[2] . وهذا الرأي التشكيكي يلغي أثر القراءة القرآنية الأساسي في نشأة النحو[3] .

---

(١) الحضارة الإسلامية ومدى تأثرها بالمؤثرات الأجنبية ، فون كريمر ، تعريب الدكتور مصطفى طه بدر ، ص ٨٩ ــ ٩٠ .

(٢) نفسه ٩٠ .

(٣) المفصل في تاريخ النحو ٦ .

مظاهر اللحن التي سبقت نشأة النحو :

تتمثل مظاهر اللحن التي وقعت في اللغة العربية تركيبا وبناء في المظاهر الآتية :

أولاً : الخطأ في الإعراب :

يعد الإعراب أول ما اختل من كلام العرب ، وأحوج إليه التعلم[1] ؛ لأن هذه الحركات تتطلب قدرا من التنبه والالتفات يكاد يستنفده المتكلم في إبانته عما يريد الإبانة عنه . فكأنه لا يجد في نفسه فضلا من الجهد يبذله في إقامة التصرف الإعرابي[2] .

كما يعد اللحن في الإعراب أشد استنكارا من اللحن في اللغة أو بنية الكلمة ؛ لأن نصوص القرآن الكريم كانت مدونة ، ولا سبيل للخوف عليها من الخطأ في بنية الكلمات . وإنما الخوف كان من ناحية الشكل الذي لم يكن قد ثبت بعد . ثم إن هناك ترابطا قويا بين الإعراب والمعنى ؛ ذلك لأن الكلام المنطوق سابق للكلام المكتوب ، فلذلك كانت الحركات والعلامات الإعرابية وسيلة للتوكيد والتنبيه .

ومن أقوى الأدلة على الترابط القوي بين الإعراب والمعنى في اللغة العربية وأصالته فيها من قديم الزمان تواتر القرآن الكريم ووصوله إلينا معرب الكلمات ، وإن رسم المصحف العثماني نفسه مع تجرده من الإعجام بالشكل يرمز إلى كثير من علامات الإعراب الفرعية ، أي الإعراب بالحروف ، مثل (المؤمنون) ، وعلامات إعراب المنصوب المنون ، مثل (رسولا) ، و (حسيبا) ، و (بصيرا) . وقد بلغت هذه الخاصية في القرآن الكريم مبلغا إعجازيا تمثل في التناغم بين الخاصة الموسيقية الناتجة من حركة الإعراب والمعنى حين تتناسق المعاني والنغمات والفكرة والجرس أحسن تناسق . ولننظر إلى هذه الآيات التي تصور ركض الخيل يقول الله تعالى : (والعاديات ضبحاً ، فالموريات قدحاً ، فالمغيرات صبحاً ، فأثرن به نقعا ، فوسطن به جمعا)[3] .

(١) مراتب النحويين ٢٣

(٢) عيون الأخبار لابن قتيبة ٢ / ١٤٢

(٣) سورة العاديات الآيات ١ ـ ٥

إن هذه الفتحات في آخر كل كلمة تصور لنا عدو الخيل وركضها . واقرأ قوله تعالى : (إنما يخشى اللهَ من عباده العلماءُ)[1] ، فإن المعنى يفرض رفع العلماء فاعلا ونصب اسم الجلالة مفعولا به ؛ لأن المراد هو حصر الخوف من الله في العلماء ، لا حصر الخوف من العلماء في الله . قال أبو بكر بن الأنباري : سمعت أحمد بن يحيى ثعلبا يقول : « كان أحد الأئمة يعيب النحو ويقول : أول تعلمه شغل ، وآخره بغي ، والعالم به من يزري به الناس ، فقرأ يوما : (إنما يخشى اللهُ من عباده العلماءَ) برفع لفظ الجلالة ونصب العلماء ، فقيل له كفرتَ ، من حيث تجعل الله يخشى العلماء ، فقال ، والله ، لا طعنت على علم يؤدي إلى معرفة هذا أبدا » .

ومن أمثلة اللحن في الإعراب ما يأتي :

١ ـــ قدم أعرابي في خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال : « من يقرئني شيئا مما أُنزل على محمد ؟ فأقرأه رجل سورة براءة بهذا اللحن (وأذان من الله ورسوله إلى الناس يوم الحج الأكبر أن الله بريء من المشركين ورسولِه)[2] : بكسر لام (رسوله) فقال الأعرابي : « إن يكن الله بريء من رسوله فأنا أبرأ منه » فبلغ عمر مقالة الأعرابي فدعاه فقال : « يا أمير المؤمنين ، إني قدمت المدينة .... وقص عليه القصة فقال عمر : « ليس هكذا يا أعرابي » ، فقال : « كيف هي يا أمير المؤمنين ؟ فقال : (إن الله بريء من المشركين ورسولُه) فقال الأعرابي : « وأنا أبرأ ممن بريء رسوله منهم » . فأمر عمر ألا يقرىء القرآن إلا عالم باللغة »[3] .

٢ ـــ روي أيضا أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه مر بقوم ، وفي رواية ، بصبيان يرمون فأساؤوا الرمي ، فقال : بئس ما رميتم ، فقال بعضهم : إنا قوم

---

(١) سورة فاطر : ٢٨ .

(٢) سورة التوبة : ٣ .

(٣) انظر الخصائص لابن جني ٢ /٨ ، وقد اختلف العلماء في رواية هذه القصة ، فمنهم من يذكر أنها حدثت في عهد عمر بن الخطاب ، وبعضهم يجعلها في زمن زياد ابن أبيه ، وبعضهم يجعلها في زمن علي بن أبي طالب ، انظر أخبار النحويين البصريين للسيرافي ، تحقيق طه الزيني ومحمد عبد المنعم خفاجي ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، سنة ١٣٧٤ هـ /١٩٥٥ م ، ص ١٢ ، ومراتب النحويين ص ٢٩ ، والفهرست لابن النديم ، دار المعرفة ، بيروت ص ٦٠

متعلمين . فقال : إساءتكم في لحنكم أشد من إساءتكم في رميكم »[1] .

٣ ــ روي أن كاتبا لأبي موسى الأشعري كتب إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه : « مِنْ أبو موسى » ، فكتب عمر إلى أبي موسى رضي الله عنهما : « إذا أتاك كتابي فاضربه سوطا واصرفه عن عملك »[2] ، وفي رواية : « أن قَنّع كاتبك سوطا »[3] .

٤ ــ روي أنا أبا الأسود الدؤلي دخل على ابنته فقالت : « يا أبتِ ، ما أَشَدُّ الحرِّ ؟ فقال : « الرمضاء في الهاجرة » . فقالت : « لم أرد ذلك ، وإنما أخبرتك بما هو فيه الآن » . فلما سمع منها ذلك قال لها : « فقولي إذاً : ما أشَدَّ الحرَّ ! »[4] .

٥ ــ ودخل رجل على الوالي الأموي على العراق ــ البصرة والكوفة ــ زياد ابن أبيه (ت ٥٣ هـ) فقال : « إن أبينا هلك ، وإنّ أخينا غصبنا ميراثنا من أبانا » ، فقال : « ما ضيّعت من نفسك أكثر مما ضيعت من مالك »[5] .

ثانياً : الخطأ في بنية الكلمة صوتا وحروفا :

لم يقتصر اللحن على الإعراب ، بل تسرّب إلى المادة اللغوية صوتا وحروفا وبنية . ومن أمثلة ذلك :

١ ــ روي أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه مرّ برجلين يرميان فقال أحدهما : « أسَبْتُ » ، يريد « أصبت » بإبدال الصاد سينا ، فقال عمر : « سوء اللحن أشد من سوء الرمي »[6] .

---

(١) انظر ايضاح الوقف والابتداء ١ /٢١ ــ ٢٢ .

(٢) مراتب النحويين ص ٢٣ وإيضاح الوقف والابتداء لأبي بكر الأنباري ، تحقيق محي الدين عبد الرحمن رمضان ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، سنة ١٣٩٠ هـ/١٩٧١ م ١ /١٢٥ .

(٣) الخصائص ٢ /٨ .

(٤) طبقات النحويين واللغويين ص ٨ ، والفاضل للمبرد ، تحقيق عبد العزيز الميمني ، نشر دار الكتب المصرية ، الطبعة الأولى ، سنة ١٣٧٥ هـ/١٩٥٦ ، ص ٢١ ، وإنباه الرواة على أنباه النحاة ١ /١٦ .

(٥) المحاسن والمساوئ ، للبيهقي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، نشر نهضة مصر للطباعة ، القاهرة ، سنة ١٣٨٠ هـ/١٩٧٤ م ، ٢ /١٥٩ .

(٦) الأدب المفرد للبخاري ص ٢٢٧ .

٢ ـــ ما رواه أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ البصري (ت ٢٥٥ هـ) : « أن أول لحن بالبادية : هذه عصاتي ، بدل (عصاي) ، وأول لحن سمع بالعراق « حيِّ على الصلاة » بكسر الياء ، بدل فتحها »[١] .

٣ ـــ وما روي من قول حاجب عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه لرجلين : « قُمَا » ، بدل (قُوما)[٢] .

وبذلك نقول : إن اللحن الذي نريده هو خروج الكلام الفصيح عن مجرى الصحة في بنية الكلام أو تركيبه أو إعرابه بفعل الاستعمال الذي يشيع أولا بين العامة من الناس ، ويتسرب بعد ذلك إلى لغة الخاصة[٣] .

ولكن الذي يجب تسجيله هنا أن بوادر اللحن وأعراض الفساد هجمت أولا على الإعراب ونظام التركيب قبل هجومها على مفردات الكلام .

٢ ـــ الحرص على المحافظة على كتاب الله والسنة المطهرة :

إنّ السبب الثاني من أسباب نشأة النحو هو حرص المسلمين على المحافظة على كتاب الله والسنة المطهرة .

فإذا كان جمع القرآن الكريم وحفظه من الضياع يمثل الخطوة الأولى للعناية بالقرآن الكريم فإنّ النحو العربي يمثل الخطوة الثانية في العناية به والمحافظة على سلامته بعد أن أخذ اللحن ينتشر ويشيع على الألسنة حتى سمع في القرآن الكريم كما ذكرنا ذلك آنفا .

فهذه الخطوة الثانية بمثابة رد الفعل المباشر لتسرب اللحن إلى لغة القرآن الكريم على الخصوص ، فلا بد أن يكون الغرض بعد هذا إبعاد هذا الخطر عن نصوصه ، ولن يتأتى ذلك إلا بوضع ضوابط وقواعد عملية للغة التي نزل بها القرآن الكريم وبها رُوِيَت ودُوِّنت السنة المطهرة .

---

(١) البيان والتبيين ٢ /٢١٩ .

(٢) المحاسن والمساوىء للبيهقي ٢ /١٥٩ .

(٣) انظر كتاب « المظاهر الطارئة على الفصحى » ، د . محمد عيد ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨٠ م ، ص ١٢ .

وقد أكدت كل المراجع القديمة التي تحدثت عن بداية نشأة النحو العربي أنه جاء استجابة لوعي ديني يتمثل في الحفاظ على كتاب الله وسنة رسوله ﷺ مِنْ أن يلحقهما اللحن والتحريف ، ومن ثَمّ إبقاء الطريق إلى فهمهما واستخراج مكنوناتها واضحا ميسورا .

ولا أدل على ذلك من أن الخطأ في قراءة القرآن الكريم هو أحد الأسباب التي دفعت أبا الأسود الدؤلي إلى التفكير في عمل النحو العربي .

فالمسلمون لم يخافوا اللحن على البيان وحده ، ولكن على القرآن الكريم أولا ؛ لأن اللحن في آياته يؤدي إلى فساد كبير وشرّ مستطير . ولا أدلَّ على ذلك من أنّ الصحابة والتابعين والخلفاء والعلماء حذّروا من اللحن في القرآن الكريم أشد التحذير . فقد روي عن أبي بكر رضي الله عنه أنه قال : « لأنْ أقرأ فأخطيء أحب إليّ من أن أقرأ فألحن : لأني إذا أخطأت تعلّمت ، وإذا لحنت افتريت »[1] . وروي عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان يضرب ولده على اللحن في كتاب الله عز وجل[2] . وعن شيخ القراء والمفسرين التابعي مجاهد بن جبر (ت ١٠٣ هـ) أنه قال : « لأن أخطيء الآية أحبّ إليّ من أن ألحن في كتاب الله»[3] . وقال الحسن بن أبي الحسن البصري ، أحد سادات التابعين (ت ١١٠ هـ) : « إن الرجل قد يقرأ الآية فيعيي بوجوهها فيهلك فيها خليله »[4] وروي عنه أيضا أنه قال : « من لحن في القرآن الكريم فقد كذب على الله عز وجل »[5] .

بهذا اكتسبت اللغة العربية صفة القداسة الدينية . قال الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما (ت ٥٠ هـ) : « تعلموا العربية ، فإنها لسان الله الذي يخاطب به الناس يوم القيامة »[6] . كما نقل عن المبرد عن بعض السلف

---

(١) مراتب النحويين ص ٢٣ والمزهر ٢ /٣٩٧ .
(٢) إيضاح الوقف والابتداء ١ /٢٤ .
(٣) المصدر السابق ١ /٢٦ .
(٤) المصدر السابق ١ /٢٧ .
(٥) تنبيه الألباب على فضائل الإعراب للشنتريني ، تحقيق د . معيض بن مساعد العوفي ، دار المدني سنة ١٤١٠ هـ /١٩٨٩ م ص ٩٠ .
(٦) المصدر السابق ص ٧٦ ــ ٧٧ .

قوله : « عليكم بالعربية ، فإنها المروءة الظاهرة ، وهي كلام الله عز وجل وأنبيائه وملائكته »[1] .

ويبدو أن ارتباط الدرس اللغوي والنحوي بالكتب المقدسة كان أمرا قديما . فقد عرف عن النحو الهندى أنه نشأ فى خدمة (الفيدا) وأنه اكتسب من الدين قداسته واحترامه . وتذكر الروايات قولهم : « إن الماء هو أقدس شيء على الأرض ، والكتب المقدسة أكثر قداسة من الماء ، ولكن النحو أكثر قداسة من الكتب المقدسة »[2] .

وقد قصر بعض الباحثين نشأة هذا العلم على هذا السبب ، وهو المحافظة على كتاب الله وفهمه ؛ لأن العلوم الإسلامية كلها نشأت لخدمة القرآن الكريم . فهناك فرق بين محاربة اللحن وإرادة الفهم . فلو كان المقصود هو محاربة اللحن لاقتصر على وضع ضوابط الصحة والخطأ فى كلام العرب . وأما الفهم فإنه يقصد به البحث عن كل ما يفيد فى استنطاق النص ومعرفة ما يؤديه التركيب القرآنى على وجه الخصوص باعتباره أعلى ما فى العربية من بيان[3] .

وقد نبه على ذلك من قبل الزجاجي فى كتابه « الإيضاح في علل النحو » ، حيث يقول : « فإن قيل فما الفائدة في تعلم النحو ؟ ... فالجواب في ذلك أن يقال له : الفائدة فيه للوصول إلى التكلم بكلام العرب على الحقيقة صواباً غير مبدّل ولا مغير ، وتقويم كتاب الله عز وجل الذي هو أصل الدِّين والدنيا والمعتمد ، ومعرفة أخبار النبي ﷺ ، وإقامة معانيها على الحقيقة ؛ لأنه لا يفهم معانيها على صحة إلا بتوفيتها حقوقها من الإعراب »[4] .

ولا شك في أن وضع النحو بدافع من الدين للحرص على القرآن الكريم مردّهُ إلى كثرة اللحن والتحريف في اللغة العربية التي هي وسيلة لفهم القرآن العظيم والسنة المطهرة .

---

(١) الإيضاح فى علل النحو للزجاجي ، تحقيق د . مازن المبارك ، دار النفائس ص ٩٥ .

(٢) انظر البحث اللغوي عند الهنود ، د . أحمد مختار عمر ، دار الثقافة ، بيروت ، سنة ١٩٧٢ م ص ٧٣ .

(٣) انظر كتاب « النحو العربي والدرس الحديث » ، للدكتور عبده الراجحي ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ص ٧٩ .

(٤) الإيضاح في علل النحو ص ٩٥ .

٣ ـ حاجة الجيل الجديد إلى فهم اللغة العربية :

وأما السبب الثالث لنشأة النحو فهو أنه نشأ جيل جديد في الإسلام . ويتمثل هذا الجيل في الموالي الذين أخذوا يكثرون وينتشرون في أرجاء الأقطار الإسلامية . وقد نطق هؤلاء العربية على قدر ما هيأته لهم ألسنتهم ، غير أن ألسنتهم لم تكن خالصة النطق ، بل كانت تشوبها لكنة أعجمية ، ومن ذلك ما روي عن صهيب الرومي ، صاحب رسول الله ﷺ ، حيث قال : « إنك لهائن » ، يريد : « إنك لحائن »[1] .

كما نشأ نشء جديد من العرب أيضا ولدوا بعيدا عن الجزيرة العربية فأخذوا يتكلمون بغير أساليب العربية بالإضافة إلى أنه وجد كثير من أبناء العرب ولدوا لأمهات أجنبيات فتأثروا بنطقهن . فكان هؤلاء في حاجة للوقوف على أغراض اللغة ومراميها حتى يمكنهم ذلك من فهم القرآن الكريم وأحاديث الرسول عليه الصلاة والسلام ، ثم الحصول ثانياً على المكانة الرفيعة في المجتمع الذي يعد الفصاحة والبلاغة مما يرفع قدر الإنسان . ويدل على ذلك قول فقيه العراق وقاضي الكوفة أبو شبرمة عبد الله بن شبرمة (ت ١٤٥ هـ) : « إذا سرّك أن تعظم في عين من كنت في عينه صغيرا ويصغر من كان في عينك عظيما فتعلم العربية ، فإنها تجريك على النطق وتدنيك من السلطان »[2] .

وقد حاول بعض الخلفاء والأمراء إرسال أولادهم إلى البادية موطن الفصاحة ليتفصّحوا وتتدرب ألسنتهم على النطق بالعربية نطقاً سليما ، وليربوا ملكاتهم اللغوية حتى يكسبوا ودّ الخلفاء والأمراء ومحبي اللغة العربية .

٤ ـ فساد الملكة اللغوية بالاختلاط :

وأما السبب الرابع لوضع النحو فإنه يرجع إلى فساد الملكة اللغوية لدى أبناء العربية بالاختلاط . فقد اتسعت رقعة الإسلام بسبب الفتوحات الإسلامية ، ودخل الناس في دين الله أفواجا ، وأقبلوا إليه أرسالا ، حيث اتسعت الفتوحات في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه شرقا إلى نهري السند

---

(١) البيان والتبيين ١ /٧٢ .

(٢) عيون الأخبار لابن قتيبة ٣ /٥٠ .

وجيحون ، وغربا إلى الشام ومصر . وفي عهد بني أمية شرقا إلى الهند والصين وشمالا إلى سيبريا ، وغربا ما وراء جبال البرانس بالأندلس . كما امتدت إلى جزائر البحر الأبيض المتوسط .

فأصبحت العواصم الإسلامية مرتادا للداخلين في دين الله ، واختلط هؤلاء بالعرب مصاهرة وجوارا ومعاملة في شؤون الحياة ، « فصار الناشئ الجديد يسمع في العبارة عن المقاصد كيفيات أخرى غير الكيفيات التي كانت للعرب فيعبر عن مقصوده » كما قرر ذلك العلامة عبد الرحمن بن محمد بن خلدون (ت ٨٠٨ هـ)[١] .

وقد أشار إلى هذه الظاهرة التي هي أحد أسباب نشأة النحو أبو الأسود الدؤلي حيث روي أنه جاء إلى زياد ابن أبيه الذي كان واليا على البصرة والكوفة من قبل معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما فقال : « إني رأيت العرب قد خالطوا هذه الأعاجم وفسدت ألسنتها ، أفتأذن لي أن أضع للعرب ما يعرفون به كلامهم »[٢] .

وقد أبان عن هذه الظاهرة العلامة عبد الرحمن محمد بن خلدون (ت ٨٠٨ هـ) حيث يقول : « فلما جاء الإسلام ، وفارقوا الحجاز لطلب الملك الذي كان في أيدي الأمم والدول ، وخالطوا العجم تغيرت تلك الملكة بما ألقى إليها السمع من المخالفات التي للمستعربين من العجم . والسمع أبو الملكات اللسانية ، ففسدت بما ألقي إليها مما يغايرها لجنوحها إليه باعتياد السمع . وخشي أهل الحلوم منهم أن تفسد تلك الملكة رأسا بطول العهد فينغلق القرآن والحديث على الفهوم ، فاستنبطوا من مجاري كلامهم قوانين لتلك الملكة مطردة شبه الكليات والقواعد يقيسون عليها سائر أنواع الكلام ، ويلحقون الأشباه منها بالأشباه »[٣] .

هذه هي في رأيي أهم الأسباب التي أوجدت الحاجة إلى « علم النحو » ، وإن كانت هذه الأسباب مجتمعة تنصب في سبب واحد ، وهو المحافظة على اللغة العربية التي هي وسيلة لفهم القرآن الكريم والسنة المطهرة .

---

(١) المقدمة لابن خلدون ص ٤٢٦ .

(٢) طبقات الزبيدي ص ٢٢ .

(٣) المقدمة ص ٥١٥ .

الفصل الثاني

آراء القدماء والمحدثين في واضع النحو

أولاً : آراء القدامى :

تعددت الروايات عند القدماء في واضع علم النحو ، وتكاد تنحصر الروايات في كتب الطبقات والأدب وكتب النحو على النحو الآتي :

١ ــ طائفة منهم تنسبه إلى العلامة التابعي الفاضل أبي الأسود الدؤلي وحده ، واسمه على الأشهر ظالم بن عمرو بن علي ، وكان وفاته سنة ٦٩ هـ في خلافة عبد الملك بن مروان الأموي .

٢ ــ وطائفة تنسبه إلى أبي الأسود بأمر من علي بن أبي طالب .

٣ ــ وطائفة تنسبه إلى أبي الأسود بأمر من زياد ابن أبيه .

٤ ــ وطائفة تنسبه إلى أبي الأسود بالاشتراك مع تلامذته .

٥ ــ وطائفة تنسبه إلى أبي الأسود بتشجيع عبد الله بن عباس .

٦ ــ وطائفة تنسبه إلى أبي الأسود بأمر من عمر بن الخطاب .

٧ ــ وطائفة تنسبه إلى علي بن أبي طالب وحده .

٨ ــ وطائفة تنسبه إلى أحد تلامذة أبي الأسود ، فهنالك رواية تنسبه إلى نصر بن عاصم الليثي (ت ٨٩ هـ)[1] وحده ، أو عبد الرحمن بن هرمز (ت ١١٧ هـ)[2] وحده ، أو يحيى بن يعمر (ت ١٢٩ هـ) وحده .

هذه هي مجمل الآراء المتناثرة في كتب الطبقات والأدب .

ويعد ابن سلام الجمحي (ت ٢٣٢ هـ) أول من نسب وضع النحو العربي إلى أبي الأسود الدؤلي وحده . جاء في طبقات فحول الشعراء : « وكان لأهل البصرة في العربية قدمة ، وبالنحو ولغات العرب والغريب عناية ، وكان أول من أسس العربية ، وفتح بابها ، وأنهج سبيلها ، ووضع قياسها أبا الأسود الدؤلي حين اضطرب كلام العرب فغلبت السليقة ولم تكن نحوية ، فكان سراة

(١) انظر ترجمته أخبار النحويين البصريين ٣٨ ــ ٣٩ وطبقات الزبيدي ص ٢٧ وإنباه الرواة ٣/ ٣٤٣ ــ ٣٤٤ .

(٢) انظر ترجمته أخبار النحويين البصريين ٤٠ وطبقات الزبيدي ٢٦ وإنباه الرواة ٢/ ١٧٢ ــ ١٧٣

الناس يلحنون ، فوضع باب الفاعل ، والمفعول ، والمضاف ، وحروف الجر ، والرفع ، والنصب ، والجزم »[١] .

ثم تتابعت الروايات الكثيرة في نسبة وضع النحو إليه . جاء في « مراتب النحويين » لأبي الطيب عبد الواحد اللغوي (ت ٣٥١ هـ) : « كان أول من رسم للناس النحو أبو الأسود الدؤلي ... »[٢] . وجاء في « الإصابة في تمييز الصحابة » لابن حجر العسقلاني : « أول من وضع العربية ونقط المصاحف أبو الأسود الدؤلي »[٣] . كما ذكر أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب إسحاق النديم الوراق البغدادي (ت نحو ٣٨٥ هـ) أنه رأى بنفسه نحو أبي الأسود الدؤلي ، وذلك في قِمَطْر كبير رآه رجل من أهل « الحديثة »[٤] . قال : « رأيت ما يدل على أن النحو عن أبي الأسود ما هذه حكايته : هي أربعة أوراق من ورق الصيني ترجمتها : هذه فيها كلام في الفاعل ، والمفعول عن أبي الأسود رحمة الله عليه بخط يحيى بن يعمر »[٥] .

وهذا الذي ذكره ابن النديم يتفق مع ما قاله أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٩٦ هـ)[٦] في كتابه الشعر والشعراء من أن أبا الأسود الدؤلي ألّف كتابا في النحو[٧] .

كما تحدثت بعض المصادر عن نسبته لأبي الأسود الدؤلي أيضا ، ولكن كان ذلك بأمر من علي بن أبي طالب رضي الله عنه . فقد سئل أبو الأسود الدؤلي عَمَّنْ فتح له الطريق إلى الوضع في النحو ، وأرشده إليه فقال : « تلقيته عن علي بن أبي طالب رحمه الله » ، وفي رواية أخرى قال : « ألقى إلي علي أصولا احتذيت عليها »[٨] .

---

(١) طبقات فحول الشعراء ١ /١٢ .

(٢) مراتب النحويين ص ٢٤ .

(٣) الإصابة ٢ /٢٤٢ .

(٤) الحديثة : بفتح الحاء وكسر الدال تطلق على عدة مواضع منها حديثة الموصل ، وحديثة الفرات وإحدى قرى دمشق ، ويقال لها : حديثة جرش ، انظر معجم البلدان ٢ /٢٣٠ .

(٥) انظر القصة بتمامها في الفهرست ص ٤٦ .

(٦) انظر ترجمته سير أعلام النبلاء ١٣ /٢٩٦ — ٣٠٢ وطبقات الزبيدي ١٨٣ وإنباه الرواة ٢ /١٣٤ — ١٤٧ وبغية الوعاة ٢ /٦٣ — ٦٤ والأعلام ٤ /١٣٧ .

(٧) الشعر والشعراء ٢ /٧٣٣ .

(٨) طبقات الزبيدي ص ٢١ .

وقد تحدث أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري البغدادي (ت ٥٧٧ هـ)[١] في « نزهة الألباء » عن الذي ألقى إليه علي بن أبي طالب . فقد قيل : إنه ألقى إليه صحيفة فيها : بسم الله الرحمن الرحيم : الكلام اسم وفعل وحرف . فالاسم ما أنبأ عن المسمى ، والفعل ما أنبأ عن حركة المسمى ، والحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل . ثم قال : تَتَبَّعه وزد عليه ما وقع لك ، واعلم أن الأشياء ثلاثة : ظاهر ، ومضمر ، وشيء ليس بظاهر ولا مضمر ، وإنما يتفاوت العلماء في معرفة ما ليس بمضمر ولا ظاهر[٢] .

كما ذكر الوزير علي بن يوسف القفطي (ت ٦٢٤ هـ) أنه رأى بمصر زمن الطلب بأيدي الورَّاقين جزءا فيه أبواب من النحو ، يُجْمِعون على أنها مقدمة علي بن أبي طالب التي أخذها عنه أبو الأسود الدؤلي[٣] .

وتذكر بعض المصادر خلاف ما سبق ، إذ تذكر أن وضع أبي الأسود للنحو كان بأمر من الوالي الأموي على العراق زياد ابن أبيه (ت ٥٣ هـ) فقد روي أن زيادا بعث إلى أبي الأسود وقال له : اعمل شيئا تكون فيه إماما ينتفع الناس به ، وتعرب به كتاب الله ، فاستعفاه من ذلك ، حتى سمع أبو الأسود قارئا يقرأ « .... أن الله بريء من المشركين ورسوله »[٤] بكسر اللام فقال : ما كنت أظن أنَّ أمر الناس صار إلى هذا فرجع إلى زياد فقال : أنا أفعل ما أمر به الأمير ، فليَبْغِني كاتبا لَقِنًا يفعل ما أقول . فأُتِي بكاتب من عبد القيس فلم يرضه ، فأُتي بآخر ، فقال له أبو الأسود إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف فانْقُطْ نُقْطَة فوقه على أعلاه . فإن ضممت فمي فانقط نقطة بين يدي الحرف . فإن كسرت فاجعل النقطة تحت الحرف . فإن أتبعت شيئا من ذلك غُنَّة فاجعل مكان النقطة نقطتين[٥] .

---

(١) انظر ترجمته سير أعلام النبلاء ٢١ /١١٣ ــ ١١٥ ووفيات الأعيان ٣ /١٣٩ ــ ١٤٠ وإنباه الرواة ٢ /١٦٩ ــ ١٧١ وبغية الوعاة ٢ /٧٦ ــ ٨٨ .

(٢) نزهة الألباء ص ٤ ــ ٥ . وانظر إنباه الرواة ١ /٣٩ ومعجم الأدباء ١٤ /٤١ وأخبار النحويين البصريين ٣٤ والفهرست ٣٤ .

(٣) إنباه الرواة ١ /٤٠ .

(٤) سورة التوبة : ٣ .

(٥) أخبار النحويين البصريين ص ٣٤ والفهرست ص ٦٠ وإنباه الرواة ١ /٤٠ .

وهناك رواية أخرى تقول : إن زيادا هو الذي أرسل الرجل وطلب منه أن يترصد أبا الأسود في طريقه ويقرأ شيئا من القرآن الكريم ويتعمد فيه اللحن ، لعله ينفذ ما طلبه منه[1] .

وهناك بعض الروايات التي تشرك مع أبي الأسود في الوضع تلامذته . فقد جاء في طبقات الزبيدي : « فكان أول من أصل ذلك وأعمل فكره فيه أبو الأسود ظالم بن عمرو الدؤلي ، ونصر بن عاصم ، وعبد الرحمن بن هرمز . فوضعوا النحو أبوابا ، وأصّلوا له أصولا . فذكروا عوامل الرفع والنصب والجزم ، ووضعوا باب الفعل والمفعول والتعجب والمضاف . وكان لأبي الأسود في ذلك فضل السبق وشرف التقدم »[2] .

وقد أشار أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي (ت ٣٦٨ هـ)[3] إلى هذا الاختلاف بين العلماء فقال : « اختلف الناس في أول من رسم النحو ، فقال قائلون : أبو الأسود الدؤلي ، وقال آخرون : نصر بن عاصم الدؤلي .. وقال آخرون : عبد الرحمن بن هرمز ، وأكثر الناس على أبي الأسود الدؤلي ... »[4] .

وقد اقتصرت بعض المصادر والروايات على نسبة وضع النحو إلى واحد من تلامذته . ومن ذلك ما رواه محبوب البكري عن خالد الحذّاء بن مهران البصري (ت ١٤١ هـ) : « أن نصر بن عاصم أول من وضع النحو »[5] . كما روى ابن لهيعة (ت ١١٧ هـ) عن أبي النضر قال : « كان عبد الرحمن بن هرمز أول من وضع العربية وكان أعلم الناس بأنساب قريش وأحد القراء »[6] .

كما ذكرت بعض المراجع القديمة أن أبا الأسود الدؤلي وضع النحو بأمر من عمر بن الخطاب رضي الله عنه . وقد أثبت ذلك العقاد في كتابه « عبقرية

(١) المحكم في نقط المصاحف لأبي عمر الداني ص ٣ .

(٢) طبقات الزبيدي ص ١١ ـ ١٢ .

(٣) انظر لترجمته طبقات الزبيدي ١١٩ و ١٨٥ وإنباه الرواة ١ /٣٤٨ ـ ٣٥٠ وبغية الوعاة ١ /٥٠٧ ـ ٥٠٩ ، د والأعلام ٢ /١٩٥ ـ ١٩٦ .

(٤) أخبار النحويين البصريين ص ٣٣ .

(٥) الفهرست ٢٠ .

(٦) أخبار النحويين البصريين ص ٤٠ والفهرست ص ٣٩ .

عمر »[1] . جاء في إنباه الرواة أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كتب إلى أبي موسى الأشعري ، وهو على البصرة : « أما بعد فتفقهوا في الدين ، وتعلموا السنة ، وتفهموا العربية ، وتعلموا طعن الدُّرْبة[2] ، وأحسنوا عبارة الرؤيا ، وليُعَلّم أبو الأسود أهل البصرة الإعراب »[3] .

على حين تذكر بعض المصادر أن أبا الأسود أتى عبد الله بن عباس رضي الله عنه فقال : « إني أرى ألسنة العرب قد فسدت فأردت أن أضع شيئا لهم يُقوّمون به ألسنتهم . قال : « لعلك تريد النحو ، أما إنه حق ، واستعن بسورة يوسف »[4] . وقد كان أبو الأسود كاتبا لابن عباس حينما كان واليا على البصرة من قبل علي بن أبي طالب رضي الله عنهم جميعا[5] .

وقد اقتصرت بعض الروايات على نسبة النحو إلى علي بن أبي طالب وحده . وذكر أبو الحسن القفطي (ت ٦٢٤ هـ) أن ذلك رأي الجمهور من أهل الرواية[6] . ومن المصادر التي نسبت وضع النحو إلى علي بن أبي طالب وحده الفاضل للمبرد[7] والزينة للرازي[8] والإيضاح في علل النحو للزجاجي[9] ومعجم الأدباء[10] ووفيات الأعيان[11] .

---

(١) عبقرية عمر ص ٢٤٦

(٢) ما يتعلم عليه الطعن

(٣) إنباه الرواة ١ /٥١ .

(٤) إنباه الرواة ١ /٥١ ونور القبس ص ٨ .

(٥) الأغاني ١٢ /٣٠١ مصورة طبعة دار الكتب .

(٦) انظر إنباه الرواة ١ /٣٩

(٧) انظر الفاضل ص ٥

(٨) انظر الزينة ١ /٧١ .

(٩) انظر الإيضاح في علل النحو ص ٨٩

(١٠) انظر معجم الأدباء ١٤ /٤٩ .

(١١) انظر وفيات الأعيان ٢ /٢٣٢ ــ ٢٣٧ .

مناقشة الآراء السابقة :

في الآراء السابقة ما يستدعي المساءلة والمناقشة ، ومن أبرز ذلك :

أولا : قد نسب إلى أبي الأسود الدؤلي أو علي بن أبي طالب عدد من المصطلحات والتسميات والتعريفات . فمن هذه المصطلحات الفاعل ، والمفعول ، والمضاف ، وحروف الرفع ، والنصب ، والجر ، والجزم ، والتعجب ، وإنّ وأخواتها . ومن هذه التعريفات تعريف الاسم ، والفعل ، والحرف . هل صحيح أن هذه المصطلحات والتعريفات قد تحددت بهذه التسميات في عهد أبي الأسود الدؤلي أو علي بن أبي طالب ؟ .

ثانيا : ما المراد بالقياس الذي نسبه ابن سلام الجمحي إلى أبي الأسود بقوله : « ووضع قياسها » ؟ .

فأما الفقرة الأولى من المناقشة فليس من المعقول أن تكون هذه المصطلحات والتعريفات قد نضجت وتحددت في هذا العصر ؛ لأن عصر أبي الأسود ليس عصر تقسيم وتبويب وتعريف ، وإنما كانت الدراسات اللغوية يومئذ عبارة عن تفسير آية أو جمع لحديث أو لغريب . وكيف تتضح هذه المصطلحات والأبواب وهي غير متضحة عند العلماء الخالفين من أمثال الخليل بن أحمد وسيبويه ؟ .

فهذا الخليل بن أحمد (ت ١٧٠ هـ) يطلق الفتح مثلا على حركة آخر الفعل المضارع إذا كان منصوبا ، نحو (لن يضربَ) ، كما يطلقها على فتحة الباء فى نحو (ضَرَبَ) . كما يطلق الضم على ما وقع فى أعجاز الكلم غير منون ، نحو (يفعلُ) ، و (جاء الرجلُ) . ويطلق الكسر على ما وقع في أعجاز الكلم غير منون ، نحو لام (الجمل) من قولنا (للجملِ) . والجرّ يطلقه على ما وقع فى أعجاز الأفعال المجزومة عند استقبال ألف الوصل ، نحو (لم يذهبِ الرجل)[1] .

(١) مفاتيح العلوم للخوارزمي ص ٣٠ .

وهذا سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠ هـ)[١] لم يُعَرِّف الاسم والفعل والحرف ، وإنما اكتفى بالأمثلة . ففي تعريفه للاسم والفعل والحرف اكتفى بتقسيم الكلمة إلى أنواع ، ثم استعرض جميع النماذج التركيبية التي يوجد فيها كل فرع .

فقال سيبويه في تعريف الاسم : « فالاسم رجل وفرس وحائط » ، ثم قال معرفا كل فعل من الأفعال الثلاثة : « فأما بناء ما مضى فَذَهَبَ ، وسَمِعَ ، ومَكُثَ ، وحُمِدَ ، وأما بناء ما لم يقع فإنه كقولك آمرا : اذهبْ ، واقتلْ ، واضربْ ، ومخبرا : يقتلُ ، ويذهبُ ، ويضرب ، ويُقْتَلُ ، ويُضْرَبُ ... »[٢] .

هكذا استغنى عن التعريفات بذكر الأمثلة وتقسيم الكلمة إلى أنواع ، وعرض النماذج التي يوجد فيها كل نوع . ولم تتضح هذه المصطلحات إلا في عصر متأخر عند البصريين ، حيث جعلوا الضم والكسر والفتح والسكون علامات بناء ، والرفع والنصب والجر علامات إعراب . قال سيبويه : « الرفع والجر والنصب والجزم في الإعراب ، وأما الفتح والكسر والضم والوقف (السكون) فللأسماء غير المتمكنة »[٣] .

ثم إن التزام هذه المصطلحات على هذا الوجه الدقيق الذي يفرق بين علامات الإعراب وعلامات البناء لم يكتب له الاستقرار إلا عند البصريين المتأخرين ، حيث ظل الخلط في استخدام هذه المصطلحات واردا عندهم في بعض المواضع . جاء في كتاب سيبويه : « ورفعوا المفرد كما رفعوا (قبل) و (بعدُ)»[٤] . وقال عند إعراب المنادى الذي لم يضف : « والمفرد رفع ، وهو في موضع اسم منصوب »[٥] . وقد تابعه أبو العباس محمد بن يزيد المبرد

---

(١) انظر لترجمته أخبار النحويين البصريين ٦٣ — ٦٤ وطبقات الزبيدي ٦٦ — ٧٢ وإنباه الرواة ٢ /٣٤٦ — ٣٦٠ وبغية الوعاة ٢ /٢٢٩ — ٢٣٠ والأعلام ٥ /٨١ وتقديم المحقق للكتاب ، في الجزء الأول ٣ — ٦٠ .

(٢) الكتاب ١ /١٢ .

(٣) نفسه ١ /١٣ — ١٥ .

(٤) نفسه ٢ /١٨٣ — ١٨٤ .

(٥) المصدر السابق ٢ /١٨٣

(ت ٢٨٥ هـ)[١] ـــ أحد أبرز رجال المذهب البصري من بعده ـــ في هذا الخلط[٢] .

ذلك بالإضافة إلى أن المصطلحات عند سيبويه تقوم على الوصف الوظيفي للظاهرة اللغوية . ويظهر ذلك من تعريفاته التي قد تستطيل في بعض المواضع مما يدل على عدم نضجها في عصره ، بله عصر أبي الأسود الدؤلي مما يدل على أن هذه المصطلحات والتعريفات المنسوبة لأبي الأسود ليست من وضعه ، وإن نسبت إليه .

ويبدو أن الواقع أنه أول من فكر في وضع علامات الإعراب : الرفع والنصب والجر والتنوين ، فلما سمّى بعض العلماء ضروب الرفع فاعلا ، وبعض ضروب النصب مفعولا قالوا إن أبا الأسود الدؤلي هو الذي وضع باب الفاعل والمفعول ، وإن كان هو لم يعرف فاعلا ولا مفعولا ، بل ربما لم يعرف نصبا ولا رفعا[٣] ؛ لأن عمله بمثابة ملحوظات منثورة ناتجة عن رصده للظواهر المتبدلة في التراكيب العربية إدراكا منه لتصريف الكلمات ووظائفها في التركيب وما ينتج عن ذلك من اختلاف الحركات ، وذلك من خلال ما توصل إليه من نقط المصحف[٤] .

وأما الفقرة الثانية من المناقشة ، وهي نسبة القياس إلى أبي الأسود كما فعله ابن سلام الجمحي ، فيبدو في ظننا أن المراد بالقياس عنده هو القياس الفطري ، أو البدائي ـــ وهو ما يسمى بالاستقراء ـــ وليس القياس الصناعي المنطقي الذي عرف متأخرا .

فالمراد هنا العلم بالقواعد المطردة التي يحال بها بين المتكلم والخطأ في اللغة ، وهو ما أشار إليه النحوي المصري عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس ، المعروف بابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ)[٥] حين ذهب إلى أن رفع الفاعل

(١) انظر لترجمته أخبار النحويين البصريين ١٠٥ ـــ ١١٣ وطبقات الزبيدي ١٠١ ـــ ١١٠ ومراتب النحويين ٨٣ وإنباه الرواة ٣ /٢٤١ ـــ ٢٥٣ .

(٢) المقتضب ٣ / ١٠ .

(٣) ضحى الإسلام ٢ /٢٨٧ .

(٤) انظر المفصل في تاريخ النحو ص ١٠١ .

(٥) انظر لترجمته بغية الوعاة ٢ /١٣٤ ـــ ١٣٥ ومقدمة المحقق كتابه « الكافية » .

ونصب المفعول قد ثبت بالاستقراء ، وليس بالقياس . فليس الذي رُفع اسما بعينه ثم ثبت بالقياس ما عداه من الأسماء ، ولكن المراد هنا وصف الظواهر وصفا لغويا .

ثانياً : آراء المحدثين :

ذهب طائفة من المحدثين إلى نفي جهد أبي الأسود الدؤلي في الدرس النحوي . ومن هؤلاء المحدثين المستشرق بروكلمان الذي أنكر ما توصل إليه أبو الأسود الدؤلي من دراسات لغوية ، وعدّ ذلك من الأساطير[١] . ولم يكتف بذلك ، بل أنكر ما نسب إلى تلامذته أيضا ، حيث يقول : « وما يروى عن تلاميذ أبي الأسود المزعومين فهو أمر غير أكيد أيضا مثل علاقة أبي الأسود نفسه بهذه الدراسة » . ويرى أن البداية الصحيحة لتاريخ النحو العربي من طبقة أساتذة الخليل وسيبويه[٢] .

أما المستشرق « يوهان فك » فإنه ينسب هذا العلم إلى المسلمين الجدد ، ويقصد بهم غير العرب . قال : « وعلى الرغم من أن هذه الروايات المتفرقة المتضاربة غير تاريخية بالمعنى الصحيح فإنها تحتوي على إدراك عميق ؛ لأن اتخاذ المسلمين الجدد لغة العرب لسانا لهم كان هو الدافع الأول للملاحظات النحوية »[٣] . على حين يرى المستشرق « فون كريمر » أن النحو من وضع الآراميين والفرس[٤] .

وأما « لتنستر » ، واضع مادة « نحو » في دائرة المعارف الإسلامية فيرى أن المادة الأولية لعلم النحو العربي جاءت من المنطق الأرسطوطاليسي الذي انتهى إلى العرب عن طريق السريان . وأن مسألة وضع العربية ووضع كلمة « نحو » نفسها محوطة بكثير من الغموض ، ولكنه في نهاية الأمر يرى أن لأبي الأسود الدؤلي ضلعاً في نشأة النحو لكثرة الروايات وتضافرها[٥] .

---

(١) تاريخ الأدب العربي ، ترجمة عبد الحليم النجار ٢ /١٢٣ .

(٢) المصدر نفسه ٢ /١٢٨ .

(٣) العربية ص ١٠ .

(٤) انظر الحضارة الإسلامية ومدى تأثرها بالمؤثرات الأجنبية ص ٩٠ .

(٥) انظر بحث « وضع النحو » لأسعد أطلس في مجلة المجمع العلمي بدمشق ، المجلد ١٤ ص ٢٧٤ .

وقد سار على هذا المبدأ من التشكيك في واضع النحو كثير من الباحثين العرب الذين تأثروا بأقوال المستشرقين . ومن هؤلاء الأستاذ أحمد أمين الذي تضمنت آراؤه بعض الشك في الروايات التي تحدد وضع النحو ، ووصفها بالتناقض والاختلاف ، فيقول : « ومن حسن الحظ أنه ليس محل اتفاق بين العلماء . فمنهم من قال : إن واضع النحو عبد الرحمن بن هرمز المتوفى سنة ١١٧ هـ في خلافة هشام ، ومنهم من قال إنه نصر بن عاصم المتوفى سنة ٨٩ هـ . والقائلون بهذا من غير شك ينكرون نسبته إلى علي وأبي الأسود »[١] .

ولكنه في الوقت نفسه يرى أن عمل أبي الأسود الدؤلي اقتصر على وضع نقط المصحف . يقول : « وواضح أن هذه الخطوة أولية في سبيل النحو تتمشى مع قانون النشوء » ثم انتهى إلى رأيه النهائي في هذه المسألة بأن النحو بدأ بالنحوي البصري المقرىء العلامة عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي المتوفى سنة ١١٧ هـ[٢] .

وقد أخذ برأي أحمد أمين الأستاذ إبراهيم مصطفى الذي يرى أن أبا الأسود لم يضع قاعدة نحوية من قواعد النحو ، ولا أصّل أصلا من قواعده . وإنما وضع النقط التي تضبط لها أواخر الكلمات بحسب ما تقتضيه السليقة العربية .

وقد استدل على رأيه بأن أقدم كتاب في النحو هو كتاب سيبويه الذي كان يحرص كل الحرص على أن ينسب كل رأي إلى صاحبه لم يسند قاعدة نحوية لأبي الأسود وتلامذته . وإنما هو كثير النقل عن الخليل بن أحمد ، بل إن أكثر الكتاب عنه ، وهو ينقل عن أبي عمرو بن العلاء ، ويونس بن حبيب ، وعبد الله بن أبي إسحاق ، ولكنه لا يتجاوز عبد الله بن أبي إسحاق صاعدا . ثم انتهى إلى أن أول من وضع القواعد والأصول هو عبد الله بن أبي إسحاق ، وأن مهمة أبي الأسود الدؤلي لا تتجاوز نقط المصحف نقط الشكل ؛ لأنه من البعد جدا أن يضع أبو الأسود في ذلك العهد البعيد ألفاظ الفاعل والمفعول

---

(١) انظر المفصل في تاريخ النحو ص ٥٢ .

(٢) ضحى الإسلام ٢ /٢٨٥ وما بعدها ، وانظر لترجمته أخبار النحويين البصريين ٤٢ — ٤٥ وطبقات الزبيدي ٣١ — ٣٣ والإنباه ٢ /١٠٤ — ١٠٨

والتعجب على حين تذكر المصادر والمراجع أن عبد الله بن أبي إسحاق « أول من علل النحو ومدّ القياس »[1] .

وقد ناقش الأستاذ إبراهيم مصطفى بعضُ الباحثين ، ومنهم الدكتور عبد الوهاب حمودة والدكتور محمد خير الحلواني . وقد خلص هذان الباحثان في الرد على إبراهيم مصطفى بالنتائج الآتية :

١ ــ محاولة عبد الله بن أبي إسحاق لا تخرج عن محاولات من قام بمثلها ممن سبقوا ابن أبي إسحاق ، كيحيى بن يعمر ، وعبد الرحمن بن هرمز ، ونصر بن عاصم ، غير أن هؤلاء ميدانهم القراءات لا كتب النحو ؛ لأنهم في أول أمرهم من القراء حتى ابن أبي إسحاق .

٢ ــ أن ابن أبي إسحاق أخذ عن ميمون الأقرن (ت ١١٧ هـ)[2] ، ويحيى بن يعمر ، وعنبسة بن معدان الفيل (ت نحو ١٠٠ هـ)[3] ، ونصر ابن عاصم ، وهؤلاء تلاميذ أبي الأسود ، والتلميذ ممثل لأستاذه .

٣ ــ أن في أبي الأسود من الصفات ما يؤهله لوضع النحو .

٤ ــ أن الاعتماد على كتاب سيبويه وحده في التدليل لما ذهب إليه يجعل المنهج بعيدا عن العلمية وعن تحقيق الغرض منه ؛ لأن المنهج العلمي الصحيح يقتضي النظر في البحوث النحوية السابقة على سيبويه ، وهذا غير متحقق تماما لفقد بعض التراث النحوي ، وبخاصة ما ألفه عيسى بن عمر وأبو جعفر الرؤاسي ويونس بن حبيب والأخفش والكسائي .

٥ ــ أن المرحلة التي عاش فيها أبو الأسود كانت مرحلة ابتدائية خالية من الآراء الناضجة التي تصلح للنقل عند طبقة سيبويه والفراء ، على أن بعض الكتب قد أشارت إشارات طفيفة إلى نحو هذه المرحلة ، ككتاب « معاني القرآن » للفراء[4] .

---

(١) انظر رأيه مفصلا في مجلة كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، العدد العاشر ، ٢ /١ ــ ٦ ، مبحث أول من وضع النحو .

(٢) انظر لترجمته طبقات الزبيدي ٣٠ وإنباه الرواة ٣٣٧ ــ ٣٣٨٤

(٣) انظر لترجمته أخبار النحويين البصريين ٤١ ــ ٤٢ /٢٩ ــ ٣٠ وإنباه الرواة ٢ /٣٨١ ــ ٣٨٢ ونزهة الألباء ١٥

(٤) انظر مجلة كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، المجلد ١٣ ، جـ ١ ص ١٣٣ ــ ١٣٤ والمفصل في تاريخ النحو قبل سيبويه ، ص ٥٦ ــ ٥٧

ولعلنا نسارع فنقول إن الصحيح أن واضع علم النحو هو أبو الأسود الدؤلي ، ويشهد لذلك :

١ ـــ أن الروايات والمراجع والمصادر السابقة تكاد تجمع على وصفه بأنه وضع النحو ، أو رسم العربية ، سواء كان ذلك من عند نفسه أو بأمر من علي بن أبي طالب رضي الله عنه أو بأمر من عمر بن الخطاب ، أو بتشجيع من عبد الله بن عباس رضي الله عنهم ، أو بأمر من زياد . ثم إن المؤرخين حتى نهاية القرن الثالث الهجري لم يذكروا إلا أبا الأسود . وغيرهم ذكر بعد هذا التاريخ ، بالإضافة إلى أن الرواة الذين نسبوا إليه الوضع يتصلون به في الزمان والمكان(١) .

ولعل شهادة ابن النديم أكثر دلالة على ذلك ؛ لما عرف عن الرجل من كثرة البحث والتنقيب والتفتيش عن الأمور القديمة ، وكثرة الرغبة في انتقاء الكتب وجمعها وذكر أخبارها وأخبار مصنفيها ، ومعرفة المتقدمين ، كما أنه ثقة بشهادة أهل الحديث . فقد أخذ عنه الإمامان الجليلان الفقيهان أحمد بن حنبل ويحيى بن معين(٢) .

كما شهد له بذلك أيضاً الباحثون الأجانب . قالت الألمانية « سيجريد هونكه » : « هو من أشهر تجّار الكتب ، كما كان من كبار العلماء ، وكان على جانب عظيم من العلم والمعرفة . فقد حضر محاضرات مشاهير عصره ، كما تزاور معهم . وكان على صلة قوية بهم ، وبمختلف الجهات العلمية في عصره ، وكان صديقا لكثير من العلماء »(٣) .

٢ ـــ ما يتمتع به أبو الأسود الدؤلي من الصفات العظيمة التي تؤهله لهذا العمل . فقد قال عنه الجاحظ : « أبو الأسود معدود في طبقات من الناس ، وهو فيها كلها مقدم ، مأثور عنه الفضل في جميعها . كان معدودا في التابعين ، والفقهاء ، والمحدثين ، والشعراء ، والأشراف ، والفرسان ، والأمراء ، والدهاة ، والنحويين(٤) .

(١) انظر المفصل في تاريخ النحو قبل سيبويه ص ٤٦ وما بعدها .
(٢) معجم الأدباء ١٨ /٢٠٤ .
(٣) فضل العرب على أوربا ، ترجمة فؤاد حسنين علي ص ٢٩٤ .
(٤) خزانة الأدب ١ /١٣٦ . وانظر البيان والتبيين ١ /٣٢٤ والأغاني ٢ /٩٩ معجم الأدباء ١٢ /٣٤ وتاريخ الإسلام للذهبي ٣ /٩٦ وبغية الوعاة ٢ /٢٢ .

٣ ــ إجماع أكثر الباحثين المحدثين عليه . فهذا أحمد أمين على الرغم من تشككه السابق فإننا نراه يقرّ في موطن آخر أن نسبة النحو إلى أبي الأسود لها أساس صحيح . قال : « ويظهر لي أن نسبة النحو إلى أبي الأسود لها أساس صحيح ، وذلك أن الرواة يكادون يتفقون على أن أبا الأسود قام بعمل من هذا النمط ... »[١] . ويقول الشيخ محمد الطنطاوي : « فالذي نخاله قريبا من الواقع ، ويرتضيه النظر أن أبا الأسود هو واضع هذا الفنّ ... »[٢] ويقول الأستاذ سعيد الأفغاني : « من يقرأ بإمعان ترجمة أبي الأسود الدؤلي في تاريخ ابن عساكر مثلا ثم يفكر في توارد أكثر المصادر على جعله واضع الأساس في بناء النحو لا يستبعد ذلك ، فالرجل ذو ذكاء نادر وجواب حاضر وبديهة نيرة ... »[٣] .

ويقول مصطفى صادق الرافعي : إن أول من كتب في الأدب صحيفة أبو الأسود الدؤلي[٤] .

ويقول حسن الزيات : « أجمع المؤرخون أن أبا الأسود الدؤلي المتوفى سنة ٦٩ هـ واضع النحو »[٥] . ولكنه في الوقت نفسه يرى أن أبا الأسود لم يضعه من ذات نفسه ، حيث يقول : « إنما أظنّ أنه ألم بالسريانية ، وقد وضع نحوها قبل العربية ، واتصل بقساوستها » . وسوف ندرس هذه التهمة ونناقشها عند حديثنا عن مصطلح « النقط » .

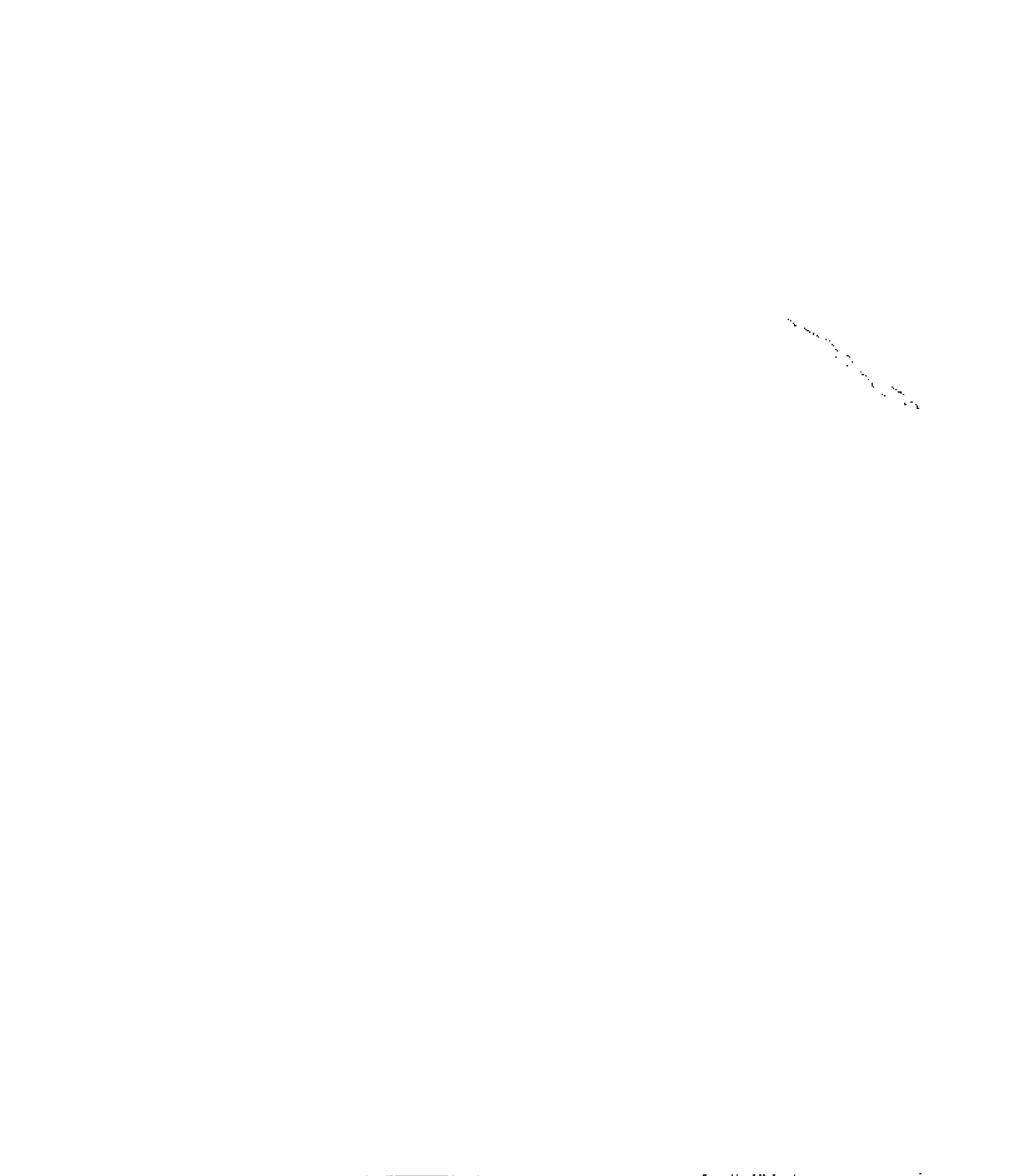
ونقصد بالوضع هنا وضع البذور الأولى واللبنات اليسيرة في البناء المتكامل الذي انتهى في عصور متأخرة . وليس المقصود أنه وضع علما كاملا ناضجا فرّع أصوله ونوع مسائله وأطلق مصطلحاته ؛ لأن العلوم ككل كائن خاضعة للنشوء والارتقاء .

---

(١) ضحى الإسلام ٢ /٢٨٦ .
(٢) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ص ١٩
(٣) من تاريخ النحو ص ٢٧ .
(٤) تاريخ آداب اللغة العربية ١ /٧٧ ، وانظر تاريخ آداب اللغة العربية لجرجي زيدان ١ /٢٢٢ .
(٥) تاريخ الأدب العربي ، الطبعة السادسة ص ٢٠٠

الفصل الثالث

مصطلحات نشأة النحو العربي



ترددت في كتب الطبقات وكتب الأدب بعض الاصطلاحات لعلم النحو ، ومن هذه الاصطلاحات : النقط ، والعربية ، وعلم الإعراب ، والنحو .

أولاً : النقط : نقط الإعراب ونقط الإعجام :

١ ـ نقط الإعراب :

جاء في الإصابة لابن حجر العسقلاني : « أول من وضع العربية ونقط المصاحف أبو الأسود الدؤلي »[١] .

وقد روي أن زيادا (ت سنة ٥٣ هـ) ، وكان والي معاوية بن أبي سفيان على البصرة والكوفة ، بعث إلى أبي الأسود الدؤلي وقال له : اعمل شيئا تكون فيه إماما وتعرب به كتاب الله ، فاستعفاه من ذلك حتى سمع أبو الأسود قارئا يقرأ : (... أن الله برىء من المشركين ورسولِه)[٢] بكسر لام (رسوله) ، فقال : « ما ظننت أنا أمر الناس صار إلى هذا ، فرجع إلى زياد فقال له : أنا أفعل ما أمر به الأمير فليبغني كاتبا لقنا يفعل ما أقول » . فأتي بكاتب من عبد القيس فلم يرضه ، فأتي بآخر فقال له أبو الأسود : « إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف فانقط نقطة فوقه . فإن ضممت فمي فانقط نقطة فوقه على أعلاه . فإن كسرت فاجعل نقطة تحت الحرف . فإن أتبعت شيئا من ذلك غنة فاجعل مكان النقطة نقطتين »[٣] .

هذه النقط التي تذكر الروايات هي نقط الإعراب ، وليست نقط الإعجام التي جاءت متأخرة عن عصر أبي الأسود الدؤلي كما سنبين ذلك . وقد اصطلح العلماء على تسمية هذه النقط باسم « نقط الإعراب » ، أو « نقط الشكل » ، كما تسمى أيضا « النقط المدوّر » . وقد جاء في اللسان في مادة « شكل » نقلا عن أبي حاتم السجستاني قوله : « شكلت الكتاب أشكُلهُ فهو مشكول إذا قيّدته بالإعراب » ، فكأن هذه النقط جيء بها لتزيل الإبهام والإشكال .

فوظيفة هذه النقط التفريق بين الحركات المختلفة في اللفظ ، وقد كان أبو الأسود ذكيًّا حين اختار هذه النقط لسهولتها وإيجازها وسرعة تحليلها . وقد

---

(١) الإصابة ٢ /٢٤٢ .

(٢) سورة التوبة : ٣ .

(٣) إيضاح الوقف والابتداء ١ /٤٠ ـ ٤١ والمحكم لأبي عمرو الداني ٦ ـ ٧ .

أحصى الحركات التي يمكن أن يتحركها الحرف فوجدها ثلاثا يزاد على كل منها غنة هي « التنوين » . ثم نظر في الحركات التي يتحركها الفم ليحدد صوت كل حركة ، فإذا هي انفتاح ، وكسر ، وضم . ثم وجد في الانفتاح اتجاها إلى أعلى ، وفي الانكسار اتجاها إلى أسفل ، وأما الضم فوسط بينهما ، ويكون بذلك قد حدد أماكن الحركات على الحروف[1] . وعلى هذا (فموضع الفتحة من الحرف أعلاه ؛ لأن الفتح مستعلٍ ، وموضع الكسرة منه أسفله ؛ لأن الكسر مستفل ، وموضع الضمة منه وسطه ، أو أمامه ؛ لأن الفتحة لمّا حصلت في أعلاه والكسرة في أسفله لأجل استعلاء الفتح وتسفّل الكسر بقي وسطه فصار موضعا للضمة)[2] .

وقد استعمل أبو الأسود النقط الحمراء لحركات الإعراب . وقد تحدث الإمام الحافظ المقرىء أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني الأندلسي (ت سنة ٤٤٤ هـ) في كتابه « النقط » عن كيفية وضع النقط على الحروف[3] .

ومما يجب التنبيه إليه أن أبا الأسود لم ينقط كل كلمات القرآن الكريم ، وإنما اقتصر عمله على الضرورات والمشكلات كما قال ابن المنادى (ت ٣٣٤ هـ) . فإن عمله يكاد يقتصر على أواخر الكلمات ؛ لأن الإشكال يقع على المتكلم والمبتدىء على السواء . وقد علل ذلك أبو عمرو الداني بقوله : « لأنه لو شكل الحرف من أوله إلى آخره لأظلم الكتاب »[4] .

وهو بعمله هذا يعد أول من وصف عضوا من أعضاء الجهاز الصوتي أعني « الشفتين » عند إخراج هذه الحركات . فقد أخذ من وضع الشفتين عند التلفظ بها أسماء هذه الحركات بقوله : « إذا رأيتني فتحت فمي ، وإذا رأيتني ضممت فمي ، وإن كسرت » . فقد عبّر عن علامات الإعراب بالوصف

---

(١) انظر أبو الأسود الدؤلي ، علي النجدي ناصف ، نشر المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية سنة ١٩٦٨ م ص ١٦ .

(٢) المحكم لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني ، تحقيق د . عزة حسن ، دار الفكر ، الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـ/١٩٨٦ م ص ٤٢ .

(٣) المصدر السابق ص ٤٣ .

(٤) انظر كتاب « النقط » ضمن كتاب المقنع لأبي عمرو الداني ، تحقيق محمد أحمد دهمان ، دار الفكر ص ١٢٦ .

اللغوي لكل علامة ، ولم يعبّر عنها بالاصطلاح الذي استقر أخيرا مما يدل على أن أبا الأسود لم يكن واضعا تلك المصطلحات كما يرى بعض الباحثين .

وقد أهمل أبو الأسود « السكون » ، ولم يجعلها ضمن الحركات مما جعل بعض العلماء يخرج السكون من الحركات . ومن هؤلاء أبو عمرو الداني ، حيث يقول : « اعلم أن الحركات ثلاث : فتحة وكسرة وضمة »[1] . وقد عدّها الشيخ محمد الخضري من الحركات عندما قال : « إنه ينوب عن أربع حركات الأصول عشرة أشياء ، فتنوب عن الضمة الواو والألف والنون ، وعن الفتحة الألف والكسرة والياء وحذف النون ، وعن الكسرة الفتحة والياء ، وعن السكون الحذف »[2] .

والصحيح أن السكون من الحركات ؛ لأن انعدام التحقيق الصوتي للسكون لا يعني انعدام الوظيفة اللغوية لها ؛ لأن السكون علم إعراب ، كما هو الحال في الفعل المضارع المجزوم ، كما أن السكون أيضا يمثل علامة من علامات البناء في اللغة العربية[4] .

وقد نجد عذرا لأبي الأسود الدؤلي ؛ لأن اهتمامه كان منصبا على الحركات التي يقع فيها الإشكال على المتكلم والمبتدىء .

عمل الخليل بن أحمد الفراهيدي :

ولمّا توصل العلماء إلى اختراع نقط الإعجام للحروف المتشابهة في الرسم تشابهت بنقط الإعراب على القارىء والمبتدىء فلم يكن قادرا على التمييز بين علامات الإعراب ونقط الإعجام ، فتوصل الخليل بن أحمد إلى تجزّات عُلْوية وسُفْلية للدلالة على العلامات الإعرابية . فجعل الفتحة ألفاً صغيرة مبطوحة على الحرف من اليمين إلى اليسار فوق الحرف المتحرك . وجعل الضمة واوا صغيرة فوق الحرف المتحرك . وجعل الكسرة ياء صغيرة مردودة إلى خلف

---

(١) المحكم ص ١٩ .

(٢) المصدر السابق ص ٤٢ .

(٣) حاشية الخضري على ابن عقيل ، التجارية الكبرى بمصر ١ / ٢٣ .

(٤) دراسات في علم اللغة ، القسم الأول ، د . كمال بشر ، دار المعارف بمصر ، سنة ١٩٦٩ م ص ١٣٣ .

توضع تحت الحرف . وقد علل ذلك الخليل بأن الفتحة من الألف ، والكسرة جزء من الياء ، والضمة جزء من الواو[1] .

جاء في الكتاب لسيبويه : « وزعم الخليل أن الفتحة والكسرة والضمة زوائد ، وهن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به . والبناء هو الساكن الذي لا زيادة فيه . فالفتحة من الألف ، والكسرة من الياء ، الضمة من الواو . فكل واحدة شيء مما ذكرت لك »[2] .

وقد علّق السيرافي على ذلك بقوله : « يعني أن الفتحة تزاد على الحرف ومخرجها من مخرج الألف ، وكذلك الكسرة من مخرج الياء ، والضمة من مخرج الواو . وقال بعضهم الفتحة حرف من الألف ، والكسرة حرف من الياء ، وكذلك الضمة حرف من الواو . واستدلّ على ذلك بشيئين : أحدهما أننا نرى أن الضمة متى أشبعناها صارت واوا في مثل قولنا (زيدو) و (الرجلو) . والاستدلال الثاني ما قاله سيبويه حين ذكر الألف والواو والياء فقال : « لأن الكلام لا يخلو منهن أو بعضهن »[3] .

ولكن الكسرة تطورت فقد كانت في الأصل ياء صغيرة كما مرّ ، ثم اختصرت كتابتها[4] .

وقد اخترع الخليل أيضا علامات أخرى غير علامات أبي الأسود الدؤلي ، مثل علامات الهمز والتشديد والرَّوْم والإشمام[5] . وجعل على الحروف المُشدَّد ثلاث أسنان حرف الشين[6] مأخوذة من أول كلمة (شديد) وجعل الهمز رأس عين ، هكذا (ء) ، وذلك لقرب الهمزة من العين في المخرج[7] .

---

(١) حياة اللغة العربية ، حفني ناصف ، مطبعة الجريدة ، سنة ١٩١٠ م ص ٩٦ ، وسمير الطالبين للشيخ الضباع ، ص ١٢٣ .

(٢) الكتاب ٤ /٢٤٢ .

(٣) انظر هامش الكتاب ٤ /٢٤٢ .

(٤) إحياء النحو ص ٨٦ .

(٥) المحكم ص ٦ .

(٦) المصدر السابق ص ٧ .

(٧) المصدر نفسه ص ١٤٦ .

وقد أحصى العلماء ما ابتكره الخليل من العلامات في عشر علامات هي :

١ ـــ الفتحة (ـَـ) ، ٢ ـــ الكسرة (ـِـ) ، ٣ ـــ الضمة (ـُـ) ، ٤ ـــ الشدة (ـّـ) ، ٥ ـــ السكون ، رأس خاء مأخوذ من (خفيف) ، هكذا (ـْـ) ، ثم تطورت إلى أن أصبحت صفرية ، ٦ ـــ المُدة (ـٓـ) ، وهي ميم صغيرة مع جزء من الدال ، ٧ ـــ الصلة ، أي حركة ألف الوصل ، وهي عبارة عن رأس صاد ، هكذا (ٱ) توضع فوق الألف ، ٨ ـــ الهمزة علامة .

وقد كتب لهذا العمل الثبوت والاستمرار إلى يومنا هذا ، ولم يدخل عليه سوى تحسينات قليلة ابتدعها الخطاطون لاكساب الخط العربي جمالاً ، غير أن الخليل بن أحمد حين اخترع هذه العلامات لم تستعمل إلا في كتب الأدب واللغة دون القرآن الكريم ، ثم استعملت أخيرا في القرآن الكريم . وإنما فعل الخليل ذلك اتقاء لتهمة البدعة في الدين[1] .

(١) راجع حول هذه المسائل تاريخ المصحف الشريف للشيخ عبد الفتاح القاضي ، ص ٩٠ وحياة اللغة العربية لحفني ناصف ، ص ٩٥ وما بعدها .

آراء المحدثين :

ذهب طائفة من الباحثين المحدثين إلى أن أبا الأسود الدؤلي حين وضع مبادىء القواعد النحوية عن طريق النقط كان متأثرا بالسريان ، ومن هؤلاء الباحثين مصطفى السقا ، والدكتور حسن عون ، وإسرائيل ولفنسون . فقد علّق مصطفى السقا على « المصحف الذي كشف في مسجد عمرو بن العاص بالفسطاط في مصر ، والموجود حاليا في دار الكتب المصرية ، وهذا المصحف ضبط بواسطة النقط بمداد أحمر حتى لا يزل الكاتب — علق عليه فقال : « ولا يستبعد أن يكون أبو الأسود ناظرا في هذا إلى السريانية ؛ لأنها كانت تضبط حركات الإعراب بالنقط »[1] . وقد جارى د . حسن عون « السقا » ، حيث يرى أن أبا الأسود اتصل بالسريان وتعلّم منهم السريانية[2] ، على حين يذكر إسرائيل ولفنسون أن اليهود في القديم كانوا يضبطون بعض الحروف بالحركات الإعرابية[3] . ومن الباحثين من يذهب إلى أبعد من هذا ، فيرى أن الخليل بن أحمد اتصل برجال الثقافة من السريان فترجموا له مصطلحات علم النحو[4] .

وقد وقف طائفة من الباحثين لمناقشة هذه الآراء ، وعلى رأس هؤلاء الدكتور مهدي المخزومي ، والدكتور عبد الفتاح شلبي ، فقد أثبت الأول أن السريان هم الذين استفادوا من أبي الأسود . واستدل على ذلك بما قرأه في كتاب « المفصل في تاريخ قواعد اللغة السريانية » حيث يذكر صاحب هذا الكتاب أن السريان استعانوا بالنقط حوالى سنة ۷۰۰ ، على حين أن أبا الأسود قد فرغ من اختراعه للنقط بزمن طويل ؛ لأن نَقْطَه كان في أيام ولاية زياد على العراق ، وكان واليا عليه ما بين ٤٩ — ٥٣ هـ ، ويقابلها في التاريخ الميلادي (٦٧٠ — ٦٧٤ م)[5] . علما أن أبا الأسود توفي سنة ٦٩ هـ أي سنة ٦٨٨ أو ٦٨٩ ميلادية .

---

(١) انظر : آراء في اللغة العربية ، أحمد عبد الغفور عطار ص ٦٤ — ٦٥ .

(٢) اللغة والنحو ، د . حسن عون ص ٢٤٨ .

(٣) تاريخ اللغات السامية ص ١٠٣ .

(٤) مجلة الأديب جـ ٨ لعام ١٩٥٨ .

(٥) بل لعله (٦٦٩ /٦٧٠ — ٦٧٢ /٦٧٣ م) . انظر الخليل بن أحمد الفراهيدي ومنهجه . د . مهدي المخزومي ص ٦٤ . وفي قواعد اللغة السريانية لمحمد الإبراشي وآخرين ص ٦

وأما الثاني فينفى إلمام أبي الأسود بالسريانية لأسباب منها :

١ ــ لم يذكر أحد من الرواة مع تقصيهم لأوصافه أنه كان مُلِمًّا بالسريانية .

٢ ــ أن عملية الضبط بالنقط عملية يسيرة في فكرتها وصورتها ، فلا توجب مساءلة ولا استعانة ؛ لأن عملية النقط من العمليات التي تتجه إليه الذهن في هذا المقام[١] .

وزيادة على ما سلف فإن صلة العرب بالأعاجم كانت ما تزال صلة الغالب بالمغلوب في عصر أبي الأسود ، ثم إن أبا الأسود أعظم من أن يأخذ من أعجمي ويجلس منه مجلس التلميذ من الأستاذ[٢] .

٢ ــ نقط الإعجام :

يعد نقط المصحف نقط إعجام المرحلة الثالثة في المحافظة على القرآن الكريم من التصحيف والتحريف واللحن . فإن المرحلة الأولى تتمثل في جمع القرآن الكريم ، والثانية تمثلت في التوصل إلى القواعد النحوية التي كان لها الأثر العظيم في محاربة اللحن في آياته الكريمة . وقد عرّف الزنجاني الإعجام بقوله : « تميز الحروف المتشابهة بوضع النقاط لمنع اللبس ... »[٣] فهدفه حماية القرآن الكريم من التصحيف ، وبخاصة في الحروف المتشابهة ، كالباء والتاء والثاء ، والجيم والحاء والخاء ، الدال والذال ، والسين والشين .

وتذكر الروايات أن الذي ندب إلى ذلك الحجاج بن يوسف بأمر من عبد الملك بن مروان . وقد اختلفت الروايات في المسند إليه هذا العمل . فمن قائل إنه نصر بن عاصم ، ومن قائل إنه يحيى بن يعمر[٤] . ومن قائل إنه الحسن البصري[٥] . وكان نصر بن عاصم يسمى نصر الحروف[٦] . والحقيقة أن هؤلاء الثلاثة قد اشتركوا في هذا العمل الجليل[٧] .

---

(١) أبو علي القارسي ، د . عبد الفتاح شلبي ، ص ٣٤٦ وما بعدها .
(٢) أبو الأسود الدؤلي ، علي النجدي ناصف ، ص ١٣٢ .
(٣) تاريخ القرآن للزنجاني ص ٦٧ .
(٤) المحكم ص ٥ ، ٧ ، مقدمتان في علوم القرآن ، نشر أرثر جفري ، القاهرة ١٣٧٤ هـ/١٩٥٤ م ص ٢٧٦ .
(٥) طبقات القراء ، لمحمد بن الجزري ٢ /٣٨١ .
(٦) مقدمتان في علوم القرآن ص ٢٧٦ ، البرهان في علوم القرآن ١ /٢٥١ .
(٧) انظر القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية ، عبد العال سالم مكرم ، ص ٣٨ .

وقد تحدث أبو أحمد الحسن بن عبد الله العسكري (ت ٣٨٢ هـ) عن ذلك فقال : « وقد روي في نقط المصاحف أن الناس عبروا يقرؤون في مصحف عثمان بن عفان رضي الله عنه نيفا وأربعين سنة إلى أيام عبد الملك بن مروان ، ثم كثر التصحيف وانتشر بالعراق ، ففزع الحجاج بن يوسف إلى كتّابه ، وسألهم أن يضعوا لهذه الحروف المتشابهة علامات ، فيقال : إنّ نصر بن عاصم قام بذلك ، فوضع النقط أفرادا وأزواجا ، وخالف بين أماكنها ، فغبر الناس بذلك زمانا لا يكتبون إلا منقوطا »[1] .

وقد فرقوا بين نقط الإعراب التي اخترعها أبو الأسود ، ونقط الإعجام بأن جعلوا نقط الإعراب نقطا حمراء ، وأما نقط الإعجام فجعلوها من نفس مداد كلمات القرآن الكريم . وبهذا يظهر الفرق بين نقط الإعراب التي وضعها أبو الأسود ، ونقط الإعجام التي وضعها نصر بن عاصم ، على أصح الروايات . فنقط الإعجام نقط الحروف في ذواتها للتفريق بين المتشابهة منها في الرسم . وهذا النقط هو الذي ظل إلى يومنا هذا ، سواء كان في المصحف أم في غيره . وأما نقط الإعراب فهو نقط الحروف للتفريق بين الحركات المختلفة في اللفظ فهو يتفق مع الأول في التسمية ، ويختلف عنه في الوظيفة والنوع . وقد انتهى العمل به في العصور المتأخرة ، واستعملت العلامات التي توصل إليها الخليل بن أحمد[2] .

---

(١) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف للعسكري ، ص ١٣ ، ووفيات الأعيان ١ /١٣٥ .

(٢) انظر حياة اللغة العربية ، حفني ناصف ، ص ٦٦ وما بعدها .

ثانياً : العربية :

أما مصطلح العربية فقد مر بثلاث مراحل :

المرحلة الأولى : مرحلة ما قبل نشأة النحو . فقد ورد هذا المصطلح على لسان عمر بن الخطاب رضي الله عنه حينما قال : « تعلموا العربية فإنها تثبت العقل وتزيد في المروءة »[1] . كما ورد على لسان كعب الأحبار حين اختلف عبد الله بن عباس ومعاوية في فهم قوله تعالى : (فِي عَيْنٍ حَمِئَةٍ)[2] ، فقال لهما كعب الأحبار : « أما العربية فأنتم أعلم بها ، وأما أنا فأجد الشمس في التوراة تغرب في ماء وطين[3] . كما روي أن ابن مسعود كان يسأل أعرابيا من بني أسد عن العربية[4] .

فالمراد بـ (العربية) في هذه النصوص لغة البادية الفصيحة التي نزل بها القرآن الكريم ، والتي صيغ بها الشعر العربي[5] .

أما المرحلة الثانية من مراحل ظهور مصطلح « العربية » فهي مرحلة عصر أبي الأسود الدؤلي وتلامذته . فالمراد بـ (العربية) المنسوبة لأبي الأسود وتلامذته هي وضع المبادىء الأولية للقواعد النحوية ، أو للنحو العربي . وهذا ما يفهم من الروايات التي تسند نشأة النحو ووضعه لأبي الأسود . من ذلك ما قاله ابن سلام الجمحي : « كان أول من أسس العربية وفتح بابها وأنهج سبيلها ووضع قياسها أبا الأسود الدؤلي »[6] ، وما قاله اللغوي البصري أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢١٠ هـ)[7] حيث قال : « أخذ أبو الأسود عن

---

(١) طبقات الزبيدي ص ١٣ .

(٢) الكهف : ٨٦ .

(٣) طبقات القراء لابن الجزري ، القاهرة ، طبع سنة ١٩٣٢ م ٢ /٣٠٢ .

(٤) طبقات ابن سعد ، القاهرة ، طبق سنة ١٣٥٨ هـ ، ٦ /٧١ ، والمعارف لابن قتيبة . مطبعة الأزهر ، ص ١٨٨ .

(٥) المفصل في تاريخ النحو ، د . محمد خير الحلواني ص ١٢ .

(٦) طبقات فحول الشعراء ١ /١٢ .

(٧) انظر ترجمته أخبار النحويين البصريين ٨٠ — ٨٣ وطبقات الزبيدي ١٧٥ — ١٧٨ وإنباه الرواة ٢ /٢٩٤ — ٢٩٦ وسير أعلام النبلاء ٩ /٤٤٥ — ٤٤٧

علي بن أبي طالب العربية »[1] ، وما قاله أيضا ابن حجر العسقلاني في الإصابة من قوله : « أول من ضبط المصحف ووضع العربية أبو الأسود »[2] .

ولما جاءت الطبقة الثانية والثالثة من البصريين تطور مفهوم « العربية » فصار يشمل كل الدارسات اللغوية من نحوية وتصريفية وصوتية وما يتعلق بها . ومن ذلك ما نقله أبو نوفل عبد الملك بن نوفل المدني قال : سمعت أبي يقول لأبي عمرو بن العلاء : « أخبرني عما وضعته مما سميته عربية أيدخل فيها كلام العرب كله ؟ » فقال : « لا » ، فقلت : « كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب ، وهم حجة ؟ » قال : « أعمل على الأكثر ، وأسمي ما خالفني لغات »[3] .

ومنه ما نقله الأصمعي (ت ٢١٦ هـ) عن أمير المؤمنين في الحديث ، عالم البصرة شعبة من بن الحجاج (ت ١٦٠ هـ) قال : « كنت أختلف إلى أبي عقرب فأسأله عن الفقه ، ويسأله أبو عمرو عن العربية ، فنقوم وأنا لا أحفظ حرفا مما سأله ، ولا يحفظ حرفا مما سألته »[4] . وما قاله أيضا اللغوي النحوي البصري أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب (ت ١٨٢ هـ)[5] : « لو كان أحد ينبغي أن يؤخذ بقوله كله في شيء واحد كان ينبغي لقول أبي عمرو بن العلاء في العربية أن يؤخذ كله »[6] .

وقد أخذ سيبويه بهذا المصطلح في كتابه حيث يقول : « هذا باب ما الكلم من العربية »[7] . فكتابه الذي يعد أول مؤلف في النحو العربي يشمل كل الدراسات اللغوية ، حيث شملت مباحثه الأصوات والأبنية والتراكيب . فهو يمثل النحو بمدلوله الواسع الذي يشمل البحوث النحوية والصرفية والاشتقاقية وفقه اللغة والبلاغة (البيان والمعاني والبديع) ، كما فيه بحوث في القراءات ،

---

(١) أخبار النحويين البصريين ص ٣٤ .
(٢) الإصابة ٢ /٢٤٢ .
(٣) طبقات الزبيدي ص ٣٩ .
(٤) المصدر نفسه ٣١ ، ٣٧ .
(٥) انظر لترجمته أخبار النحويين البصريين ٥١ — ٥٤ وطبقات الزبيدي ٥١ — ٥٣ وإنباه الرواة ٤ /٧٤ — ٧٨ وبغية الوعاة ٢ /٣٦٥ والأعلام ٨ /٢٦١ .
(٦) طبقات فحول الشعراء ١ /١٥ .
(٧) الكتاب ١ /١٢

وفي التجويد ، وفي العروض ، وبحوث في اللهجات ، وما يترتب على اختلافها من آراء .

وهذا المفهوم الشامل للعربية ، والمفهوم الشامل للنحو ظل ملتزما به عند النحاة الخالفين لسيبويه ، من أمثال المبرد في « المقتضب » ، وابن السراج في « الأصول في النحو » ، والزمخشري في « المفصل » . وظل سائدا إلى عصور متأخرة ، فابن مالك في الألفية قد التزم بهذا المفهوم فاشتملت الألفية على البحوث النحوية والتصريفية .

وأقدم تعريف للنحو طبّق هذه النظرة الشمولية للدرس النحوي هو تعريف أبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢ هـ)[١] في الخصائص ، حيث يقول : « هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرّفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتراكيب وغير ذلك ، فيلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم ، وإن شذ بعضهم عنها ردّ به إليها »[٢] . وبهذه النظرة الشاملة للعربية والنحو جرى في كتابه « الخصائص » .

وقد أبان عن ذلك أبو العرفان محمد بن علي الصبان المصري (ت ١٢٠٦ هـ)[٣] عند تعليقه على تعريف نور الدين علي بن محمد الأشموني (ت ٩٠٠ هـ)[٤] للنحو الذي أخذه من أبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد ، المعروف بابن عصفور الإشبيلي (٦٦٣ هـ)[٥] حين قال الأشموني : « المراد بالنحو هنا ما يرادف قولنا : علم العربية ، لا قسيم الصرف » ، فقال الصبان : « هذا اصطلاح القدماء »[٦] .

ولكن بعض المتأخرين من النحاة ضيقوا حدود النحو في تعريفاتهم حينما قصروه على أواخر الكلم إعرابا وبناء ، وذلك بتخصيصه بفني الإعراب

---

(١) انظر لترجمته إنباه الرواة ٢ /٣٣٥ ـــ ٣٤٣ وبغية الوعاة ٢ /١٣٢ .

(٢) الخصائص ١ /٣٤ .

(٣) انظر لترجمته هدية العارفين ٢ /٣٤٩ .

(٤) انظر لترجمته هدية العارفين ١ /٧٣٩ وكشف الظنون ١ /١٥٣ .

(٥) انظر لترجمته بغية الوعاة ٢ /٢١٠ .

(٦) حاشية الصبان ١ /١٦ .

والبناء ، وعرّفوه بقولهم : « إنه علم يبحث فيه عن أحوال الكلم إعرابا وبناء ... »[1] . وهذا التعريف الذي يقصر وظيفة النحو على الإعراب والبناء لا يعبّر تعبيرا صادقا عن كتب النحو المتأخرة التي تجاوزت أحكام الإعراب والبناء واشتملت على مباحث في الحذف والذكر ، والتقديم والتأخير والتعريف والتنكير ، والتذكير والتأنيث ، والتثنية والجمع ، والتصغير ، والنسب ، وأحكام الهمزة والإعلال والإبدال .

ثالثاً : علم الإعراب :

وأما مصطلح علم الإعراب فقد كان له مفهومان :

أولهما : مفهوم يسبق نشأة النحو العربي ، وهو فيه بمعنى انتحاء سبيل العرب في الكلام والإبانة ، أو بمعنى تحقيق إعراب الكلام حال القراءة . وهو ما يفهم من قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه السابق « وليعلمّ أبو الأسود أهل البصرة الإعراب »[2] ، ومن قول مالك بن أنس رضي الله عنه : « الإعراب حلي اللسان فلا تمنعوا ألسنتكم حاليا »[3] ، ومن قول عمر بن الخطاب أيضا : « تعلموا إعراب القرآن كما تتعلمون حفظه »[4] .

فهذه الأقوال إنما تتجه إلى معنى الإعراب اللغوي الذي هو بمعنى « الإبانة والوضوح والإفصاح عن الشيء »[5] . أو أن المراد من « إعراب القرآن » في قوله عمر بن الخطاب بيان حلاله وحرامه ، بمعنى تعرّفوا ما فيه من حلال فا عملوا به ، وعلى ما فيه من حرام فتجنبوه[6] . وقد كان الصحابة رضي الله عنهم يسمون فهم الغريب إعراب القرآن ، لأنهم يستبينون معانيه[7] .

(١) نفسه ١ /١٦ .

(٢) إنباه الرواة ١ /١٦ .

(٣) طبقات الزبيدي ص ١٣ .

(٤) إيضاح الوقف والابتداء ١ /٣٥ .

(٥) انظر مادة (عرب) في اللسان والقاموس المحيط .

(٦) انظر القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية ص ٢٧ .

(٧) انظر إعجاز القرآن للرافعي ص ٧٥ .

وأما المفهوم الثاني للإعراب الذي جاء بعد نشأة النحو فالمراد به ما يرادف النحو . وقد ورد كثيرا بهذا المعنى في كثير من كتب الطبقات والأدب . جاء في الوساطة للقاضي أبي الحسن علي ابن عبد العزيز الجرجاني (ت ٣٩٢ هـ) أن خصوم المتنبي أحد رجلين : « إما نحوي لغوي لا بصر له بصناعة الشعر ، أو معنوي مدقق لا علم له با لإعراب ، ولا بصر له في اللغة »[١] . فقد ذكر مع المعترض الأول « النحو » ، ومع المعترض الثاني « علم الإعراب » ، مما يفهم أنهما عنده بمعنى واحد . وقد علل أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (٣٤٠ هـ) تسمية النحو بـ (الإعراب) بقوله : « إن النحويين لما رأوا في أواخر الأسماء والأفعال حركات تدل على المعاني وتبين عنها سمّوها إعرابا ، أي بيانا ، وكأنَّ البيان بها يكون ، كما يسمى الشيء باسم الشيء إذا كان يشبهه ، أو مجاورا له »[٢] .

وقد جاء مصطلح « علم الإعراب » بمعنى النحو في شرح المفصل لموفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش النحوي الموصلي ثم الحلبي (ت ٦٤٣ هـ)[٣] ، حيث قال : « ويرون ، ويعني الفقهاء ، الكلام في معظم أبواب أصول الفقه ومسائله مبنيا على علم الإعراب[٤] . بل لقد سمي أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ) كتابه « سر صناعة الإعراب » ، مع أن الكتاب يتحدث عن الحروف والأصوات في أكثر مباحثه . وسمي أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري النحوي المصري (ت ٧٦١ هـ)[٥] كتابه « مغني اللبيب عن كتب الأعاريب » . وقد أخذ بهذا المصطلح ، أو بهذه التسمية مؤلفو كتب إعراب القرآن الكريم ، مثل « إعراب القرآن » لأبي جعفر أحمد بن محمد المعروف بابن النحاس (ت ٣٣٨ هـ)[٦] و « مشكل إعراب القرآن » لأبي محمد مكي بن أبي

---

(١) الوساطة ص ٤٣٢ ، ٤٣٨ .

(٢) الإيضاح في علل النحو ص ٩١ .

(٣) انظر لترجمته بغية الوعاة ٢ /٣٥١ — ٣٥٢ وسير أعلام النبلاء ٢٣ /١٤٤ — ١٤٧ وإنباه الرواة ٤ /٤٥ — ٥٠ .

(٤) شرح المفصل ١ /١٨ .

(٥) انظر لترجمته بغية الوعاة ٢ /٦٧ — ٧٠ .

(٦) انظر لترجمته إنباه الرواة ١ /١٣٦ — ١٣٩ وبغية الوعاة ١ /٣٦٢ والأعلام ١ /١٠٨٢ ومقدمة المحقق لإعراب القرآن ٩ — ٣٣ .

طالب حموش القيسي اللغوي المقرىء القيرواني ثم القرطبي (ت ٤٣٧ هـ)[١] ، و « إعراب القرآن » المنسوب إلى الزجاج .

رابعاً : النحو :

وأشهر المصطلحات على هذا العلم مصطلح « النحو » . وقد ذكرت الروايات في نشأة النحو أن التسمية جاءت من قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه عندما عرض على أبي الأسود ما استنبطه من أسس هذا العلم وقال له : « انح هذا النحو » ، أو من قوله حين عرض عليه أبو الأسود ما اهتدى إليه فقال : « ما أحسن هذا النحو الذي نحوته »[٢] . فيكون هذا المعنى مأخوذاً من المعنى اللغوي للنحو الذي هو بمعنى القصد . قال أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهر الأزهري (ت ٣٧٠ هـ)[٣] في كتابه تهذيب اللغة : « قال الليث (أي الليث بن المظفر بن نصر بن الخراساني تلميذ الخليل وراوي كتاب العين عنه)[٤] : النحو : القصد نحو الشيء »[٥] .

وذكر بعض الباحثين المحدثين أن التسمية جاءت من استعمال المؤدبين والمقرئين ، حيث كانوا يستخدمون كلمة (نحو) ليدلّوا بها على طريقة العربية في عبارة ما ، كأن يقال مثلاً : العرب تنحو في هذا كذا ، ونحو العرب في هذا كذا ، أو يُسأل : كيف تنحو العرب في هذا ؟ أو من قولهم : فلان ينحو في كلامه نحو العرب . فا نتقل المعنى اللغوي المعجمي إلى المعنى الاصطلاحي .

وما ذكره الباحث صحيح ، ويدل على ذلك تعريف ابن جني السابق ، الذي يعد أول تعريف شامل للنحو ، حيث قال : « هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره »[٦] .

---

(١) انظر لترجمته إنباه الرواة ٣ /٣١٣ ـــ ٣١٩ وبغية الوعاة ٢ /٢٩٨ ومقدمة محقق مشكل إعراب القرآن ١ /١٠ ـــ ٢٥ .

(٢) انظر الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص ٨٩ ونزهة الألباء ص ٦ ووفيات الأعيان ٢ /٣١٦ .

(٣) انظر لترجمته سير أعلام النبلاء ١٦ /٣١٥ ـــ ٣١٧ وبغية الوعاة ١ /١٩ ـــ ٢٠ .

(٤) انظر لترجمته مقدمة تهذيب اللغة ٤٣ ـــ ٤٤ وإنباه الرواة ٣ /٤٢ ـــ ٤٣ .

(٥) تهذيب اللغة ، مادة (نحو) ، وانظر الإيضاح في علل النحو ص ٨٩ .

(٦) الخصائص ١ /٣٤ .

ولم تذكر كتب الروايات في نشأة النحو أن أبا الأسود الدؤلي أو أحد تلامذته قد استعملوا هذا المصطلح ، أعني « النحو » . فالتسمية بالنحو جاءت بعد عصر أبي الأسود إلا أنها لم تتجاوز الطبقة الثانية من البصريين(١) . فقد جاء هذا المصطلح على لسان عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت ١١٧ هـ)(٢) حينما سأله تلميذه يونس بن حبيب قائلا : « هل يقول أحد : الصويق بمعنى السويق ؟ » قال له : « نعم ، عمرو بن تميم تقولها ، وما تريد إلى هذا ؟ عليك بباب من النحو يطرد وينقاس »(٣) .

وقد شاعت هذه التسمية بعد زمن عبد الله بن أبي إسحاق وغلبت على التسميات الأخرى ، وهي « العربية » ، و « علم الإعراب » فترددت على ألسنة النحاة واللغويين ، وفي أسماء الكتب النحوية ، كالأصول في النحو لابن السراج ، والإيضاح في علل النحو للزجاجي ، والأشباه والنظائر في النحو للسيوطي .

---

(١) نشأة النحو لمحمد الطنطاوي ص ٢٤ .

(٢) انظر لترجمته أخبار النحويين البصريين ٢٣ ـــ ٢٥ وطبقات الزبيدي ٣١ ـــ ٣٣ الأنباه ٢٢ ـــ ٢٥ وإنباه الرواة ٢ / ١٠٤ ـــ ١٠٨ .

(٣) طبقات الزبيدي ص ٣٢ .



الباب الثاني

مراحل الدرس النحـوي

الفصـل الأول : مرحلة الوضع والتأسيس .

الفصل الثاني : مرحلة النمو والإبداع .

الفصل الثالث : مرحلة النضوج والاكتمال .

الفصل الرابع : مرحلة الترجيح والاختيار والاجتهاد .



الفصل الأول

مرحلة الوضـــع والتأسيس

تبدأ هذه المرحلة بأبي الأسود الدؤلي (ت ٦٩ هـ) . وتمتد إلى عصر الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٠ هـ) . وقد استأثرت بهذه المرحلة مدينة البصرة دون الكوفة ، وذلك لانشغال الكوفة بالقراءة ورواية الأشعار والأخبار .

وقد نبّه العلماء على أقدمية البصرة في العناية باللغة العربية . يقول ابن سلام الجمحي (ت ٢٣١) — كما مر سابقا — : « وكان لأهل البصرة في العربية قدمة ، وبالنحو ولغات العرب عناية »[1] . كما ذكر أبو الفرج محمد بن إسحاق النديم الوراق البغدادي (ت نحو ٣٨٥ هـ) علة تقديم البصريين على الكوفيين في كتابه « الفهرست » بقوله : « وإنما قدمت البصرة أوّلاً ؛ لأن علم العربية عنهم أخذ »[2] .

وقد وجد في هذه المرحلة طبقتان من النحاة البصريين :

الطبقة الأولى :

وتتمثل في أبي الأسود الدؤلي وتلامذته . ويمكن أن نسمي مرحلة هذه الطبقة من مراحل نشأة النحو « مرحلة الولادة » أو « مرحلة البذور الأولى » للدرس النحوي . وقبل الحديث عن منهج هذه المرحلة وما أضافته من دراسات لغوية ونحوية فإنه لا بد من تعيين رجال هذه المرحلة ، حيث ذكرت كتب التراجم والطبقات والأدب رجال هذه الطبقة الذين تتلمذوا على شيخهم أبي الأسود الدؤلي .

فقد ذكر السيرافي في أخبار النحويين البصريين بعض رجال هذه المرحلة ، فذكر منهم يحيى بن يعمر ، وعنبسة بن معدان الفيل ، وميمون الأقرن ، ونصر بن عاصم[3] .

---

(١) طبقات فحول الشعراء ١ / ١٢ .

(٢) الفهرست ص ١٠٣ .

(٣) أخبار النحويين البصريين ص ٤ وطبقات الزبيدي ص ١١ .

كما ذكرت بعض المصادر من تلامذته ابْنَيه عطاء[١] وأبا حرب[٢] والفقيه النحوي البصري أبا نوفل بن أبي عقرب : معاوية بن عمرو الدِّيلي[٣] ، والمحُدِّث والمفسر البصري قتادة بن دعامة السدوسي (ت ١١٨ هـ)[٤] وسعد بن شداد الكوفي المعروف بالرابية[٥] وحُرّ بن عبد الرحمن النحوي القارىء الذي طلب إعراب القرآن أربعين سنة عن أبي الأسود الدؤلي[٦] . وقد نقل عنه ابن جني قراءتين[٧] .

وبهذا يكون رجال هذه المرحلة عدا أبا الأسود الدؤلي هم :

١ ـــ نصر بن عاصم (ت ٨٩ هـ) .
٢ ـــ عنبسة بن معدان الفيل (ت حوالي المائة من الهجرة) .
٣ ـــ أبو حرب بن أبي الأسود الدؤلي (ت ١٠٩ هـ) .
٤ ـــ عبد الرحمن بن هرمز (ت ١١٧) .
٥ ـــ ميمون الأقرن (ت ١١٧ هـ) .
٦ ـــ قتادة بن دعامة السدوسي المحدث المفسر البصري (ت ١١٨ هـ) .
٧ ـــ يحيى بن يعمر العدواني (ت ١٢٩ هـ) .
٨ ـــ عطاء بن أبي الأسود الدؤلي .
٩ ـــ سعد بن شدّاد الكوفي المعروف بالرابية .
١٠ـــ أبو نوفل بن أبي عقرب ، معاوية بن عمرو الديلي .
١١ـــ حرّ بن عبد الرحمن .

---

(١) انظر مراتب النحويين ص ٣٠ ، وانظر لترجمته إنباه الرواة ٢ /٣٨٠ وتلخيص ابن مكتوم ١٨١ .
(٢) انظر روضات الجنات للخوانساري ص ٣٤٤ .
(٣) إنباه الرواة ٢ /٣٨٢ وانظر لترجمته طبقات الزبيدي ٣١ وإنباه الرواة ٤ /١٨٥ .
(٤) انظر الإنباه ٢ /٣٨٢ وانظر لترجمته سير أعلام النبلاء ٥ /٢٦٩ .
(٥) بغية الوعاة ١ /٣٨٢ .
(٦) بغية الوعاة ١ /٤٩٣ .
(٧) انظر المحتسب ١ /١٧٧ و ٢ /٩٤

منهج رجال هذه الطبقة :

وخير ما توصف به هذه المرحلة في الدرس النحوي أنها تعتمد على الإقراء والملحوظات في إعراب الكلمات ، حيث كان اهتمامهم محاربة اللحن في قراءة القرآن الكريم ، وذلك باختراع الحركات الإعرابية من خلال « النقص » ، أو ما يسمى بـ (نقط الإعراب) على يد أستاذ هذه المرحلة أبي الأسود الدؤلي ؛ ومحاربة التصحيف بابتكار نقط الإعجام للتفرقة بين الحروف المتشابهة على يد نصر بن عاصم ، كما ذكرنا ذلك فيما سلف .

فلم تذكر الروايات أن لهم نشاطاً نحوياً نظرياً . ولم يصلنا شيء من الآراء النحوية منسوباً لأبي الأسود الدؤلي أو لتلميذ من تلامذته السابقين . فالنصوص النحوية التي بين أيدينا تعرّفنا أنه لم يكن قبل عبد الله بن أبي إسحاق شيء من البحث النحوي ؛ لأنّ الذين كانوا قبله قرّاء يروون القرآن وقراءاته . وما قيل من أمر الصحيفة المنسوبة إلى أبي الأسود ، وما تذكره بعض الروايات من وجود مصطلحات نحوية لديهم فشيء لا أساس له من الصحة . وبعيد جداً أن تنضج هذه المصطلحات بهذا النضج في هذا العهد المبكر[1] .

بل إن بعض المصادر التي تعرض لطبقات النحاة ورجاله لم تذكر أبا الأسود الدؤلي وتلامذته من النحاة . ومن هذه المصادر كتاب « المعارف » لعبد الله مسلم بن قتيبة (ت ٢٩٦ هـ) ، الذي لم يذكر أبا الأسود ولا تلامذته حين عدّ رجال النحو وطبقاته . وإنما بدأ بعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي ، وبأبي عمرو بن العلاء[2] وبعض المصادر تكتفي بنعت رجال هذه الطبقة بالمقرىء ، كعبد الرحمن ابن هرمز ، ونصر بن عاصم ، وأبي حرب بن أبي الأسود . قال القفطي عن عبد الرحمن بن هرمز : إنه أخذ عن نافع بن نعيم المدني (ت ١٦٩ هـ) القراءة في جماعة من أهل المدينة ، وأنه أخذ القراءة عن عبد الله بن عباس وأبي هريرة[3] . وقال عن نصر بن عاصم : « إنه من أقصد الناس طريقا في القراءة » ، و « إنه أحد القراء والفصحاء »[4] . وعدّ أبو الخير

(١) انظر بحث « وضع علم النحو » لمحمد المُبْلي ، مجلة المجمع العلمي بدمشق ، المجلد ١٤ سنة ١٩٣٦ م ص ٢٧٥ .

(١) المعارف ٢١٣ ، ٣٧٦ .

(٢) إنباه الرواة ٢ /١٧٢ ـــ ١٧٣

(٣) المصدر نفسه ٣ /٢٤٣

محمد بن محمد بن الجزري (ت ٨٣٣ هـ) في كتابه غاية النهاية في طبقات القراء أبا حرب بن أبي الأسود من القراء ، وذكر أنه قرأ على أبيه ، وقرأ عليه حُمران بن أعين[١] .

وما نسب إليهم من بعض المسائل اللغوية في الإعراب والإقراء فهي ملحوظات ذهنية مبنية على السليقة اللغوية لا يمكن أن نطلق عليها أنها بحوث نحوية خالصة . ومن ذلك المساجلة التي وقعت بين أبي الأسود الدؤلي وأخواله من بني قُشَيْر ، فقد كان أبو الأسود ينزل فيهم بالبصرة ، ولكنه على خلاف معهم في بعض الرأي ، فكانوا عثمانية ، وهو من شيعة علي رضي الله عنه . فكانوا يؤذونه فهجاهم ورد عليهم بقوله[٢] :

يقول الأرْذَلُونَ بَنُو قُشَيْرٍ ∴ طوال الدَّهر لا تنسى عَلِيّا
فقلت لهم : وكيف يكون تركي ∴ من الأعمال ما يجدي عَلَيّا
أُحِبّ محمدا حبّاً شديدا ∴ وعَبّاساً وحَمزة والوصيّا

إلى أن قال :

بنو عمّ النّبيّ وأقربوه ∴ أحبّ الناس كلّهم إليّا
فإن يك حبّهم رشدا أصبه ∴ ولستُ بمخطىء إن كان غيّا

فقالوا شكَكْتَ يا أبا الأسود في قولك : « فإن يك حبّهم » ، فقال : « أما سمعتم قول الله تعالى : « وإنا أو إياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين »[٣] . لا يمكن أن نصنّف هذه المساجلة من بين المسائل النحوية التي تحسب لأبي الأسود الدؤلي ، وإن عدّها بعض الباحثين كذلك[٤] .

ومن ذلك ما ذكرته بعض الروايات من أن الحجّاج بن يوسف قال ليحيى بن يعمر : أتسمعني ألحَنُ على المنبر ؟ قال : الأمير أفصح من ذلك . فألحّ عليه ، فقال : حرفاً ، قال : أيّاً ؟ قال : في القرآن . قال الحجاج : ذلك أشنع له ، ما هو ؟ قال : تقول « قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم .. » إلى قوله « أحبّ

---

(١) طبقات القراء ١ /٢٦٦ وانظر أيضا سير أعلام النبلاء ٤ /٨٢ .
(٢) ديوان أبي الأسود ١٧٦ — ١٧٩ وإنباه الرواة ١ /٥٢ .
(٣) سورة سبأ : ٢٤ وانظر التفصيل في تفسير ابن كثير ١ /١١٥ والطبراني ٢ /٢٣٥ — ٢٣٦
(٤) انظر سيبويه إمام النحاة للأستاذ علي النجدي ناصف ص ١٣٩ ومدرسة البصرة النحوية . د عبد الرحمن السيد ص ٥٨ .

إليكم »[1] ، تقرؤها بالرفع . قال : لا جَرَمَ ! لا تسمع لي لحنا ، فألحقه بخراسان[2] . والوجه أن تقرأ بالنصب خبر (كان) .

ومن ذلك أيضا ما انتقده عبد الرحمن بن هرمز على يحيى بن يعمر في قراءاته (حكمُ) بالرفع من قوله تعالى : « أفحكم الجاهلية يبغون »[3] ، فقال عبد الرحمن بن هرمز : « لا أعرف في العربية (أفحكمُ) » ، وقرأ بالنصب[4] . كما ورد أنه تخاصم رجلان عنده فقال أحدهما : أصلحك الله إنه باعني غلاماً بيّاقاً . فقال : يحيى : لو قلت : أبوقاً ما كان عليك[5] .

ومن هذه المناقشات ما ذكره أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي (ت ٣٧٩ هـ) في كتابه « طبقات اللغويين والنحويين » ، والوزير أبو الحسن علي بن يوسف القِفطي (ت ٦٢٤ هـ) عن خالد الحذاء أنه قال : « سألت نصر بن عاصم كيف تقرأ « قل هو الله أحد الله الصمد » ؟[6] فلم ينوّن فأخبرته أنّ عروة بن الزبير بن العوام (ت ٩٤ هـ) ينوّن ، فقال : بئس ما قال ، وهو للبئس أهل . قال : فأخبرت عبد الله بن أبي إسحاق عن قول نصر بن عاصم ، فما زال يقرأ بها حتى مات »[7] .

فهذه المناقشات لا تخرج عن كونها ملحوظات ذهنية عمادها الإعراب والإقراء ، وهي من جنس الملحوظات التي سبقت نشأة النحو العربي . فكان عملهم محاولة الوصول إلى بعض المسائل من ملحوظات مفردات القرآن الكريم وقراءاته ، ومن بعض النصوص التي أحاطت بها ذاكرتهم وثقافتهم الخاصة مما حولهم من قراءات وسماع ؛ لأن القراءة تثير من المسائل ما لا قبل لجميع الناس به يومئذ . وخير ما يوصف به نحوهم هو أنه نحو تطبيقي أو وظيفي ، وليس نظريّاً ، وقد طبقوه في قراءاتهم للقرآن الكريم .

(١) سورة التوبة : ٢٤ .
(٢) انظر إنباه الرواة ٤ /٢٦ وطبقات النحويين واللغويين ص ٢٨ .
(٣) سورة المائدة : ٥٠ .
(٤) المحتسب ١ /٢١١ .
(٥) إنباه الرواة ٤ /٢٧ .
(٦) سورة الإخلاص : ١ ــ ٢ .
(٧) انظر طبقات الزبيدي ص ٢٧ وإنباه الرواة ٣ /٣٤٤ .

الطبقة الثانية :

وأما الطبقة الثانية من نحاة البصرة في هذه المرحلة فإنها أكثر نشاطا في استكشاف الظواهر اللغوية والنحوية ، وذلك باستخلاص هذه الظواهر من النصوص المرويّة ، ثم جمعها وتصنيفها وتأصيلها ، والبحث عن أسرارها وعللها ، واستنباط الأحكام والقواعد العامة التي تحكمها مما يجعلنا نسمي هذه المرحلة من مراحل الدرس النحوي **مرحلة التأسيس وبناء القواعد والأصول** ، حيث برزت عند هذه الطبقة بعض القواعد والأسس . ومن أبرز رجال هذه المرحلة عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت ١١٧ هـ) ، وعيسى بن عمر الثقفي (ت ١٤٩ هـ) ، وأبو عمرو بن العلاء المازني التميمي إمام أهل البصرة في القراءة والنحو (ت ١٥٤ هـ)[١] .

الجهود النحوية عند رجال هذه الطبقة :

ومن أبرز الأسس التي ظهرت على يد هؤلاء العباقرة من النحاة واللغويين :

أولاً : بناء الأصول والأسس :

ظهرت عند رجال هذه الطبقة فكرتا القياس والسماع . وكان السابق إلى فكرة القياس ابن أبي إسحاق الذي وصفته المصادر بأنه « أول من بعج النحو ومدّ القياس وشرح العلل »[٢] ، أو « أنه كان أشد تجريدا للقياس »[٣] ، أو « أنه فرّع النحو وقاسه »[٤] .

فما المراد بالقياس عند عبد الله بن أبي إسحاق ؟

لقد اختلف الباحثون المعاصرون في المراد بـ (مدّ القياس وتجريده) عنده . فذهب بعضهم إلى أن المراد به عنده هو (أن تحكم اللغة بضوابط جديدة

---

(١) انظر ترجمته أخبار النحويين البصريين ٤٦ ــ ٤٨ ومراتب النحويين ١٣ ــ ٢٠ الزبيدي ٣٥ ــ ٤٠ ونزهة الألباء ٣١ ــ ٣٨ وإنباه الرواة ٤ /١٣١ ــ ١٣٩ وغاية النهاية ١ /٢٨٨ .

(٢) طبقات النحويين واللغويين ص ٣١ وإنباه الرواة ٢ /١٠٥ .

(٣) أخبار النحويين البصريين ص ٤٣ وإنباه الرواة ٢ /١٠٥ .

(٤) مراتب النحويين ص ٣ .

يفرضها المنطق على المتكلمين باللغة جميعا دون نظر إلى واقع اللغة واختلاف البيئات والقبائل »[1] .

ولكننا نميل مع بعض الباحثين إلى أن المراد بـ (مد القياس) عنده هو القاعدة النحوية أو الضبط النحوي ، أي أنه يمدّ حكم القاعدة ويجعله مطرداً[2] . فقد فطن إلى أنّ اللغة العربية تحكمها قوانين عامة تنظم جزئياتها ، وأن فيها ما لا يطرد فيه ذلك ، بمعنى أن هناك أمورا في اللغة لا يؤخذ إلا عن طريق السماع دون الخضوع إلى قانون ، وهناك ظواهر تخضع لهذا القانون . والدليل على ذلك أن يونس بن حبيب سأل عبد الله بن أبي إسحاق « هل يقول أحد « الصويق » (بمعنى السويق) ؟ قال : نَعَمْ ، عمرو بن تميم تقولها ، وما تريد إلى هذا ؟ عليك بباب من النحو يطرد وينقاس »[3] .

وبهذه الإجابة يعدّ الرائد الأول في إبداع الذهنية القياسية ، كما تعدّ مقولته هذه انعطافاً جديدا في الدرس النحوي في عصره ؛ لأن القوم كانوا قبله يعنون باللغة من حيث جمعها ، وفهم غريبها ، والإحاطة بلهجاتها ، على حين مهّد هو إلى قيام منهج في الدرس اللغوي يقوم على استنباط الأحكام النحوية من الظواهر اللغوية المطردة . وهذا يؤهله لأن يعدّ ــ كما قلنا ــ رائدا في تحديد أسلوب البحث النحوي .

وقد ذكر الدكتور أبو المكارم أن موقف عبد الله بن أبي إسحاق يرتكز على دعامتين :

الأولى : أن مهمة البحث النحوي هو تحري الظواهر العامة الشائعة في اللغة قبل الظواهر النادرة .

الثانية : أن على الباحث النحوي بعد أن يقف على الظواهر العامة المطردة أن يصوغها في قواعد ملزمة[4] .

---

(١) انظر مجلة مجمع اللغة العربية ١٠ /٩٦ والمدرسة البصرية ص ٦٦ وطبقات الشعراء (الهامش) ١ /١٤ .

(٢) المفصل في تاريخ النحو قبل سيبويه ص ١٤٥ .

(٣) طبقات النحويين واللغويين ص ٣٢ وطبقات فحول الشعراء ١ /١٥ .

(٤) انظر أصول التفكير النحوي ص ١٨ ــ ١٩ .

وليس معنى ذلك أن عبد الله بن أبي إسحاق قد توصل إلى قوانين كثيرة ؛ لأن ذلك لم يحدث إلا في العصور التالية ، عند الخليل بن أحمد الفراهيدي وتلميذه سيبويه وغيرهما . وإنما له الفضل الأول في وضع البذور الأولى لهذا المبدأ . ومما يدل على ذلك ما حكاه ابن سلام الجمحي حيث قال : « سمعت أبي يسأل يونس بن حبيب عن ابن أبي إسحاق وعلمه فقال : هو والنحو سواء ، أي هو الغاية . قال : فأين علمه من علم الناس اليوم ؟ قال : لو كان في الناس اليوم أحد لا يعلم إلا علمه يومئذ لضُحِك منه ، ولو كان فيهم من له ذهنه ونفاذه ، ونظر نظرَه لكان أعلم الناس »[1] .

وقد بلغ من تمسكه بالقياس النحوي أنه كان يخطىء الشعراء الذين يخرجون عن القواعد المطردة ، أو القاعدة النحوية . ولا أدلّ على ذلك من المشادّة التي جرت بينه وبين الفرزدق ، فقد روي أن الفرزدق حضر مجلس عبد الله بن أبي إسحاق فقال له : كيف تنشد هذا البيت ؟

وعَيْنَانِ قَالَ اللَّهُ كُونَا فَكَانَتَا ∴ فَعُولاَنِ بالألْبَابِ ما تَفْعَلُ الخَمْرُ

فأنشده الفرزدق هكذا (فعولان) ، فقال ابن أبي إسحاق : ما كان عليك لو قلت : (فعولين) . فقال الفرزدق : لو شئتُ أن أسبح لسبّحت ، ونهض ، فلم يعرف أحد في المجلس قوله : لو شئت أن أسبّح لسبحت . فقال عبد الله بن أبي إسحاق : لو قال (فعولين) لأخبر أن الله خلقهما وأمرهما ، ولكنه أراد أنهما تفعلان ما تفعل الخمر[2] .

ففي حالة الرفع المراد أن الله تعالى قال للعينين : كونا ، وأنهما تفعلان بالألباب ما تفعل الخمر ؛ لأن الفعل (كان) حينئذ يكون تاماً بمعنى الوجود ، وتكون (فعولان) من صفة العينين . وأما إذا أراد أن الله خلقهما وأمرهما بأن تفعلا بالألباب ما تفعل الخمر فلا بدّ حينئذ من نصب كلمة (فعولين) على أنها منصوبة بفعل (كان) على الحال ، إن كانت تامة ، أو على الخبر إن كانت ناقصة .

---

(١) طبقات فحول الشعراء ١ /١٤ — ١٥ وطبقات النحويين واللغويين ٣١ — ٣٢ .

(٢) مجالس العلماء للزجاجي ، المجلس ٣٨ ، ص ٨٥ ، والخصائص ٣ /٣٠٢ .

كما روى أن الفرزدق لمّا أنشد قوله :

وعضُّ زمـــان يابن مروان لم يدَع ∴ من المال إلا مُسْحَتاً أو مُجَلّفُ[1]

سأله عبد الله بن أبي إسحاق : بما رفعت (مجلّف) ؟ فقال الفرزدق : بما يسـوءك وينوءك . وقد قيل : إنه قال له : عليّ أن أقول ، وعليكم أن تحتجوا[2] .

ولكن مما يجب الوقوف عنده أنه ليـس المراد بالقياس هنا عند عبد الله بن أبي إسحاق هو القياس المنطقي الذي هو صورة استدلالية وعملية عقلية خالصة تستهدف الصحة ، والتي تبدأ من مقدمات ذهنية ينتقل منها الذهن من كلي إلى جزئي ينطوي تحته[3] . وإنما القياس في هذا العصر نوع من الاستقراء الذي ينتقل من الجزئي إلى الكلي ، أي من الوقائع التي هي النصوص إلى الكشف عن قانون سيْرها أو قواعد ضبطها . فهو يقدّم هنا العلم بالقواعد المطردة التي تحال بين المتكلم والخطأ في اللغة . وهذا ما يفهم من تعريف النحو بأنه المقاييـس المستنبطة من كلام العرب[4] .

كما يعد عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي مبدع فكرة الأصل في الدرس اللغوي ، التي سوف تتطور على يد الجيل التالي له . ومما يدل على ذلك ما جاء في « مجاز القرآن » لأبي عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢١٠ هـ) نقلاً عن يونس بن حبيب عن ابن أبي إسحاق إذ قال : « وزعم يونس عن ابن أبي إسحاق قال : أصل الكلام بناؤه على « فَعَلَ » ثم يبنى آخره على عدد من له الفعل من المؤنث والمذكر ، من الواحد والاثنين والجميع ، كقولك : فَعَلْتُ ، وفَعَلْنا ، وفَعَلْنَ ، وفَعَلاَ ، وفَعَلُوا ، ويزاد في أوله ما ليس من بنائه ، فيزيدون الألف ، كقولك : أعطيت ، وإنما أصلها : عطوت ، ثم يقولون : مُعطَى ، فيزيدون الميم بدلا من الألف ، وإنما أصلها (عاطي) . ويزيدون في أوساط (فعل) : افتعل ، واستَفْعَل ، ونحو هذا ، والأصل (فَعَل) ، وإنما أعادوا هذه الزوائد

---

(١) المجَلَّف من الغنم : المسلوخ الذي أخرج بطنه . والمسحت : المفاصل الذي لا يدع شيئا إلا أخذه .

(٢) الشعر والشعراء لابن قتيبة ص ٨٩ .

(٣) أسس المنطق الصوري ومشكلاته ص ٢٢٨ .

(٤) انظر تعريف ابن جني في الخصائص ١ /٣٤ وتعريف الأشموني في شرح الأشموني مع حاشية الصبان عليه ١ /١٦ .

إلى الأصل ، فمن ذلك في القرآن (وأرسلنا الرياح لواقح)[1] ، إنما يريد (الريح ملقحة) فأعادوا إلى الأصل . ومنه قولهم : « طوّحته الطوائح » ، وإنما هي المطاوح ؛ لأنها المطوّحة . ومن ذلك قول العجاج :

يكشف عن جمّاته دلوء الدالْ[2]

وهي من (أدلى دلوه) . وكذلك قول رؤبة :

يخرجن من أجواز ليل غاضي[3]

وهي من (أغضى الليل) : سكن »[4] .

ومما يجب الوقوف عنده أيضا أنه ليس كل رجال هذه المرحلة من تاريخ النحو العربي على هذه المنهجية في تحكيم القاعدة النحوية ، أو الأخذ بالقياس . فهناك من رجال هذه المرحلة من تمسك بجانب السماع والاعتداد به . ومن هؤلاء أبو عمرو بن العلاء ، الذي قال عنه ابن سلام الجمحي في معرض المقارنة بينه وبين ابن أبي إسحاق : « إنّ ابن أبي إسحاق أشد تجريدا للقياس ، وكان أبو عمرو أوسع علماً بكلام العرب ولغاتها وغريب ألفاظها »[5] . وعنه قال جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١ هـ) : « كان سيد الناس وأعلمهم بالعربية والشعر ومذاهب العرب ... »[6] . وعنه قال يونس بن حبيب : « وكان أبو عمرو يسلّم للعرب ولا يطعن عليها »[7] .

وكان أكثر أخذه عن أعراب أدركوا الجاهلية ، أو من أشياخ العرب ، فإذا شك في فصاحة الأعرابي امتحنه ليعرف فصاحته[8] . وقال الأصمعي : « جلست إلى أبي عمرو عشر حجج فما رأيته يحتج ببيت إسلامي »[9] . وإذا

---

(١) سورة الحجر : ٢٢ .

(٢) ديوان العجاج ٨٦ واللسان ، مادة (دلو) .

(٣) ديوان رؤبة ٨٣ ، واللسان ، مادة (غضا) .

(٤) مجاز القرآن ١ /٣٧٦ ــ ٣٧٧ .

(٥) طبقات فحول الشعراء ١ /١٤ وطبقات النحويين واللغويين ص ٣٥ .

(٦) المزهر ٢ /٣٩٨ .

(٧) طبقات النحويين واللغويين ص ٣٥ .

(٨) انظر نزهة الألباء ٣٢ ــ ٣٣ .

(٩) إنباه الرواة ٤ /١٣٣ .

كان هذا صحيحاً عنه فإنه يُعدّ أول من اهتم بالتقسيم الزماني والمكاني في عملية الاستقراء التي طبّقها البصريون المتأخرون في قبول النصوص أو رفضها في الاحتجاج[1] .

ثانياً : ظاهرة الخلاف النحوي :

برزت عند رجال هذه الطبقة ظاهرة الخلاف النحوي بين مصوّب ومخطئ ، حيث لم تعُد المسائل النحوية واللغوية متّفقاً عليها ، وأن وجه الصواب فيها لم يعد مُتّفقاً عليه . ويظهر ذلك من موقف أبي عمرو بن العلاء من تخطئة عبد الله بن أبي إسحاق للفرزدق في البيت السابق ، حيث قال أبو عمرو : « فقلت للفرزدق : أصبت ، وهو جائز في المعنى ، أي : لم يبق سواه »[2] .

ومن هذا القبيل ما روي أن عيسى بن عمر كان يقرأ (هؤلاء بناتي هن أطهر لكم)[3] بنصب (أطهر) فقال له أبو عمرو مطالبه بالتمثيل من الكلام : « كيف تقول : هؤلاء بنيّ ، هم ماذا ؟ » فقال عيسى : « عشرين رجلا » فأنكرها أبو عمرو[4] .

ومن ذلك أيضا الخلاف الذي وقع بين أبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر حول تأويل النصب في (الطير) من قوله تعالى : (يا جبال أوّبي معه والطير)[5] ، فكان عيسى يقول : النصب على النداء ، كقولك : يا زيد والحارث ، لمّا لم يمكنه « والحارثُ » . قال أبو عمرو : لو كان على النداء لكان رفعاً ، ولكنها على إضمار « وسخرنا الطير » لقوله على إثر هذا [ولسليمان الريح[6]][7] .

---

(١) انظر المفصل في تاريخ النحو قبل سيبويه ص [illegible] .

(٢) خزانة الأدب ٣ /٢٤٧ والإنصاف في مسائل الخلاف ، المسألة الثالثة والعشرون .

(٣) سورة هود : ٧٨ .

(٤) طبقات فحول الشعراء ١ /٢٠ وطبقات النحويين واللغويين ص ٤١ .

(٥) سورة سبأ : ١١ .

(٦) سورة سبأ : ١٢ .

(٧) انظر طبقات النحويين واللغويين ص ٤١

ثالثاً : ظاهرة تخطئة العرب :

كما برزت عند رجال هذه الطبقة ظاهرة تخطئة العرب . جاء في طبقات الزبيدي : « وكان ابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر يطعنان على العرب »[1] . ويرون أن العربي يجوز عليه الخطأ ، فقد روي أن عيسى بن عمر كان يأخذ على النابغة قوله :

فبتُّ كأني ساورت ضئيلة ∴ من الرقش في أنيابها السم ناقع[2]

ويقول : وجهه أن يكون (السم ناقعا)[3] . ومن ذلك ما سبق من تخطئة عبد الله بن أبي إسحاق للفرزدق .

رابعاً : ظاهرة التأويل والتفسير للنصوص اللغوية :

مهد رجال هذه الطبقة إلى ظهور التأويل والتفسير للظواهر اللغوية ، وتوجيهها توجيهاً يتفق مع القواعد التي توصلوا إليها عن طريق الاستقراء والقياس . فانتقلوا من رواية المسموع إلى مناقشة هذا المسموع شرحاً وتفسيرا وتعليلا . ويظهر ذلك جلياً مما نقله سيبويه عن عيسى بن عمر الثقفي في « باب ما ينتصب في التعظيم والمدح »[4] ، وعن أبي عمرو بن العلاء في « باب ما يجري من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه »[5] ، وفي « باب ما يحذف منه الفعل لكثرته في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل »[6] .

خامساً : ظهور التدوين النحوي :

من الملحوظ في هذه المرحلة أن البحوث النحوية لم تسجّل ، وإنما ظلت تتناول وتتطور شفويا في حلقات الدرس ومجالس المناظرة . وقد أتاح عدم

(١) طبقات النحويين واللغويين ص ٣٢ .
(٢) انظر ديوان النابغة الذبياني ٥١ والكتاب ٢ /٨٩ .
(٣) طبقات الزبيدي ص ٤١ .
(٤) الكتبا ٢ /٦٢ ، ٦٥ .
(٥) نفسه ٢ /٧٠ ــ ٧١ .
(٦) الكتاب ٢ /٧٠ ــ ٧١

التسجيل حرية التطور والاكتمال والنضج على يد الجيل الثاني لهم ، كالخليل بن أحمد ، وتلميذه سيبويه ، ويونس بن حبيب ، غير أن المصادر قد ذكرت أن عيسى بن عمر قد ألف كتابين في النحو هما « الجامع » ، و « الإكمال » ، وهما اللذان قيل فيهما[1] :

ذهب النحو جميعا كله ... غير ما أحدث عيسى بن عمرْ
ذاك إكمال وهذا جامع ... وهما للناس شمس وقمرْ

غير أن هذين الكتابين لم يصلنا منهما شيء ، ولم تتحدث كتب التراجم والأدب عن مضمونهما . فقد ذكر السيرافي « أنهما لم يقعا إلينا ، ولا رأينا أحدا ذكر أنه رآهما »[2] . وقد ذكر ياقوت الحموي نقلا عن المبرد أنه قال : « قرأت أوراقا من كِتابَيْ عيسى بن عمر »[3] . كما ذكر السيوطي في المزهر[4] أن أحدهما مبسوط سماه « الجامع » ، والآخر مختصر سماه « المكمل » . ولعل السيوطي استنتج هذا الوصف من اسمي الكتابين ، حيث يدل اسم (الجامع) على البسط والكثرة ، و (الإكمال) على الاختصار .

وقد ذكر القفطي في إنباه الرواة[5] أنه يقال : إن « الجامع » هو كتاب سيبويه زاد فيه وحشّاه . وسأل مشايخه عن مسائل منه أشكلت عليه فذكرت له فأضافها . وقد ناقش هذه التهمة الأستاذ علي النجدي ناصف بأنه لو كان كذلك للزمه واحدة من اثنتين : أن يغفل سيبويه ذكر عيسى بن عمر جملة ولا ينقل منه كما ينقل عن الآخرين ، أو أن يذكره معهم فيذهب بمن دونهم بأوفر نصيب من النقل . ولكن الواقع في الكتاب غير هذا وذاك . ثم إن القصة تذكر أن سيبويه اعترف للخليل بن أحمد أن الذي يدرسه عليه ويحل غوامضه هو كتاب « الجامع » ، فما جدواه في طمس الحقيقة أو التغيير أو التبديل فيها ؟[6] .

---

(١) ينسب إلى الخليل ، انظر أخبار النحويين البصريين ٤٩ وطبقات الزبيدي ٤٢ وإنباه الرواة ٢ / ٣٧٤ ــ ٣٧٧ .

(٢) بغية الوعاة ٢ / ٢٣٨ وأخبار النحويين البصريين ص ٤٩

(٣) معجم البلدان ١٦ / ١٤٧

(٤) المزهر ٢ / ٣٩٩

(٥) إنباه الرواة ٢ / ٣٧٥

(٦) انظر سيبويه إمام النحاة ص ١٣٦

كما ذكر السيوطي في المزهر[1] أن لعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي كتاباً في « الهمز » مما أملاه ، ولكنه لم يبيّن لنا منهج هذا الكتاب ، ولا دليله على ما ذهب إليه .

وبالجملة فإن منهج هذه المرحلة من الدرس النحوي يقوم على الأسس الآتية :

١ ــ اهتمامهم باللغة باعتبارها أداة للعمل القرآني .

٢ ــ اعتمادهم على السليقة اللغوية دون إمعان في العقل ، ويتضح ذلك عند رجال الطبقة الأولى الذين سمينا مرحلتهم مرحلة النشأة أو الولادة .

٣ ــ الوصول إلى بعض الأصول والأسس القاعدية .

٤ ــ التركيز على تفسير الظواهر اللغوية والإعرابية دون الغوص في معرفة أسرار التعبير . ويظهر ذلك عند رجال الطبقة الثانية الذين سمينا مرحلتهم مرحلة التأسيس وبناء القواعد .

(١) المزهر ٢ /٣٩٨

الفصل الثاني

المرحلة الثانية من تاريخ النحو العربي

مرحلة النمو والإبداع

أولاً : رجال هذه المرحلة :

التقى في هذه المرحلة من مراحل تطور الدرس النحوي رجال الطبقة الثالثة والرابعة والخامسة من البصريين برجال الطبقة الأولى والثانية من الكوفيين .

فالتقت الطبقة الثالثة من البصرية بزعامة الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٠ هـ) بالطبقة الأولى من الكوفيين بزعامة أبي جعفر محمد بن الحسن بن أبي سارة الرؤاسي المقرىء[١] .

والتقت الطبقة الرابعة من البصريين بزعامة أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بسيبويه (ت ١٨٠ هـ)[٢] بالطبقة الثانية من الكوفيين بزعامة أبي الحسن علي بن حمزة الكسائي (ت ١٨٩ هـ)[٣] .

والتقت الطبقة الخامسة من البصريين بزعامة الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة (ت ٢١٥ هـ)[٤] بالطبقة الثالثة من الكوفيين بزعامة أبي زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله الفراء (ت ٢٠٧ هـ)[٥] .

غير أن الجيل الأول من الكوفيين ، الذي يمثله أبو جعفر الرؤاسي ، وأبو مسلم معاذ بن مسلم الهراء (ت ١٨٧ هـ)[٦] وقف في النحو عند المرحلة التي يمثلها عيسى بن عمر وأبو عمرو بن العلاء من رجال الطبقة الثانية من البصريين ، ولم تبلغ القفزة التي قفزها رجال الطبقة الثالثة من البصريين برئاسة الخليل بن أحمد .

---

(١) انظر ترجمته طبقات الزبيدي ١٢٥ ونزهة الألباء ٥٤ وبغية الوعاة ١ /٨٢ — ٨٣ وغاية النهاية ٢ /١١٦ .

(٢) انظر ترجمته أخبار النحويين البصريين ٦٣ — ٦٤ وطبقات الزبيدي ٦٦ — ٧٢ ومقدمة المحقق للكتاب ، الجزء الأول ٣ — ٦٠ .

(٣) انظر ترجمته طبقات الزبيدي ١٢٧ — ١٣٠ وإنباه الرواة ٢ /٢٥٦ — ٢٧٤ وبغية الوعاة ٢ /١٦٢ — ١٦٤ وغاية النهاية ١ /٥٣٥ — ٥٤٠ وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٢ /١٩٧ — ١٩٩ والأعلام ٤ /٢٨٣ .

(٤) انظر ترجمته أخبار النحويين البصريين ٦٦ — ٦٧ وطبقات الزبيدي ٧٢ — ٧٤ وإنباه الرواة ٢ /٣٦ — ٤٣ وبغية الوعاة ١ /٥٩٠ — ٥٩١ .

(٥) انظر ترجمته طبقات الزبيدي ١٣١ — ١٣٣ وإنباه الرواة ٤ /٧ — ٢٣ وبغية الوعاة ٢ /٣٣٣ .

(٦) انظر ترجمته طبقات الزبيدي ١٢٥ ووفيات الأعيان ٥ /٢١٨ — ٢٢١ .

ولمّا جاء الجيل الثاني من الكوفيين الذي يمثله الكسائي زعيم الطبقة الثانية من الكوفيين ، ومن بعده الفراء زعيم الطبقة الثالثة فإنه تعلم في المدرسة البصرية التي يمثلها الخليل بن أحمد الفراهيدي . فقد كان الكسائي يجلس في حلقة الخليل بن أحمد ، وقد أُعجب بسعة علمه واتساع روايته مما جعله يسأله : من أين أخذت علمك هذا ؟ فقال الخليل : من بوادي الحجاز ونجد وتهامة . فخرج الكسائي إلى هذه البوادي ، ثم رجع منها ، وقد أنفد خمس عشرة قنّينة حبْر في الكتابة عن العرب سوى ما حفظه . فلما رجع وجد الخليل قد مات ، وفي موضعه يونس بن حبيب ، فجرت بينهما مسائل أقرّ له فيها يونس ، وصدّره في موضعه[1] . كما أخذ عن الخليل اللغة أيضاً[2] . وهذا يدل على أن الكسائي كان رائده الأول في الدرس النحوي هو الخليل بن أحمد الذي وجهه إلى منابع العربية مما كان له الأثر فيما توصل إليه من أصول كان لها الفضل في بناء مذهبه النحوي[3] .

فتكونت في هذه المرحلة المدرسة الكوفية بزعامة الكسائي والفراء اللذين رسما صورة النحو الكوفي ، ووضعا أسسه وأصوله ، وأمداه بحذقهما وفطنتهما ليكون له خواصه التي يستقل بها عن النحو البصري[4] .

فهما المؤسسان الحقيقيان لهذه المدرسة ، فقد أخذا بنحو البصرة وغيّرا فيه ونَهَجا في دراسته نهجا مستقلا[5] ، مما يدل على أنهما كانا يقصدان قصدا إلى أن يكون لهما في النحو مدرسة يستقلان بها على الرغم من تلمذتهما على أيدي البصريين .

وقد علمنا أن الكسائي لم يصلنا عنه كتاب ، وإنما وصلت عنه توجيهات إعرابية وأقوال نحوية متناثرة في كتب البصريين والكوفيين . وهذا يجعلنا نميل إلى أن المؤسس الحقيقي لمدرسة الكوفة في هذه المرحلة هو الفراء ، فأثره واضح

(١) انظر إنباه الرواة ٢ /٢٥٨ وبغية الوعاة ٢ /١٦٣ وتاريخ بغداد ١١ /٤٠٣ .

(٢) انظر غاية النهاية لابن الجزري ١ /٥٢٦ .

(٣) انظر تاريخ النحو وأصوله ، د . عبد الحميد طلب ص ٢١٩ .

(٤) انظر المدارس النحوية ، د . شوقي ضيف ص ١٥٤ .

(٥) انظر مدرسة الكوفة ، د . مهدي المخزومي ص ٨٨ وأبو حيان النحوي ، د . خديجة الحديثي ص ٢٩٥ .

فيها أصولا وفروعا ، كما هو واضح في وضع مصطلحاتها وتحديد مدلولاتها في كتابه « معاني القرآن » ، بحيث يمكن أن نقول : إن معظم مصطلحات النحو الكوفي التي نعدّها مما يميزه عن النحو البصري هي من وضعه .

وتصفه المصادر القديمة بأنه « أبرع الكوفيين وأعلمهم »[1] . وقد جاء في مجالس العلماء للزجاجي : « قيل للكسائي : أيّ الرجلين أعلم بالنحو الفراء أو الأحمر ؟ فقال : « الأحمر أحفظ ، وهذا أعلم بما يخرج من رأسه »[2] . وفي رواية : « الأحمر أكثر حفظا ، والفراء أحسن عقلا وأنفذ فكرا وأعلم بما يخرج من رأسه »[3] .

فالمدرسة الكوفية مدينة للفراء حيث منحها تشكلها النهائي بما قدمه من دراسات ومقاييس ، وما اعتمد من تفسير لبعض الظواهر الإعرابية واللغوية ، وما وضع من مصطلحات نحوية يخالف بها مصطلحات أهل البصرة مما يظهر جليا في « معاني القرآن » .

ومما يدل على أنه يقصد أن يؤسس مدرسة مستقلة في النحو أننا لا نجده يعوّل على سيبويه في كتابه « معاني القرآن » ، ويخيّل لقارىء كتبه أنه لم يقرأ لسيبويه .

وقد أبان ذلك السيوطي حيث يقول : « وكان زائد العصبية على سيبويه وكتابه تحت رأسه »[4] . وقد أشار أبو الطيب اللغوي (ت ٣٥١ هـ) أنه كان يتعمد خلاف سيبويه ، إذ يقول : « وكان الفراء يخالف الكسائي في كثير من مذاهبه . وأما على مذاهب سيبويه فإنه يتعمد خلافه حتى في ألقاب الإعراب وتسمية الحروف »[5] . وهذا يجعلنا نعدّ هذه المرحلة من تاريخ النحو العربي المرحلة التي تم فيها تشكل المدرسة الكوفية في مقابل المدرسة البصرية .

وقد شهدت هذه المرحل طائفة من رجال المدرستين كان لهم أثر في سير النحو العربي نحو النضج والاكتمال الذي تم على يد أبي عثمان بكر بن محمد

(١) إنباه الرواة ٤ /٧ .

(٢) انظر مجالس العلماء ص ١٦٣ .

(٣) انظر إنباه الرواة ٤ /٢١ .

(٤) بغية الوعاة ٢ /٣٣٣ .

(٥) مراتب النحويين ص ٨٨ وانظر كتابنا : مصطلحات النحو الكوفي : ٨٩ ، ٢٠ .

المازني (ت ٢٤٨ هـ) ، زعيم الطبقة السادسة ، وأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥ هـ) ، إمام الطبقة السابعة من البصريين ، وأبي يوسف يعقوب بن إسحاق السكيت (ت ٢٤٦ هـ) ، إمام الطبقة الرابعة ، وأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت ٢٩١ هـ) ، إمام الطبقة الخامسة من الكوفيين ، مما سندرسه في الفصل التالي .

وقد برز في هذه المرحلة من البصريين رجال كان لهم الفضل الكبير في تشكّل النحو العربي بعامة ، وفي تشكّل المذهب البصري بخاصة . ومن أبرزهم الخليل بن أحمد الفراهيدي الذي يعد المؤسس الحقيقي للقياس وموطد أركانه ، والذي قال عنه أبو الفتح عثمان بن جني : « إنه سيد قومه وكاشف قناع القياس في علمه »[1] . والذي قيل فيه أيضا : « إنه الغاية في تصحيح القياس واستخراج مسائل النحو وتعليله »[2] ، و « إنه هو الذي بسط النحو ، ومد أطنابه ، وسبّب علله ، وفتق معانيه ، وأوضح الحجاج فيه حتى بلغ أقصى حدوده ، وانتهى إلى أبعد غايته »[3] . كما ذكر « أن الإجماع منعقد على أنه لم يكن أحد أعلم بالنحو منه »[4] .

وكل ذلك كان مما أهّله لاستنباط جملة القواعد التي تحكم اللغة العربية في صياغة ألفاظها ، وصياغة الجمل أو التعبيرات المركبة التي تؤدي إلى معنى »[5] .

ويظهر ذلك جليا من آرائه المبسوطة في كتاب سيبويه الذي يعد المصدر الأول في النحو العربي ، والذي يعرف منه منهج الخليل بن أحمد . وقد قيل عن هذا الكتاب : إنه علم الخليل ، أو إن كل ما فيه فهو عن الخليل[6] . ويكاد

(١) الخصائص ١ /٣٦١ .
(٢) معجم الأدباء ١١ /٧٧ .
(٣) المزهر للسيوطي ١ /٤١ .
(٤) شذرات الذهب ١ /٣٧٧ .
(٥) القياس في النحو ، د . منى إلياس ص ٦ .
(٦) طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص ٧٥ .

يقتصر النحاة الذين تلوا الخليل وسيبويه على تطبيق الطرائق التي توصلا إليها . ولقد ساعده على ذلك شيئان :

أولهما : سليقته العربية الموروثة ، حيث إنه عربي قح .

ثانيهما : مخالطته أرباب الفصاحة من أبناء البوادي في نجد والحجاز وتهامة[1] .

وقد شاركه من البصريين في هذه المرحلة أعلام كان لهم بعض الإضافات في البحث النحوي ، كيونس بن حبيب الضبي (ت ١٨٢ هـ) الذي يعد المُمَهِّد الأول لظهور مرحلة الخليل وسيبويه ، حيث خطا بالنحو خطوة تجاوزت مرحلة عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي وعيسى بن عمر ، وهيأته لمرحلة الخليل وسيبويه .

كما تعدّ آراؤه النحوية نواة لظهور المدرسة الكوفية ؛ فقد ذكرت المصادر أن (له قياساً) في النحو ومذاهب ينفرد بها)[2] فهو أستاذ الكسائي ، رأس المدرسة الكوفية ، حيث تأثر به في آرائه ومقاييسه فنقلها إلى تلاميذه من نحاة الكوفة .

وكان سيبويه يعوّل عليه كثيراً في كتابه حيث جعله أصلا في الرواية[3] فأخذ عنه الشواهد اللغوية . ويعدّ هو الشخصية الثانية في الكتاب بعد الخليل بن أحمد ، حيث تردّد اسمه في الكتاب أكثر من ثمانين ومائة (١٨٠) مرة . وربما أورد له فصلا كاملا ، كما جاء في باب التصغير[4] .

---

(١) إنباه الرواة ٢ /٢٥٨ .

(٢) أخبار النحويين البصريين ص ٢٧ وإنباه الرواة ٤ /٧٦ .

(٣) بغية الوعاة ٢ /٣٦٥ .

(٤) الخليل بن أحمد ، د . مهدي المخزومي ص ٢١٩ وسيبويه إمام النحاة لعلي النجدي ناصف ص ٩٠ ــ ٩٨ وانظر الكتاب ٣ /٤٢٥ .

وقد عدّه الداوودي في طبقات المفسرين[1] . وقد ألف كتابا في (معاني القرآن)[2] . وأوحى إلى تلامذته أبي عبيدة والكسائي والأخفش الأوسط والفراء أن يسلكوا مسلكه ويؤلفوا في الموضوع نفسه .

ومن الأعلام البصرية أيضا في هذه المرحلة سيبويه ، صاحب الفضل في تنمية آراء أساتذته والتفريع عليها . كما يعد كتابه النواة الأولى التي أرست قواعد التأليف في النحو ، حتى اهتدى بهديه جميع النحاة الذين جاؤوا بعده .

وقد امتاز الكتاب بكثرة المسموع عن العرب من النحويين واللغويين والأعراب ، كالخليل بن أحمد ، والأخفش الكبير ، والأوسط ، وعيسى بن عمر ، وأبي عمر بن العلاء ، ويونس بن حبيب ، وأبي زيد الأنصاري ، وأبي فقعس ، وأبي دثار ، وأبي الجراح ، وأبي ثروان . كما سمع عن كثير لم يصرح بأسمائهم .

كما أن كتاب سيبويه في هذه المرحلة يمثل النحو بمدلوله العام الواسع الذي يشمل البحوث النحوية ، والتصريفية ، والاشتقاقية ، وفقه اللغة ، والبلاغة ، وبحوث القراءات ، والتجويد ، والعروض ، واللهجات العربية وما يترتب على اختلافها من آراء ، ومما يدل على سعة اطّلاعه وغزارة علمه ، حيث لم يترك من مسائل النحو صغيرة ولا كبيرة ، ونسب فيه إلى كل من شيوخه أقواله وكان ثقة في كل ما قاله .

ولذلك يقول أبو الفتح عثمان ابن جني في ثنائه على سيبويه[3] : « صاحب هذا العلم ، الذي جمع شعاعه[4] ، وشرح أوضاعه ، ورسم أشكاله ، ووسم

---

(1) طبقات المفسرين ، تحقيق علي محمد عمر ، مطبعة الاستقلال الكبرى ، ٢ /٣٨٥

(2) الفهرست ص ٧٩ ، وانظر مقدمة فهارس سيبويه ، الشيخ عبد الخالق عضيمة ، ص ٧ .

(3) الخصائص ١ /٣٠٨ — ٣٠٩ ، وانظر أيضا الخصائص ٣ /١٨٥ (باب القول على فوائت الكتاب) .

(4) أي ما تفرّق منه .

أغفاله[1] ، وخلج أشطانه ، بعج أحضانه ، وزمّ شوارده ، وأفاء فوارده[2] » .

وقد أوتي سيبويه مقدرة ذهنية مكّنته من تفسير ظواهر اللغة وقياس بعضها على بعض ، كما أتيح له شيخ عظيم ذلّل له كل صعب ، وفتح أمامه سبلاً واسعة في القياس والتعليل ، وهو الخليل بن أحمد . ويظهر ذلك فيما يتردد في الكتاب من قوله « سألته » .

وقد عُدّ الكتاب من بين ثلاثة كتب لم يؤلف مثلها في القديم والحديث . يقول : صاعد الأندلسي : « لا أعرف كتابا ألّف في علم من العلوم قديمها وحديثها فا شتمل على جميع ذلك العلم ، وأحاط بأجزاء ذلك الفنّ غير ثلاثة كتب ، أحدها : « المجسطي » لبطليموس في علم هيئة الأفلاك ، والثاني : كتاب أرسطاليس في علم المنطق ، والثالث كتاب سيبويه البصري النحوي ، فإن كل واحد من هذه لم يشذّ عنه من أصول فنه شيء إلا ما خطر له »[3] .

وقد ذكر بعض الباحثين أن في الكتاب (٨٥٨) رأياً لأئمة النحاة السابقين ، و (١٠٥٠) بيتاً من الشعر ، أو (١٠٦١) ، وفيه (٣٧٤) آية قرآنية[4] . وسنفرد مبحثا مفصلا عن الكتاب إن شاء الله .

ومن أعلام البصريين في هذه المرحلة أبو الخطاب الأخفش الكبير عبد الحميد بن عبد الحميد .[5] وقد ذكرت كتب الطبقات شيئاً من أولياته ، ومنها أنه أول من فسّر الشعر تحت كل بيت ، وكان الناس لا يعرفون ذلك قبله ،

---

(١) واحده (غُفل) ، وهو ما لا سمة عليه .

(٢) الفوارد جمع فارد وفاردة ، وهو المنقطع .

(٣) معجم الأدباء ١٦ /١١٧ .

(٤) انظر بحث (أول كتاب في نحو العربية) د. حسن عون ، مجلة كلية الآداب ، جامعة الإسكندرية ، المجلد ١١ ، سنة ١٩٥٧ م ص

(٥) انظر لترجمته طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص ٤٠ وإنباه الرواة ٢ /١٥٧ — ١٥٨ وسير أعلام النبلاء ٧ /٣٢٣ .

وإنما كانوا إذا فرغوا من القصيدة فسروها .[1] وله ألفاظ تفرد بنقلها عن العرب .[2]

وجاء في نزهة الألباء[3] أن أبا عبيدة قال : سألت أبا الخطاب الأخفش : هل تجمع « اليد » الجارحة على « أيادي » ؟ فقال : نَعَمْ ، ثم سألت أبا عمرو بن العلاء فأنكر ذلك ، فقلت لأبي الخطاب : إن أبا عمرو قد أنكر ما قلته ، فقال : أو ماسمع قول عدي :

ساءهـا ما تأمّـلت في أيادينا وإشناقهـا إلى الأعنـاق[4]

ثم قال : هي في علم الشيخ ، ولكني أنسيته . وهو كما قال أبو الخطاب ، قال الشاعر :

فمن ليد تطاولها الأيادي[5]

وإن كان الأغلب أن يراد بها النعمة .

ومنهم أيضا أبو الحسن سعيد بن مسعدة المشهور بلقبه « الأخفش الأوسط » (ت ٢١٥ هـ)[6] . ويعد أبو الحسن الأخفش أقرب البصريين إلى الكوفيين ، وكانوا يعظّمونه ، فكان الفراء يعده سيّد أهل اللغة ، وسيّد أهل العربية .[7] وقد اقتدى به الكوفيون في القياس على الشّاذ والاعتداد بالقراءات الشاذة .[8] ولذا عُدّ المُمَهِّد للمدرسة الكوفية . كما اشتهر في الدرس النحوي بابتكار بعض التعريفات النحوية التي لم يسبق إليها .[9]

(١) بغية الوعاة ٢ /٧٤

(٢) إنباه الرواة ٢ /١٥٧

(٣) نزهة الألباء ص ٥٣ — ٥٤ .

(٤) انظر ديوان عدي ، وانظر اللسان ١٥ /٤١٩ ، مادة (يدي) .

(٥) الشطر الثاني من بيت صدره : « فأما واحدا فكفاك مثلي » . انظر اللسان ١٥ /٤١٩ ، مادة (يدى) .

(٦) انظر لترجمته أخبار النحويين البصريين ص ٦٦ — ٦٧ وطبقات اللغويين والنحويين ص ٧٢ — ٧٤ وإنباه الرواة ٢ /٣٦ — ٤٣ وسير أعلام النبلاء ١٠ /٢٠٦ .

(٧) إنباه الرواة ٢ /٣٩

(٨) المدارس النحوية ص ٩٥ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٨ و ٩٩ .

(٩) انظر الإيضاح في علل النحو ص ٤٩ .

ومنهم أبو علي محمد بن المستنير الملقب بـ « قطرب » (ت ٢٠٦ هـ) .[١] وقد خالف جميع النحاة في تفسيره للحركات الإعرابية ، حيث فسَّرها تفسيراً صوتياً .

وقد فسَّرها العلماء قبله تفسيرا دلاليًا وأن إعراب الكلام إنما كان للدلالة على المعاني والتفرقة بين المعاني المختلفة .

وأما هو فقد رفض ما انتهى إليه العلماء قبله من دلالتها على المعنى من الفاعلية والمفعولية والإضافة ، وادعى أنه لو كانت حركات الإعراب تتغير بتغير المعنى لكان ينبغي أن نجد الحركات الإعرابية متغيرة مع تغير المعنى وواحدة حين يتفق المعنى . وذلك في نظره غير صحيح ؛ لأننا نجد في كلامهم أسماء متفقة في الإعراب مختلفة المعاني ، وأسماء مختلفة الإعراب متفقة المعاني .

وينتهي به رأيه إلى أنه لا ارتباط بين النظام الإعرابي والدلالة على المعنى . فلِمَ إذن تتغير حركات أواخر الكلمات وتتعاقب على نظام ؟ هنا يقول : (إنما أعربت العرب كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف ، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضا لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل ، وكانوا يبطئون عند الإدراج ، فلما وصلوا وأمكنهم التحريك جعلوا التحريك معاقبا للإسكان ليعتدل الكلام . ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن ، ومتحركين وساكن ، ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة ، ولا في حشو بيت ، ولا بين أحرف متحركة ؛ لأنهم في اجتماع الساكنين يبطئون ، وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون ، وتذهب المهلة في كلامهم ، فجعلوا الحركة عقب الإسكان) .[٢]

وهكذا انتهى قطرب إلى أن الإعراب لم يدخل الكلمات لعلة ، وإنما دخل تخفيفاً على اللسان .

وقد تبنى رأي قطرب بعض المحدثين ، وعلى رأسهم الدكتور إبراهيم أنيس في كتابه « أسرار اللغة » . ولكنه حلا له أن يلتزم بالرأي منفصلا ، وكأنه أول

---

(١) انظر ترجمته أخبار النحويين البصريين ٦٥ وطبقات الزبيدي ٩٩ ـــ ١٠٠ وإنباه الرواة ٣ : ٢١٩ ـــ ٢٢٠ وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٢ /١٣٩

(٢) الإيضاح في علل النحو ص ٧٠ ـــ ٧١

من قال بهذا . والوجه أن هذه الزوائد الإعرابية يلجأ إليها لمعان إعرابية وتؤثر في المعنى التركيبي ، وتعطي الجملة إيجازا لا مثيل له في غير العربية . والإيجاز في اللفظ مع الوفاء بالمعنى من أعظم ميزات اللغة .[1]

ثانيا : مظاهر الإبداع في هذه المرحلة

وقد ظهر مما سبق أن هذه المرحلة من تاريخ النحو العربي تتسم بالاستيعاب في الدرس النحوي بمفهومه الشامل الذي يشمل النحو والصرف والصوتيات ، وأنها تتسم أيضا بالإبداع في الدرس اللغوي . وأهم مظاهر هذا الإبداع هي :

١ ــ نضج القياس

نضج القياس النحوي الذي تأثر بالدراسات الفقهية والكلامية ، ولا سيما عند الخليل بن أحمد . فبينما كان القياس عند ابن أبي إسحاق هو القواعد المستنبطة ، وعند أبي عمرو بن العلاء قياس ظاهرة لغوية على ظاهرة ، أي أنه يتميز بالواقعية اللغوية[2] ، ويبتعد عن جمحات الذهن ويقترب من منطق اللغة ، نجد القياس يتطور عند الخليل بن أحمد متأثرا بالدراسات الفقهية التي كانت تعاصر نشأة النحو في هذه المرحلة .

ولا أدلّ على ذلك ، أي على تأثر الخليل بالمنهج الفقهي من قول تلميذه الليث بن المظفر ، حيث قال : « قلت للخليل : زعمت أن عشرين جمع عشر ، والعشر تسعة أيام ، فكان ينبغي أن يكون الثلاثون سبعة وعشرين يوما حتى تستكمل ثلاثة أتساع . فقال الخليل : ثمانية عشر يوما عشران ، واليومان مع الثمانية عشر جزء من العشر الثالث وعُدَّا مع الثمانية عشر يوما فسميت بالجميع . قلت : من أين جاز ذلك ولم تستكمل الأجزاء الثلاثة ؟ هل يجوز أن تقول للدرهم ودانقين : ثلاثة دراهم ؟ قال : لا أقيسه على هذا ، ولكن أقيسه على قول أبي حنيفة ، ألا ترى طلقتها تطليقتين وعُشْر تطليقة هي ثلاث تطليقات وليس من التطليقة الثالثة إلا عُشْر تطليقة . فكما جاز لأبي حنيفة أن يعتد بالعُشْر جاز أن أعتد باليومين » .[3]

---

(١) انظر رأي العقاد في الرد على المحدثين في كتابة « بين الكتب والناس » ص ٤٠٠ ــ ٤٤١

(٢) المفصل في تاريخ النحو العربي ص ٢٢٦

(٣) كتاب العين ١ /٢٨٥ ــ ٢٨٦ .

هكذا تأثر الخليل بن أحمد بأبي حنيفة النعمان بن ثابت فقيه العراق (ت ١٥٠ هـ) ؛ لأنه كان معاصرا له ، ومن أساليب الفقهاء عند الخليل بن أحمد التأويل ، والحمل على النظير ، والاستدلال بالأولى .

ولتطبيق القياس المتأثر بالدراسات الفقهية ظهرت فكرة الأصل والفرع في الدرس النحوي على يد الخليل بن أحمد وتلميذه سيبويه . ومن ذلك قولهم : الإعراب أصل في الأسماء وفرع في الأفعال .[١]

ومن فكرة الأصل والفرع ظهرت فكرة الأولية والقوة في الأسماء والأفعال . ومن ذلك ماورد في كتاب سيبويه من قوله : « واعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض ، فالأفعال أثقل من الأسماء ؛ لأن الأسماء هي الأولى »[٢] ، وقوله : « .... أن الفعل المضارع لا يتكلم به إلا ومعه الاسم ؛ لأن الاسم قبل الصفة »[٣] ، وقوله : « فالمبتدأ أول جزء كما كان الواحد أول العدد ، والنكرة قبل المعرفة » .[٤]

كما نجد للخليل آراء في التأويل النحوي ، ففي باب تأويل الشاذ رأي الخليل أن الشاذ ليس مما يقاس عليه ويطرد ، ولكنه وقف منه موقفاً مختلفا نابعا من تسليمه للعرب ، ففتح باب التأويل على مصراعيه ، فكان بذلك أول نحوي اهتم بالشاذ اهتماما كبيرا ، ويحاول أن يفسر سبب الشذوذ ، وأن يجد له وجها يُقبَل به ، فلا يطرح أو ينفى من دائرة الكلام العربي المقبول .[٥]

ومن أمثلة تأويلاته أنه قد سأله سيبويه عن قول بعض العرب : كيف تصنعْ أصنعْ ، فجازَوْا بـ (كيف) ، وهي ليست من حروف الجزاء ، فقال الخليل : لأن مخرجها على الجزاء ، ومعناها : على أي حال تكن أكن » .[٦]

---

(١) انظر رأي الخليل وسيبويه في الإيضاح في علل النحو ص ٧٧ .
(٢) الكتاب ١ /٢٠ .
(٣) نفسه ١ /٢١ .
(٤) الكتاب ١ /٢٤ .
(٥) مكانة الخليل في النحو العربي ، د . جعفر نايف عبابنة ، دار الفكر ، عمّان ، ط ١ سنة ١٤٠٤ هـ ص ٦٣
(٦) الكتاب ٣ /٦٠

ومع أن الخليل بن أحمد لا يقيس إلا على الكثير ، إلا أنه حمل في أحيان قليلة على الشاذ وموضع الاضطرار . ومن أمثلة ذلك أنه سمع أعرابيا يقول : إذا بلغ الرجل الستين فإيّاه وإيّا الشوابِّ » ، بإضافة (إيّا) — وهو ضمير النصب المنفصل — إلى (الشواب) — وهو اسم ظاهر — فحكم الخليل من ذلك أن الكاف ، والهاء ، والياء في (إيّاك) ، و (إيّاه) ، و (إيّاي) في موضع خفض بإضافة (إيّا) إليها ، بدليل ورود الاسم الظاهر في قول الأعرابي مجرورا بإضافة (إيّا) إليه . وقد قدر الخليل بناء على ما سمعه من الأعرابي أن هذه الضمائر مجرورة المحل يمكن توكيدها بأسماء ظاهرة مجرورة ، فقال : « لو أن رجلا قال : « إياك نفسِك » لم أعنّفه ؛ لأن هذه الكاف مجرورة » .[1]

أ — نضج التعليل :

وقد نضج تعليل ظواهر اللغة في هذه المرحلة حين وصل الاستقراء ذروته ؛ لأن التعليل تفسير لهذه الظواهر المستقراة وتعليل لها . وقد كان هدف التعليل في هذه المرحلة في ناحيتين :

الأولى : التدليل على ما تتصف به العربية ، وذلك بإظهار روعة اللغة العربية في تراكيبها وألفاظها . فلم يكن تعليلا لصحة التركيب وسلامته التركيبية ، وإنما لبيان الحكمة في التعبير .

الثانية : البرهان على ما في أساليب العربية من خصائص ومميزات .

ولنأخذ على ذلك بعض الأمثلة ؛ لأن البحث في تفاصيل التعليل له موطن آخر غير هذا الموطن . فمن ذلك مثلا ما علّل به الخليل عمل (إنّ) وأخواتها في نصبها اسمها . جاء في الكتاب : « وزعم الخليل أنها عملت عَمَلَيْن : الرفع والنصب ، كما عملت (كان) الرفع والنصب حين قلت : كان أخاك زيد ، إلا أنه ليس لك أن تقول : كأن أخوك عبدَ الله ، تريد : كأن عبدَ الله أخوك ؛ لأنها لا تتصرف تصرف الأفعال ، ولا يضمر فيها المرفوع كما يضمر في (كان) ، فمن ثم فرّقوا بين (ليس) و (ما) ، فلم يجروها مجراها ، ولكن قيل هي بمنزلة الأفعال فيما بعدها ، وليست بأفعال » .[2]

(١) الكتاب ١ /٢٧٩ .
(٢) الكتاب ٢ /١٣١ .

وكذلك ما نقله عنه سيبويه من أنه جوّز في كلمة (المسكين) من قولهم : « مررت به المسكين » الرفع والجر والنصب . فالرفع على التقديم والتأخير ، فقولك : مررت به المسكينُ ، بمعنى : المسكين مررت به . والجر على الإبدال من الضمير المجرور في (به) . وأما النصب فعلى إضمار فعل فيه معنى الترحم ؛ لأن الترحم في كلام العرب يكون بالمسكين والبائس ونحوه . ويخطىء الخليل يونس في النصب على الحال مستشهدا بسنن العرب في كلامهم فيقول : « وأما يونس فيقول : « مررت به المسكينَ » على قوله « مررت به مسكينا » ، وهذا لا يجوز ؛ لأنه لا ينبغي أن يجعل حالا ويدخل الألف واللام ، ولو جاز هذا لجاز : « مررت بعبد الله الظريف » ، تريد « ظريفا » » .[1]

ولنقرأ تعليل سيبويه في مسألة إلغاء العمل في أفعال القلوب في نحو « زيدٌ قائمٌ ظننتُ » ، فهو يرى أنه إنما جاز الإلغاء مع التأخير ، وكان التأخير مع الإلغاء أقوى من التوسط ؛ لأن تأخير (ظنّ) معناه أن الشك قد جاء المتكلم بعد ما يمضي كلامه على اليقين ، أو بعد ما يبتدىء وهو يريد اليقين ثم يدركه الشك ، فيقول : « زيد قائم .. ظننت » ، كما يقول المتكلم : « عبد الله صاحب ذاك ... بلغني » . وأما إذا بدأ المتكلم كلامه على ما في نفسه ونيته من الشك أعمل الفعل قدّم أو أخرّ .[2]

فكان التعليل في هذه المرحلة ملتزماً بنصوص اللغة وقواعدها ، ولم يتجاوزها إلى مماحكات لفظية خارجة عن هذه النصوص . فالتعليل هنا تسهيل للقواعد وضبط للأحكام مع احترامه للظواهر اللغوية والنحوية .

فهو تبرير للقواعد وتوسيع لأحكامها ، لا يتجاوز ذلك إلى التأثير فيها بالتغيير والتبديل ، ومبنيٌ على ملاحظة الرابطة بين الأسلوب والمعنى الذهني الذي اصطلح عليه فيما بعد بـ (علم المعاني) .

وقد أبان عن ذلك الخليل حين سئل عن العلل التي يعتل بها في النحو ، حيث قيل له : عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك ؟ فقال : إن العرب

---

(١) الكتاب ٢ /٧٤ و ٧٥ و٧٦ .

(٢) انظر المصدر نفسه ١ /١٢٠ .

نطقت على سجيتها وطباعها ، وعرفت مواقع كلامها ، وقام في عقولها علله ، وإن لم ينقل عنها واعتللت بما عندي أنه علة لما عللته منه ، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست ، وإن تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارا محكمة البناء عجيبة النظم والأقسام ، وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة (الظاهرة) فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال : إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا ، ولسبب كذا وكذا . سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك . فجائز أن يكون الباني للدار فَعَلَ ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار ، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة ، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك . فإن سُنح لغيري علة لما عللتُه من النحو هو أليَقُ مما ذكرته بالمعلول فليأت بها » .[1]

وهكذا نرى أن الخليل بن أحمد اهتم بالتعليل ، فكان يرى أن العرب لم ينطقوا بكلامهم اعتباطاً ، بل راعوا في عقولهم عللاً له وإن لم يصرحوا بها .

ولذلك كثرت تعليلاته . فمن يطلع على كتاب تلميذه سيبويه يحس بأنه ليس عنده شيء إلا يعلل ، حتى ماجاء شاذا أو اضطرارا ، كما سبق أن بيَّنا ذلك . ولكنه في الوقت نفسه لم يتعصَّب لهذه العلل ، بل بيّن أنها مجرد اجتهاد .

وهكذا يُعدّ الخليل بن أحمد أول من وسّع دائرة التعليل وجعل همه أن يستخرج علل العرب التي بينوا عليها أحكام لفظهم مما يدل على مايمتاز به الخليل من المرانة الموكّدة في النحو وقوة التصوُّر فيه .[2]

٣ ـــ نضج فكرة العامل :

نضجت أيضا في هذه المرحلة فكرة العامل ، واكتسبت سمة النظرية المحدَّدة ، بعد أن كانت تعتمد على قرائن لفظية وظواهر تركيبية ، فأصبحت في كتاب سيبويه نظرية كاملة مدعمة بالأحكام والتفريعات ، فتدخل نظرية

---

(١) الإيضاح في علل النحو ص ٦٦ .
(٢) في أصول النحو ص ٨٤ ـــ ٨٥ .

العامل في كل أبواب الكتاب وفصوله النحوية ، بل لا نغلو إذا قلنا إنها دائما الأساس الذي يبني عليه حديثه في مباحث النحو .

وهي تلقانا منذ السطور الأولى في الكتاب . فقد عقّب حديثه عن مجاري أواخر الكلم الثمانية ، أو بعبارة أخرى ، عن أنواع الإعراب والبناء للكلمات بقوله : « وإنما ذكرت لك ثمانية مجار ؛ لأفرق بين مايدخله ضرب من هذه الأربعة لما يُحدث فيه العامل — وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه — وبين ما يُبْنَى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل ، التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف ، وذلك الحرف حرف الإعراب » .[1]

ويرى الأستاذ علي النجدي ناصف أن سيبويه في حديثه عن العامل « كان يستمد تعليلاته للمسائل التي يعرضها والآراء التي يراها من كل ما يمكن أن تستمد منه التعليلات إلا حقائق الفلسفة وقضايا العلوم ، فهذه وتلك لم تكن بلغت أشدها بعد فيكون لهما في النحو أثر ، وفي تفكير النحويين عمل ، على نحو ما كان لهما بعد ذلك في شتى الأجيال والعصور » .[2]

ويدل على نضج فكرة العامل عند سيبويه ما يتردد في الكتاب كثيرا من التعبير بالعامل القوي ، والعامل الضعيف ، والعامل الأصل ، والعامل الفرع[3] ، والعامل المختص[4] ، والتعليق والإلغاء[5] ، والعامل المحذوف[6] .

وقد أخذ سيبويه هذه الفكرة من أستاذه الخليل بن أحمد الذي قال بإلغاء العوامل وتعليقها[7] ، وكذلك القول بمراعاة الموضع أو المحل في الإعراب .[8]

---

(١) الكتاب ١ /١٣ ، وانظر المدارس النحوية ص ٦٤ .
(٢) سيبويه إمام النحاة ص ١٦٣ .
(٣) الكتاب ٢ / ١٣٠ .
(٤) المصدر نفسه ٣ /١١٦ .
(٥) المصدر نفسه ٣ /١٤٧ — ١٤٨ .
(٦) المصدر نفسه ١ /١٩٥ و ٢ /٢٠٨ .
(٧) انظر مثلا كلامه على (إنما) في الكتاب ٢ /١٣٨ .
(٨) انظر مثالا على ذلك العطف على موضع (لا) النافية للجنس في الكتاب ٢ /٢٩٢ .

نضج المصطلحات :

لا يمكن أن تكون المصطلحات النحوية قد وضعت دفعة واحدة ، لأن في ذلك مخالفة لطبيعة الأشياء ونموها وتدرجها . فقد مرت المصطلحات النحوية بالمراحل التي مر بها النحو كله . فقد بدأت ساذجة في أول الأمر إلى أن وقفت على قدميها ، وأخذت أسماء ثابتة .(١)

ويدل على ذلك ماورواه الأصمعي ، قال : « قلت لأعرابي : أتهمز إسرائيل ؟ قال : إني إذا لرجل سوء . قلت : أتجر « فلسطين » ؟ قال : إني إذا لقوي » (٢)

ونقل ابن جني عن أبي الحسن أنه سأل أعرابيا عن تحقير « حُبَارى » ، فقال : « حُبَيْرور » ، وهذا جواب من قصد الغرض ، ولم يحفل باللفظ ، إذ لم يفهم غرض أبي الحسن ، فجاء بالحبرور ؛ لأنه فرخ الحُبَارى . (٣)

وماذكره المؤرخون من أن أبا الأسود قد وضع بعض المصطلحات ، كالفاعل ، والمفعول ، والمضاف ، والمضاف إليه ، والتعجب ، وحروف النصب والرفع والجر ، فقد ذكرنا في البحث السابق أن ذلك بعيد جدا ؛ لأن هذه المصطلحات لم تنضج إلا في مرحلة متأخرة من تاريخ النحو العربي ، وهي مرحلة النضوج والاكتمال .

وفي هذه المرحلة التي نتحدث عنها بدأت المصطلحات النحوية تتضح وتأخذ شكل الاستقرار على يد الخليل بن أحمد وتلميذه سيبويه ، فقد ذكر الخوارزمي في مفاتيح العلوم عدة مصطلحات نسبها إلى الخليل ، ومن ذلك :

الرفع ، والنصب ، والخفض ، وهي ما وقع في أعجاز الكلم منونا ، والضم ، والفتح ، والكسر ، وهي ما وقع في أعجاز الكلم غير منون ، وأما الجر فهو عنده ماوقع في أعجاز الأفعال المجزومة عند استقبال ألف الوصل ، أي كسرة التقاء الساكنين .

(١) المدرسة البصرية ، د . عبد الرحمن السيد ص ٣٢٤ .

(٢) البيان والتبيين ٢ /٢٢ والعقد الفريد ٢ /٢٩٩ .

(٣) الخصائص ٢ /٤٦٦

كما ذكر مصطلحات أخرى للخليل بن أحمد ومثّل لها ، مثل الجزم ، والتسكين ، والتوقيف ، والإمالة ، والنبرة ، والتوجيه ، والحشو ، والنجر ، والإشمام ، والقعر ، والتفخيم والإرسال ، والإضباع ، والتيسير .[1]

فالجزم عنده ما وقع في أعجاز الأفعال ، نحو (اضربْ) ، والتسكين ما وقع في وسط الفعل ، والتوقيف ما وقع في أعجاز الأدوات ، نحو ميم (نَعَمْ) ، والإمالة ما وقع على الحروف التي قبل الياءات المرسلة ، نحو (عيسى) ، و (موسى) ، وجعل ضده التفخيم .[2] وسمى الإمالة « الإجناح » .[3] والتوجيه ماوقع في صدر الكلام ، نحو عين (عُمر) ، والنجر ماوقع في أعجاز الأسماء دون الأفعال غير منون مما ينوّن ، مثل لام (الجمل) من قولك (هذا الجملُ) . والإشمام ما وقع في صدور الكلم المنقوصة ، نحو (قيل) ، إذا أشم ضمة ، والقعر قبيل للتوجيه ، والتفخيم ما وقع في أوساط الكلم على الألفات المهموزة ، نحو (سَأَلَ) .[4]

وقد تطورت هذه المصطلحات على يد سيبويه . فلمّا كانت المصطلحات النحوية السابقة مختلطة بين الأفعال والأسماء جاء سيبويه فحدّدها ، فجعل الرفع والنصب والجر والجزم في الإعراب ، وجعل الفتح والكسر والضم والوقف للأسماء غير المتمكنة ، قال : « فالرفع والجر والنصب والجزم لحروف الإعراب ، وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين » .[5] وقال : « وأما الفتح والكسر والضم والوقف فللأسماء غير المتمكنة » .[6]

وقد تابعه البصريون في ذلك . قال المبرد : « وإعراب الأسماء على ثلاثة ، على الرفع ، والنصب ، والجر ... فإن كان مبنيا لا يزول من حركة إلى أخرى ، نحو (حيث) ، (بعد) ، قيل له : مضموم ، ولم يقل : مرفوع :

(١) انظر مفاتيح العلوم ص ٤٤ ــ ٤٦

(٢) انظر المصدر نفسه ص ٣٠ والخصائص ٢ / ١٤١ .

(٣) المقتضب ٣ /٤٢

(٤) انظر شرح هذه المصطلحات في مفاتيح العلوم ص ٣٠ وما بعدها

(٥) الكتاب ١ /١٣

(٦) الكتاب ١ /١٥

لأنه لا يزول عن الضم . و (أينَ) و (كيف) يقال له : مفتوح ، ولا يقال له : منصوب ... ، ونحو (هؤلاء) ، و (حذارِ) ، و (أمسِ) مكسور ، ولا يقال له مجرور » .[1]

ولكن سيبويه لم يلتزم بهذا التفريق النظري بين حركات الإعراب وحركات البناء في بعض المسائل النحوية . وعلى سبيل المثال ، جاء في الكتاب قوله : « ورفعوا المفرد كما رفعوا « قبلُ » و « بعدُ » .[2] وقال أيضا : « المفرد رفع ، وهو في موضع اسم منصوب » .[3]

وقد عبّر بالجزم بمعنى البناء على السكون . قال عند حديثه في ندب المضاف إلى ياء المتكلم ، نحو (واغلامي) ، و (واعبادي) ، و (وازيدي) فإنه يجوز عنده (وازيداياَ) ، قال : « من قِبَل أنه إنما جاء بالألف فألحقها الياء ، وحركها في نية من جزم الياء » .[4] وقال أيضا : « وتقول : « واغلام زيداه » إذا لم تضف زيدا إلى نفسك ، وإنما حذفت التنوين ؛ لأنه لا ينجزم حرفان »[5]، وإنما يقصد أنه لا يلتقي ساكنان . وقال أيضا : « وإذا سميت رجلا (قُلْ) ، أو (خَفْ) ، أو (بِعْ) ، أو (أَقِمْ) قلت هذا قولٌ قد جاء ، وهذا بيعٌ قد جاء ، وهذا خافٌ قد جاء ... لأنك قد حركت آخر حرف ، وحولت هذا الحرف من المكان ، وعن ذلك المعنى ، فإنما حذفت هذه الحروف في حال الأمر لئلا ينجزم حرفان » .[6]

وقد جارى البصريون الذين خلفوا سيبويه في ذلك ، وعلى رأسهم أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥ هـ) ، حيث لم يلتزم في بعض المسائل بالتفريق بينهما . قال المبرد : « فإن قال لك : أخبر عن الدار في قولك : زيد في الدار ، قلت : التي زيد فيها الدار . فالهاء في قولك (فيها) مخفوض في موضع الدار .[7]

(١) المقتضب ١ /٤ ، وانظر الأصول في النحو ١ /٤٥ .
(٢) الكتاب ٢ /١٨٣ — ١٨٤ .
(٣) المصدر السابق ٢ /١٨٣ .
(٤) المصدر نفسه ٢ /٢٢١ .
(٥) المصدر نفسه ٢ /٢٢٢ .
(٦) المصدر نفسه ٣ /٢١٩ .
(٧) المقتضب ٣ /١٠

وقال أيضا : « فإن جمعت المؤنث ألحقت لعلامة الجزم نونا فقلت : « أنتنّ تفعلْنَ ، وهنّ تفعلْن » .[1]

ويعد سيبويه رحمه الله تعالى المُقَنّن الأول للمصطلحات البصرية ، حيث ترددت كثيرا في كتابه ، ثم اقتفى أثره الخالفون من البصريين . ومن هذه المصطلحات على سبيل المثال :

عطف البيان[2]، والتوكيد[3]، والزائد والحشو واللغو[4] ، وباب الشركة (باب العطف)[5]، والرفع والنصب والجر والجزم[6]، والضم والفتح والكسر والوقف[7]، والتعجب[8]، والتنازع[9] ، والبدل[10] ، والمفعول له[11] .

وقد استقل الكوفيون في هذه المرحلة بمصطلحاتهم الخاصة على يد الفراء في كتابه « معاني القرآن » . وقد خالفوا البصريين في التعبير عن بعض المصطلحات ، كما خالفوهم في عدم التفريق بين ألقاب الإعراب والبناء ، ومن مصطلحاتهم التي توصل إليها الفراء على سبيل المثال :[12]

الترجمة	= البدل[13]
التفسير	= التمييز[14]
الرّد	= العطف بالحرف[15]
الصلة	= الزائد[16]
الفعل الدائم	= اسم الفاعل[17]
الكناية والمكني	= الضمير[18]

(1) المصدر نفسه ٤ /٨٣ وانظر ٤ /٢٠٧ .
(2) الكتاب ٢ /١٨٤
(3) المصدر نفسه ٢ /٢٠٦ .
(4) المصدر نفسه ٢ /١٠٥ و ١٠٦ و ١٠٧ .
(5) المصدر نفسه ٢ /٣٧٧ و ٣٨٢ و ٣ /٥٢
(6) المصدر نفسه ١ /١٣
(7) المصدر نفسه ١ /١٥ .
(8) المصدر نفسه ٤ /٧٢ .
(9) المصدر نفسه ١ /٣٧ .
(10) المصدر نفسه ١ /١٥٠
(11) المصدر نفسه ١ /٣٦٧ .
(12) معاني القرآن ١ /١٨
(13) المصدر نفسه ١ /٢٢٦ .
(14) المصدر نفسه ١ /٨
(15) المصدر نفسه ١ /٨ .
(16) معاني القرآن ١ /٣٥ و ٤٥
(17) المصدر نفسه ١ /٥ و ١٩ .

مالم يسم فاعله = نائب الفعل (١)
المجهول = ضمير الشأن أو القصة (٢)

وقد تمثل في هذه المرحلة كثير من المظاهر في الدرس النحوي غير ما سبق ذكره . ومن ذلك ظهور ملكة التصنيف والتنسيق ، ويظهر ذلك من كتاب سيبويه الذي أبدعه على غير مثال[٣] ، والذي يُعدّ أقدم ماوصل إلينا في النحو .

وقد ألف في النصف الثاني من المائة الثانية من الهجرة ، فجمع المواد والمسائل ، وقام بتبويبها ، ثم ذكر آراء السابقين وناقشَها ، ثم أضاف عليها إضافات من عنده في المادة والمنهج مما يدل على سعة اطلاعه وغزارة علمه ، حيث لم يترك من مسائل النحو صغيرة ولا كبيرة .

ولا يعيبه ما قيل من الخلط في ترتيب أبوابه ، كحديثه عن القسم وحروفه بين التصغير ، وحديثه عن نوني التوكيد من ناحية أخرى ، وهذا البحثان من البحوث النحوية ، وما قيل من التكرار ، حيث قد تحدث عن المسند والمسند إليه في أول الكتاب ، فيذكر المبتدأ والخبر وما يتصل بهما من أحكام ، ويورد أمثلة وشواهد على ذلك ، ثم يعود إلى ذلك في الباب الثاني والثلاثين بعد المائة . وقد نجد عذرا لسيبويه بأنه ألفه على غير سابق أو منوال ، ويكفيه فخراً أن التالين لم يستطيعوا أن يضيفوا شيئا يذكر على ما توصل هو إليه .

---

(١) المصدر نفسه ١ /٣٥٧ .

(٢) المصدر نفسه ٢ /٢٨٧ ، وانظر كتابنا مصطلحات النحو الكوفي .

(٣) نشأة النحو للطنطاوي ص ٢٢

موازنة بين الدرس النحوي في المرحلتين السابقتين :

وبهذا تظهر الفروق المنهجية بين المرحلتين الأولى والثانية من مراحل الدرس النحوي . وتتلخص هذه الفروق على النحو الآتي :

المرحلة الأولى :

١ ــ اهتموا باللغة باعتبارها أداة للعمل القرآني .
٢ ــ اعتمدوا على السليقة اللغوية دون إمعان في العقل .
٣ ــ التركيز على تفسير الظواهر الإعرابية دون الغوص في معرفة أسرار التعبير كما بينا ذلك من قبل .

المرحلة الثانية :

١ ــ اهتموا باللغة لذاتها .
٢ ــ أخذوا يُعنون بالعقل وأحكامه وتطبيقها على القواعد والأصول النحوية العامة ، واتجهوا إلى إغفال الشواهد النادرة القليلة التي لا تنطبق على هذه القواعد والأصول .

٣ ــ طبّقوا على النصوص اللغوية ما توصلوا إليه من القواعد والأقيسة والتعليل ، متأثرين بما حولهم من بحوث ودراسات كالدراسات الفقهية والكلامية . وهذا الشمول في دراسة اللغة العربية جعلهم يتوصلون إلى بعض الأصول والقواعد التي لم يتوصل إليها رجال المرحلة الأولى .

الفصـل الثالـث

المرحلة الثالثة من تاريخ النحو العربي
مرحلة النضوج والاكتمال

١ ـــ رجال هذه المرحلة

تبدأ هذه المرحلة من أبي عثمان بكر بن محمد المازني (ت ٢٤٨ هـ)[١] ، إمام الطبقة السادسة البصرية ، ومن أبي يوسف يعقوب ابن إسحاق السكيت (ت ٢٤٦ هـ)[٢] ، إمام الطبقة الرابعة الكوفية ، وتنتهي بأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥ هـ)[٣] ، إمام الطبقة السابعة البصرية ، وأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت ٢٩١ هـ)[٤] ، إمام الطبقة الخامسة الكوفية .

وقد اشتهر في هذه المرحلة رجال من المدرستين كان لهم بعض الإسهامات في تطور النحو العربي . فمن البصريين أبو عثمان المازني ، وأبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي (ت ٢٢٥ هـ)[٥] ، وأبو محمد عبد الله بن محمد التوزي (٢٣٨ هـ)[٦] ، وأبو حاتم سهل بن محمد السجستاني (ت ٢٥٠ هـ)[٧] . وأبو الفضل العباس بن الفرج الملقب بالرِّياشي (ت ٢٥٧ هـ)[٨] ، وأبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥ هـ) .

---

(١) انظر لترجمته أخبار النحويين البصريين ٨٥ ـــ ٩٥ وطبقات النحويين واللغويين ٨٧ ـــ ٩٣ وإنباه الرواة ١ /٢٤٦ ـــ ٢٥٦ ومراتب النحويين ٧٧ ـــ ٨٠ .

(٢) انظر لترجمته طبقات النحويين واللغويين ٢٠٢ ـــ ٢٠٤ وإنباه الرواة ٤ /٥٦ ـــ ٦٣ وبغية الوعاة ٢ /٣٤٩ ووفيات الأعيان ٦ /٣٩٥ ـــ ٤٠١ .

(٣) انظر لترجمته أخبار النحويين البصريين ص ١٠٥ ـــ ١١٣ وطبقات النحويين واللغويين ص ١٠١ ـــ ١١٠ ومراتب النحويين ص ٨٣ وإنباه الرواة ٣ /٢٤١ ـــ ٢٥٣ .

(٤) انظر لترجمته طبقات النحويين واللغويين ص ١٤١ ـــ ١٥٠ وإنباه الرواة ١ /١٧٣ ـــ ١٨٦ وبغية الوعاة ١ /١٧٤ ووفيات الأعيان ١ /١٠٢ ـــ ١٠٤ .

(٥) انظر لترجمته أخبار النحويين البصريين ص ٨٤ ـــ ٨٥ ومراتب النحويين ص ٧٥ ـــ ٧٧ وطبقات النحويين واللغويين ص ٧٤ ـــ ٧٥ وإنباه الرواة ٢ /٨٠ ـــ ٨٣ .

(٦) انظر لترجمته أخبار النحويين البصريين ص ٩٥ ـــ ٩٧ ومراتب النحويين ص ٧٥ وطبقات النحويين واللغويين ص ٩٩ وإنباه الرواة ص ٢ /١٢٦ .

(٧) انظر لترجمته أخبار النحويين البصريين ص ١٠٢ ـــ ١٠٤ ومراتب النحويين ص ٨١ ـــ ٨٢ وطبقات النحويين واللغويين ٩٤ ـــ ٩٥ وإنباه الرواة ٢ /٥٨ ـــ ٦٤ ووفيات الأعيان ٢ /٤٣٠ ـــ ٤٣٤ .

(٨) انظر لترجمته أخبار النحويين البصريين ص ٩٨ ـــ ١٠٢ ومراتب النحويين ص ٧٥ وطبقات النحويين واللغويين ص ٩٧ ـــ ٩٩ وإنباه الرواة ٢ /٣٦٧ ـــ ٣٧٣ ووفيات الأعيان ٣ /٢٧ ـــ ٢٨

ومن الكوفيين أبو يوسف يعقوب بن إسحاق السكيت (٢٤٦ هـ) ، وأبو جعفر محمد بن سعدان الضرير (ت ٢٣١ هـ)[١] ، وأبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الله الطوّال (ت ٢٤٣ هـ)[٢] ، وأبو العباس أحمد بن يحيى المعروف بثعلب (ت ٢٩١ هـ) .

٢ ـ الجهود الإبداعية في النحو في هذه المرحلة

وقد برز في هذه المرحلة بعض الجهود الإبداعية في النحو العربي ، سواء أكان في التأليف أم في بناء الأصول والقواعد وعرض المادة النحوية . وأبرز هذه المظاهر مايلي :

أولا : استقلال علم التصريف عن النحو في التأليف :

ذكر السُّيوطي أن أوّل من وضع علم التصريف هو شيخ النحو الكوفي أبو مسلم معاذ بن مسلم الهراء الكوفي (ت ١٨٧ هـ)[٣] ، على حين يذكر بروكلمان في تاريخ الأدب العربي أن أول من وضع التصريف هو معاصر الهراء وابن أخيه محمد بن الحسن بن أبي سارة المعروف بأبي جعفر الرؤاسي (ت نحو ١٩٠ هـ)[٤] ؛ لأن المصادر تذكر أنه ألّف كتاباً في التصغير .

وقد استدل السُّيوطي على ماذهب إليه بالمناقشة التي دارت بين معاذ بن مسلم الهَرّاء وأبي مسلم ، مؤدِّب عبد الملك بن مروان ، فقد كان أبو مسلم هذا قد نظر في النحو ، فلمّا أحدث الناس التصريف لم يحسنه وأنكره . وجلس إلى حلقة معاذ بن مسلم الهَرّاء ، فسمعه يقول لرجل : كيف تقول من (تُؤُزُّهم أزّا)[٥] : « يا فاعلِ افعل ، وصِلها بـ « يا فاعلَ افعل » من(وإذا الموءودة سئلت)[٦] ، فسمع أبو مسلم كلاما لم يعرفه ، فقام ، وقال :

(١) انظر لترجمته طبقات النحويين واللغويين ص ١٣٩ وإنباه الرواة ٣ /١٤٠ وغاية النهاية في طبقات القراء ٢ /١٤٣ .

(٢) انظر لترجمته إنباه الرواة ٢ /٩٢ وبغية الوعاة ٢ /٥٠ وطبقات النحويين واللغويين ص ١٣٧

(٣) انظر لترجمته طبقات النحويين واللغويين ص ١٢٥ وإنباه الرواة ٣ /٢٨٨ ـ ٢٩٥ ووفيات الأعيان ٥ /٢١٨ ـ ٢٢١ وسير أعلام النبلاء ٨ /٤٨٢ ـ ٤٨٤ .

(٤) انظر لترجمته طبقات النحويين واللغويين ص ١٢٥ والفهرست لابن النديم ص ٦٤ وبغية الوعاة ١ /٨٢ ـ ٨٣ وإنباه الرواة ٤ /١٠٥ ـ ١٠٩ ومراتب النحويين ص ٢٤ ونزهة الألباء ٥٤ ـ ٥٥ .

(٥) سورة مريم ٨٣ (٦) سورة التكوير ٨

قد كان أَخْذُهُمُ في النحو يعجبني	حتى تَعَاطَوْا كلام الزُّنْجِ والرُّومِ
لمَّا سمعتُ كلاماً لستُ أفهمه	كأنّه زَجَلُ الغربانِ والبُومِ
تركتُ نحوهمُ ، والله يعصمني	من التقحّمَ في تلك الجرائِمِ

فأجابه معاذ الهراء فقال :

عالجتَها أمردَ حتى إذا	شِبتَ ولم تُحسِن أباجادَها
سمّيتَ من يعرفها جاهلاً	يُصدرها من بَعدِ إيرادِها
سَهِّل منها كل مستصعبٍ	طَوْدٌ علا القرن من أطوادِها[1]

وأجاب الزبيدي عن هذه المسألة بقوله : « وجواب المسألة : (يا آزَ أزّ) ، وإن شئت (أزّ) ، وإن شئت (أزُّ) وإن شئت (أوزُز) .. وكذلك (ياوائد إدْ) ، مثل (ياواعد عِدْ) » .[2]

وقال : السُّيوطي تعليقاً على هذه الحادثة : « ومن هنا لَمَحْتُ أنَّ أول من وضع التصريف معاذ هذا » .[3] والحق أن عمل معاذ هذا لا يخرج عن كونه بَحْثاً في مسألة من مسائل التمرين غير العملي في التصريف السائد عند علماء هذا العصر ، بحيث لا يؤدي إلى القول بأنه أول من وضع التصريف .

ولكنّ الصحيح أن نشأة علم التصريف كانت مصاحبة لنشأة النحو بعامة ؛ لأن الأخطاء التي دعت إلى التفكير في نشأة النحو كانت أخطاء في التركيب ، وفي البنية ، كما ذكرنا ذلك سابقا عند الحديث عن أسباب نشأة النحو . فقد ذكرنا هناك أن من مظاهر اللحن الخطأ في بنية الكلمة صوتاً وحروفاً ، ومن ذلك مارواه أبو عثمان عمرو بن حرب بن محبوب البصري ، المعروف بالجاحظ (ت ٢٥٥ هـ)[4] من أن أول لحن سمع في البادية (هذه عصاتي) بدل (هذه عصاي)[5] ، وغير ذلك من الأمثلة التي ذكرناها في المبحث

(١) انظر طبقات النحويين واللغويين ص ١٢٥ — ١٢٦ وإنباه الرواة ٣ /٢٩٢ .
(٢) انظر طبقات النحويين واللغويين ص ١٢٦ .
(٣) بغية الوعاة ٢ /٢٩١ .
(٤) انظر ترجمته سير أعلام النبلاء ١١ /٥٢٦ — ٥٣٠ والفهرست ٢٠٨ ونزهة الألباء ١٣٢ ووفيات الأعيان ٣ /٤٧٠ — ٤٧٥ .
(٥) البيان والتبيين ٢ /٢١٩ .

السابق . فاللحن الذي طرأ على العربية وكان سببا في نشأة النحو كان خطأً في الإعراب ، كما كان خطأً في البنية .

ولمّا بدأ التأليف في النحو ظلت المباحث التصريفية مندرجة في علم النحو ؛ لأن النحو عند القدامى يشمل النحو بمدلوله الشامل الذي يشمل النحو والتصريف وفقه اللغة والبلاغة والعروض والبحث في اللهجات ولغات العرب . وخير مثال لذلك كتاب سيبويه ، أول مؤلف في النحو ، فقد كانت مباحث التصريف فيه مختلطة بالبحوث النحوية .

ثم بدأ التفكير في التأليف في بعض الجزئيات في علم التصريف . فذكرت لنا بعض المصادر بعض هذه المؤلفات ، ومن ذلك كتاب الجمع والإفراد[1] وكتاب التصغير[2] المنسوبان لأبي جعفر الرؤاسي (ت ١٩٠ هـ) ، وكتاب المصادر[3] المنسوب للكسائي (ت ١٨٩ هـ) ، و كتاب المصادر[4] المنسوب إلى أبي عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢١١ هـ) ، وكتاب في مصادر القرآن ، وكتاب في الجمع والتثنية ، وكتاب في التأنيث والتذكير ، وكتاب في الممدود والمقصور ، وكتاب يعرف بـ « يافع ويفَعَة » ، كلها لأبي زكريا ، يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧ هـ)[5] ـــ وقد ذكر أبو منصور الأزهري (ت ٣٧٠ أنه نقل من كتاب المصادر للفراء ، حيث قال : « وقرأت في المصادر للفراء : اللقطة لما يلتقط »[6] ، وكتاب المصادر[7] المنسوب للأصمعي (ت ٢١٥ هـ)، وكتاب المقصور والممدود[8] لأبي عبيد القاسم بن سلام الجمحي (ت ٢٢٤ هـ) ، والمقصور والممدود[9] لإبراهيم بن يحيى بن أبي إسحاق اليزيدي (ت ٢٢٢ هـ)[10] .

---

(١) انظر طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص ١٢٥ .

(٢) انظر إنباه الرواة ٤ /١٠٧ .

(٣) انظر بغية الوعاة ٢ /١٦٤ .

(٤) انظر إنباه الرواة ٣ /٢٨٦ .

(٥) انظر مقدمة تهذيب اللغة للأزهري ص ٢٩ ، تحقيق بسام عبد الوهاب الجابي ، دار البصائر ، دمشق ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ .

(٦) انظر تهذيب اللغة ٢ /٧ .

(٧) انظر المصدر نفسه ٢ /٢٠٣ .

(٨) انظر المصدر نفسه ٣ /٢٢ .

(٩) انظر بغية الوعاة ١ /٤٣٤ .

(١٠) انظر لترجمته بغية الوعاة ١ /٤٣٤ .

وجَلّ هذه الكتب لم تصل إلينا ، وهي بحوث في مسائل جزئية ، ولم تتعرض لكليات التصريف ، وقد ظل علم التصريف مندرجاً في علم النحو حتى جاء أبو عثمان المازني (ت ٢٤٨ هـ) ، إمام الطبقة السادسة من البصريين ففصل مباحث التصريف في مصنّف مستقل ، وهو كتاب « التصريف » ، مما يُعَدّ أول شخصية نحوية تعرضت لفصل هذه المسائل التصريفية عن التي تناولها النحو ، حيث يعد كتابه « التصريف » أول مصنف في التصريف وصل إلينا .

جاء في كتاب مفتاح السعادة أن أول من دوّن علم التصريف هو أبو عثمان بكر بن محمد بن حبيب المازني ، وكان قبل ذلك مندرجا في علم النحو .[1]

كما جاء في كشف الظنون[2] مايلي : « وكتاب المازني في التصريف ككتاب سيبويه في النحو ؛ لأن كلا منهما أصل ، ذاك في النحو وهذا في التصريف » .

وما سبقه من التأليف في بعض جزئيات التصريف — كما ذكرنا — لا تشكل بحوثا شاملة في مسائل التصريف كلها مما يجعل المازني هو صاحب الإبداع في التصريف ، حيث جمع في كتابه موضوعات التصريف المتناثرة في كتاب سيبويه وغيره ، ثم قام بتنظيمها لأول مرة وصاغها صياغة علمية متقنة .[3]

فهو الذي نظّم قواعده ومسائله ، وهو الذي فَصَلَهُ عن النحو ، وجعله علما مستقلا قَسيماً للنحو ، مبيّناً أبنيته وأقيسته وتمارينه الكثيرة العملية وغير العملية . ففتح بابا للتأليف فيه لمن جاء بعده من العلماء ، كأبي علي الحسن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت ٣٧٧ هـ)[4] ، صاحب « التكملة » ، وأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ)[5] صاحب « المنصف » وغيرهما من العلماء .

---

(١) مفتاح السعادة ١ /١١٣ . (٢) كشف الظنون ٣ /٢٨٨ .

(٣) انظر المدارس النحوية ص ١١٨ .

(٤) انظر لترجمته إنباه الرواة ١ /٣٠٨ وبغية الوعاة ١ /٤٩٦ — ٤٩٨ والأعلام للزركلي ٢ /١٧٩ — ١٨٠ .

(٥) انظر لترجمته إنباه الرواة ٢ /٣٣٥ — ٣٤٢ وبغية الوعاة ٢ /١٣٢ .

وقد كان المازني مؤهلا لذلك ، حيث اشتهر عنه كثرة مناظراته في المسائل التصريفية . ومن ذلك على سبيل المثال ما ذكره الزُّبيدي من أن يعقوب بن السكيت حضر عند الخليفة العباسي الواثق بالله (٢٢٧ ــ ٢٣٢ هـ) ، فقال الواثق للمازني ، وكان حاضرا : سله عن مسألة ، فقال المازني لابن السكيت : ماوزن « نَكْتَلْ »(١) من الفعل ؟ فقال : « نَفْعَلْ » ، فقال الواثق : غلطتَ . ثم قال للمازني : فسِّره . فقال : « نكتل » تقديره (نَفْتَعِل : نَكْتَيِلْ) ، فانقلبت الياء ألفا لفتحة ماقبلها فصار لفظها (نكتال) ، فأسكنت اللام للجزم ؛ لأنه جواب الأمر ، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين . فقال الواثق : هذا الجواب ، لا جوابك يا يعقوب .. » .(٢)

قال المازني أيضا : « وحضرت يوما آخر واجتمع جماعة نحويي الكوفة ، قال لي الواثق : يا مازني ، هات مسألة ، قلت : ما تقولون في قول الله تبارك وتعالى : (وما كانت أمّك بغيا)(٣)، لِمَ لمْ يقل : بغية ، وهي صفة لمؤنث ؟ فأجابوا بجوابات غير مرضية ، فقال لي : هات ، قلت : لو كان « بغي » على تقدير « فعيل » بمعنى « فاعلة » للحقتها الهاء ، مثل كريمة ، وظريفة . وإنما تحذف الهاء إذا كانت في معنى « مفعولة » ، في نحو (امرأة قتيل) ، و (كف خضيب) . و « بغي » هاهنا ليس بـ (فعيل) ، وإنما هو (فعول) ، لا تلحقه الهاء في وصف التأنيث ، نحو (امرأة شكور) ، و (بئر شطون) إذا كانت بعيدة الرشاء ، وتقدير « بغي » : « بَغُوْيٌ » ، قلبت الواو ياء ثم أدغمت الياء في الياء ، فصارت ياء ثقيلة ، نحو سيّد ، وميّت .. » .(٤)

فقد وسّع أبو عثمان المازني دائرة التصريف حيث شمل عنده :

١ ــ أبنية الكلمات : الأسماء والصفات والأفعال .

٢ ــ ما في حروف هذه الكلمات من أصل وزيادة وحذف ، وحركة

---

(١) سورة يوسف : ٦٣ .

(٢) طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص ٨٩ ، وفي الإنباه ١ /٢٨٥ « المتوكل » مكان « الواثق » .

(٣) سورة مريم : ٢٨ .

(٤) طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص ٨٩ ، وانظر بغية الوعاة ١ /٤٦٤ وإنباه الرواة ١ /٢٨٩ ــ ٢٩٠ .

وسكون ، وقلب وإبدال ، وصحة وإعلال ، وإظهار وإدغام وتضعيف وغير ذلك مما يتصل باللفظ المفرد .[1]

ثانيا : محاولة صياغة المادة النحوية صياغة جديدة :

يعد المبرد أول شخصية نحوية بعد سيبويه تصدت للمادة النحوية ولتناولها بالشمول ، وصياغتها وترتيبها في منهج يختلف عن منهج سيبويه . فقد حاول ذلك في كتابه « المقتضب » ، وغيره رغم تبعيَّته لسيبويه وتأثره به في شواهده وقواعده .

وقد أبان ذلك محقق الكتاب الشيخ عبد الخالق عضيمة رحمه الله ، الذي حاول أن يُرَدَّ أغلب المسائل النحوية في المقتضب إلى أصولها في كتاب سيبويه ، وقد بدت هذه المسائل وكأنها منقولة من الكتاب . فقد تأثر بما ورد فيه من مادة لغوية ، ومن أحكام وآراء تتصل بهذه المادة .

يقول المحقق رحمه الله : « وقد تغلغل تأثير سيبويه في أعماق المقتضب »[2]. وقد بلغت نصوص سيبويه التي تضمنها تعليق المحقق (١٥٥٠) نصا[3] وعدد شواهده سيبويه فيه (٣٨٠) شاهدا.[4] وذُكِر سيبويه والخليل في مواضع تزيد على المائة . ونقد المبرد سيبويه في (١٣٣) مسألة نحوية .[5]

كما تأثر به أيضا في التسمية ، حيث إن كتابه « المقتضب » : يسميه هو « الكتاب » مقتديا بسيبويه ، جاء في الكامل : « وهذا الباب قد شرحناه في الكتاب المقتضب » .[6] ويقول في موطن آخر : « أتينا عليه في الكتاب المقتضب » ، و « واستقصيناه في الكتاب المقتضب » [7] .

ولكن على الرغم مما سبق فإن المبرد قد أضاف جديدا في الدرس النحوي . ويتمثل هذا الجديد فيما يأتي :

---

(١) انظر كتاب المنصف ، الخاتمة ٣ /٢٧٦ .
(٢) مقدمة المحقق للمقتضب ص ٨٨ .
(٣) المقدمة ص ١١٩ .
(٤) المصدر السابق ص ١١٥ .
(٥) المصدر نفسه ٨٩ ــ ١١٢ .
(٦) الكامل ٢ /٦٥ .
(٧) المصدر نفسه ٢ /١١٧ .

١ ــ محاولته استخلاص القاعدة والتركيز عليها .

٢ ــ تصنيف المعاني المماثلة في ذهن المتكلم وتصوراته جاعلا الصيغ اللغوية المعبرة عن هذه المعاني في الدرجة الثانية ، على حين كان سيبويه يهتم بالقوالب اللغوية المشتركة في الظواهر النحوية والخصائص التركيبية تاركاً أمر المعنى ، وأمر الحكم النحوي إلى عملية الاستنباط والاستنتاج .[1] فكثيرا ما تقرأ للمبرد : « واعلم أنك إذا أردت كذا كان كذا » ، أو عبارات بالمعنى نفسه ، على حين يقدم سيبويه : « وتقول العرب كذا » ، أو « يقول الله عز وجل » ثم يمضي في ذكر النصوص اللغوية المشتركة في خاصة لغوية ، أو ظاهرة نحوية .

٣ ــ محاولته صقل المصطلحات النحوية وتحديدها واختصارها ، على عكس ما كان عند سيبويه . فمن ذلك على سبيل المثال ، لا الحصر أن سيبويه كثيرا ما يعبر بـ « المضمر » في مقابل « الضمير » ، فلما جاء المبرد تطور عنده مصطلح « المضمر » إلى « الضمير » ، فصار يعبر بالمضمر والضمير على حد سواء ، مما يجعلنا نقول : إن بداية تطور مصطلح « المضمر » إلى الضمير بدأ عند المبرد .[2]

وقد عبّر سيبويه بمصطلح « التأنيث الحادث » للدلالة على مصطلح « التأنيث غير الحقيقي » . يقول سيبويه : « فإن قلت : ما تقول في رجل يسمى بـ (عُنوق) ؟ فإن عنوقاً بمنزلة « خروف » ، لأن هذا التأنيث هو التأنيث الذي يجمع به المذكر ، وليس كتأنيث « عناق » ، ولكن تأنيثه تأنيث الذي يجمع المذكرينَ ، وهذا التأنيث الذي في (عُنوق) تأنيث حادث » .[3] على حين عبّر المبرد بالمؤنث اللفظي والمؤنث الحقيقي ، يقول : « والتأنيث والتذكير في الواحد على ضربين : أحدهما حقيقة ، والآخر : لفظ... »[4].

وقد عبر سيبويه بـ « الجمع على حد التثنية » ، بمعنى جمع المذكر السالم ، على حين عبّر المبرد بـ (الجمع الصحيح) ، إلى جانب مصطلح (الجمع الذي

---

(١) تطور الدرس النحوي ، د . حسن عون ص ٦٨ .

(٢) انظر المقتضب ٤ /٢٧٩ ــ ٢٨٠ .

(٣) الكتاب ٣ /٢٤٠ .

(٤) المقتضب ٣ /٣٤٨ ، وانظر ٣ /٣٤٩ .

على حد التثنية) . يقول المبرد : « أما الواو فعلامة الرفع ، وأما النون فبدل من الحركة والتنوين اللذين كانا في الواحد ، ويكون فيه في الجر والنصب ياء مكان الواو ، ويستوي الجر والنصب في هذا الجمع ، كما استويا في التثنية ؛ لأن هذا الجمع على حد التثنية ، وهو الجمع الصحيح » .[1] وأما سيبويه فيقول : « وإذا جمعت على حد التثنية لحقته زيادتان ... » .[2] فبدأ المبرد يشير إلى ضرورة سلامة بناء الواحد في الجمع : جمع المذكر وجمع المؤنث .

وعبَّر سيبويه بمصطلح « الموقوع فيه » ، أو « المكون فيه » عن الظرف ، فقال : « فانتصب لأنه موقوع فيها ومكون فيها » .[3] وقد عبَّر المبرد عنه بمصطلح « المفعول فيه » ، قال : فإن قال قائل : فما لك تقدم الظروف ، وهي مفعول فيها ، والعامل معنى الفعل ... » .[4]

وأكتفي بهذه الأمثلة ؛ لأن المجال ليس مجال مقارنة بين المصطلحات عند سيبويه والمبرد ، وإنما القصد التنبيه على أن المصطلحات النحوية قد تطورت وصقلت وحددت على يد المبرد من خلال كتاب « المقتضب » .

٤ ــ كما حاول أن يكمل ما فات سيبويه من التعريفات والحدود ، فمثلا عرّف الاسم الذي لم يعرفه سيبويه فقال : « فأما الأسماء فما كان واقعا على معنى ، نحو رجل ، وفرس ، وزيد ، وعمرو ، وما أشبه ذلك » .[5]

٥ ــ كما استطاع أن يزيد بعض الشواهد على سيبويه مما التقطه من رجال اللغة والرواية مما احتج به الأسلاف ، وما التقطه من كتب علماء النحو واللغة من أمثال أبي زيد سعيد بن أوس الأنصاري (ت ٢١٥ هـ)[6] ، والأصمعي (ت ٢٢٦ هـ) ، وابن الأعرابي ، أبي عبد الله محمد بن زياد (ت ٢٣١ هـ)[7] ، وأبي سعيد الحسن بن الحسين السكري (ت ٢٩٠ هـ)[8]

---

(١) المصدر نفسه ١ /٥ .
(٢) الكتاب ١ /١٨ .
(٣) المصدر نفسه ١ /٤٠٣ ــ ٤٠٤ .
(٤) المقتضب ٤ /١٧١ .
(٥) المصدر نفسه ١ /٣ .
(٦) انظر لترجمته أخبار النحويين البصريين ص ٦٨ ــ ٧٢ ومراتب النحويين ص ٤٢ ــ ٤٤ وطبقات النحويين واللغويين ص ١٦٥ ــ ١٦٦ وإنباه الرواة ٢ /٣٠ ــ ٣٥ .
(٧) انظر لترجمته طبقات النحويين واللغويين ص ١٩٥ ــ ١٩٧ وإنباه الرواة ٣ /١٢٨ ــ ١٣٧ .
(٨) انظر لترجمته طبقات النحويين واللغويين ص ١٨٣ وإنباه الرواة ١ /٣٢٦ ــ ٣٢٨ ونزهة الألباء ٢٧٤ ــ ٢٧٥ .

جاء في المقتضب : « وأنشدني الزيادي [أبو إسحاق إبراهيم بن سفيان] [1] عن الأصمعي لأعرابي :

لا تشتري لبـن البـعير وعندنـا   عَرَق الزجاجة وأكف المعصار » .[2]

وجاء في المقتضب أيضا : « فأما قولهم في « عين » : (أعين) فإنه جاء على الأصل مثل كلب وأكلب ، و (أعيان) على الباب ... وقال الآخر :

فقد أروع قلـوب الغانيـات به   حتى يمَلِنَ بأجيـاد وأعيـان » .[3]

وقد بيّن محقق المقتضب أن المبرد استشهد بـ (٥٦١) شاهد شعري ، منها (٣٨٠) شاهد أخذها من سيبويه .[4]

٦ ــ كما توصّل أيضا إلى بعض الأسس والقواعد في القياس والتقعيد ، ومن تلك القواعد والأسس التي توصل إليها :

أ ــ أن الرواية التي توافق القياس مقبولة ، وأما التي تخالفه فلا يؤخذ بها . وعلى أساس هذا المبدأ الذي توصل إليه نراه يرفض ما بناه غيره . ومن ذلك أنه أنكر ما قاله سيبويه في ترخيم الاسم في غير النداء للضرورة معتمدا على قول الشاعر :

ألا أضحت حبالكُـم رمامـا   وأضحت منك شاسعـةً أمامـا [5]

فزعم المبرد أن الرواية الصحيحة هي :

« وما عهد كعهدك يا أماما » .[6]

وأنكر أيضا على سيبويه أن يجيز إسقاط الفاء الرابطة لجواب الشرط في ضرورة الشعر ، منكرا عليه الاحتجاج بقول عبد الرحمن بن حسان :

من يفعل الحسنات الله يشكرها   والشر بالشر عنـد اللـه مثـلان

وتمسك بما رواه الأصمعي :

(١) انظر لترجمته أخبار النحويين البصريين ص ٩٧ ــ ٩٨ وطبقات النحويين واللغويين ص ٩٩ وإنباه الرواة ١ /٢٠١ ــ ٢٠٢ .

(٢) المقتضب ٢ /١٩١ .   (٣) المصدر نفسه ٢ /١٩٦ .

(٤) مقدمة المحقق للمقتضب ص ١١٥

(٥) البيت لجرير ، انظر ديوانه ٥٠٢ ، والكتاب ٢ /٢٧٠

(٦) وهي رواية الديوان ، وانظر نوادر أبي زيد ص ٣١ والتصريح ٢ /١٩٠ والخزانة (بولاق) ١ /٣٨٩ .

من يفعل الخير فالرحمن يشكره .[1]

ومن ذلك أيضا ما اعترض به على سيبويه من تسكين المضارع في الضرورة من قول الشاعر :

فاليوم أشربْ غير مستحقب   إثما من الله ولا واغل[2]

مدّعياً أن الرواية الصحيحة : « فاليوم فاشربْ » ، فسكون الفعل من حيث إنه فعل أمر . وقد انتقد ابن جني هذا التصرف من أبي العباس المبرد بقوله : « واعتراض أبي العباس في هذا الموضع إنما هو رد للرواية ، وتحكم على السماع بالشهرة مجردة عن النصفة » .[3]

ومن ذلك نستنتج أن البيت المتعدد الروايات لم يكن أصلا راسخا عند المبرد ، وأنه كان إذا لم يستطع أن يلتمس وجها لبعض الروايات فإنه ينكره محتجا برواية أخرى ، بمعنى أنه يصحح القواعد بناء على اختلاف الرواية .

ولقد كان المبرد عنيفا في تطبيق هذا القياس العقلي إلى درجة أنه يرفض رواية وردت من سيبويه رواها عن العرب ، فقال : « والسماع الصحيح والقياس المطرد لا تعترض عليه رواية شاذة » .[4]

ب ـــ من القواعد التي توصل إليها قوله :

« إذا اختلف الإعراب في القرآن عن السبعة لم أفضل إعرابا على إعراب في القرآن ، فإذا خرجت إلى كلام الناس فضلت الأقوى » .[5]

وقوله : « كل ما صلح به المعنى فهو جيّد ، وكل ما فسد به المعنى فمردود » .[6]

وقوله : « إذا جعلت النوادر والشواذ غرضك واعتمدت عليها في مقاييسك كثرت زلاتك » .[7]

(١) انظر الكتاب ٣ /٦٥ و ١١٤ والمقتضب ٢ /٧٢ ـــ ٧٣ ونوادر أبي زيد ص ٣١ ـــ ٣٢ ومغني اللبيب ص ٨٠ .
(٢) البيت لامرىء القيس ، انظر ديوانه ١٢٢ والكتاب ٤ /٢٠٤
(٣) الخصائص ١ /٧٤ ـــ ٧٥ . وانظر الكتاب ٤ /٢٠٤ .
(٤) انظر الكامل في اللغة والأدب ١ /٤ .
(٥) مقدمة المقتضب ص ١١٤ .
(٦) المصدر نفسه ص ١١٤ .
(٧) الأشباه والنظائر ٣ /٤٩ .

وهذا ما جعل العلماء يشيدون به ، رحمه الله ، فقد قال ابن جني عنه : « يُعدّ جَبَلا في العلم ، إليه أفضت مقالات أصحابنا (أهل البصرة) ، وهو الذي نقلها وقرّرها ، وأجرى الفروع والعلل والمقاييس عليها » .[1]

وقال عنه الأزهري في مقدمة معجمه : « وكان أعلم الناس بمذاهب البصريين في النحو ومقاييسه » .[2]

ومن رجال هذا الطور من الكوفيين « ثعلب » ، أبو العباس أحمد بن يحيى (ت ٢٩١ هـ) ، ثالث شخصية قامت على أعمالهم المدرسة الكوفية .[3] فهو يمثل طرازا كوفيًا أصيلا يعتمد على الرواية ، وعدم الأخذ بالأساليب الجدلية النظرية ، كما عرف عن معاصريه من البصريين ، كالمبرد . جاء في إنباه الرواة : « لم يكن مستخرجا للقياس ، ولا طالباً له ، وكان يقول : قال الفراء وقال الكسائي ، فإذا سئل عن الحجة والحقيقة لم يأت بشيء » .[4]

ويقول أحد أصحابه : « بلغني أن أبا العباس أحمد بن يحيى النحوي قد كره الكلام في الاسم والمسمى ، وقد كرهت لكم ما كره أحمد بن يحيى ، ورضيت لنفسي ولكم ما رضي » .[5]

فأحيا ثعلب في هذه المرحلة المذهب الكوفي الذي تم وضعه على يد الكسائي والفراء . ولكن كان اعتماده على الفراء في المسائل الجزئية دون الاعتماد عليه في الناحية المنهجية . ويظهر ذلك في كتابه الموسوم بـ (مجالس ثعلب) .

وقد استفادت المدرسة الكوفية منه بعض الأساليب ، لما اشتهر عنه من كثرة حفظه للمرويات الواسعة ، وفهمه للأخبار والأشعار ، ثم اعتداده بالنشاط اللغوي لبعض الأعلام بعد عصور الاستشهاد ، فيعدّ أحد النحاة الذين اعتدوا بهذا النشاط أساساً يعتمد عليه في التقعيد وأصلاً يستند إليه .[6]

---

(١) سر صناعة الإعراب ١ /١٢٩ ــ ١٣٠ .
(٢) مقدمة تهذيب اللغة ص ٢٧ . (٣) مدرسة الكوفة ص ١٨٤ .
(٤) إنباه الرواة ١ /١٧٩ وطبقات الزبيدي ص ١٤١ .
(٥) إنباه الرواة ١ /١٧٧ و ١٤٤
(٦) انظر أصول التفكير النحوي ، د. علي أبو المكارم ص ٢٥٨ .

الفصل الرابع

المرحلة الرابعة من تاريخ النحو العربي
مرحلة الترجيح والاختيار والاجتهاد



١ ـ بغداد والبغداديون :

لما أنشئت بغداد في منتصف القرن الثاني الهجري وصارت حاضرة الخلافة العباسية وفد إليها علماء البصرة والكوفة ، ينشدون الحظوة والمنزلة الرفيعة عند الخلفاء والأمراء .

فمن البصريين الذين رحلوا إلى بغداد عيسى بن عمر الثقفي ، الذي ناظر الكسائي عند المنصور ، الخليفة العباسي الثاني (١٣٦ ـ ١٥٨ هـ) .[١] كما ذهب إليها سيبويه ، حيث التقى بجماعة من الكوفيين ، وكان له معهم مناظرات ، أشهرها ما يعرف بالمسألة الزنبورية .[٢] ومن البصريين الذين وفدوا على بغداد أبو محمد يحيى بن المبارك اليزيدي (ت ٢٠٢ هـ)[٣] ، الذي ناظر الكسائي عند المهدي ، الخليفة العباسي الثالث (١٥٨ـ١٦٩هـ)[٤]

ولكن الكوفيين كانوا أكثر الناس وصولاً إليها ، لمكانة الكوفة من بغداد من الوجهتين : السياسية ، والجغرافية . فكان علماؤها أشد الناس اتصالاً بقصور الخلفاء والأمراء ، والتصدر في حلقات التدريس ومجالس الأدب . ولذا يقول أبو الطيب اللغوي : « فلم يزل أهل المِصْرَيْن على هذا حتى انتقل العلم إلى بغداد قريبا ، وغلب أهل الكوفة على بغداد ، وحدَّثوا الملوك ، فقدَّموهم ».[٥] فكان الكسائي عند الرشيد ، الخليفة العباسي الخامس (١٧٠ ـ ١٩٣ هـ) . وكان لتلميذه الفراء منزلة مقبولة عند المأمون بن الرشيد ، الخليفة العباسي السابع (١٩٨ ـ ٢١٨ هـ) . فقد أفرد له المأمون مكاناً خاصاً في دار الحكمة ، ووَكَل من يكفيه كل حاجته ، وعيّن له الورّاقين ، كما عهد إليه بتأديب وَلَدَيْه .[٦]

---

(١) طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص ٤٢ .

(٢) مجالس العلماء ، المجلس ٤ ، ص ٨ وطبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص ٦٨ .

(٣) انظر لترجمته أخبار النحويين البصريين ص ٤٠ ـ ٤٢ وطبقات النحويين اللغويين ص ٦١ ـ ٦٦ وإنباه الرواة ٤ /٣١ ـ ٣٩ .

(٤) مجالس العلماء ، مجلس ١٣٣ ص ٢٨٨ ـ ٢٩٢

(٥) مراتب النحويين ص ١٤٤

(٦) نزهة الألباء ص ١٣٠

ورحل إليها المبرد البصري ، الذي جاء بناء على طلب الخليفة العباسي العاشر المتوكل على الله (٢٣٢ ـــ ٢٤٧ هـ) .[١] . كما قدم إليها ثعلب فأقام فيها .[٢] فاجتمع العلماء في هذه المدينة من كل حدب وصوب ، بصريون وكوفيون ، فاجتمعوا في مساجدها ومجالسها .

ولاختلاف هؤلاء العلماء في المنهج حدث بين الفريقين مناقشات علمية ، ومناظرات في بعض المسائل النحوية واللغوية ، ولدّها اختلافهما ـــ كما قلنا ـــ في المنهج والأصول التي اعتمد عليها كل فريق .

وقد نشأ في هذه الفترة جيلٌ من النحاة كانوا يتنقلون بين حلقات الفريقين من بصريين وكوفيين ، فوجد تيّاران من هؤلاء النحاة ، تيّار أخذ برأي البصريين ، وتيّار أخذ برأي الكوفيين ، فاختمر في أذهانهما آراء المذهبين . فوجد جيل يميل مع البصريين وجيل يميل مع الكوفيين ، ورغم هذا المَيَلان ينتخبون من آراء الفريقين ويتخيرون دون تعصب لأحدهما .

وانتهت زعامة المدرسة البصرية برئاسة المبرد ، وزعامة المدرسة الكوفية برئاسة ثعلب ، فوجد جيل يتنقل بين حلقتي هذين العالمين الجليلين : المبرد وثعلب ، فكان يتردد على حلقة المبرد[٣] مثلا أبو إسحاق إبراهيم بن السَّري بن سهل الزجاج (ت ٣١١ هـ)[٤]، وأبو بكر محمد بن السري السراج (ت ٣١٦ هـ)[٥] اللذين أخذ عنهما أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٤٠ هـ)[٦]، وأبو علي الفارسي ، وأبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤ هـ) .[٧] ونجد في حلقة ثعلب سليمان بن محمد بن أحمد ، أبا

---

(١) بغية الوعاة ٢ /٢٩٦ . (٢) نزهة الألباء ص ١٧٤ .

(٣) انظر نزهة الألباء ١٨٣ ـــ ١٨٦ وإنباه الرواة ١ /١٥٩ .

(٤) انظر لترجمته طبقات النحويين واللغويين ص ١١١ ـــ ١١٢ وإنباه الرواة ١ /١٩٤ ـــ ٢٠١ وبغية الوعاة ١ /٤١١ ـــ ٤١٣ .

(٥) انظر لترجمته طبقات النحويين واللغويين ص ١١٢ ـــ ١١٤ وإنباه الرواة ٣ /١٤٥ ـــ ١٤٩ وبغية الوعاة ١ /١٠٩ ـــ ١١٠ ومقدمة المحقق للأصول في النحو ١ /٩ ـــ ٢٠ .

(٦) انظر لترجمته طبقات النحويين واللغويين ص ١١٩ وإنباه الرواة ٢ /١٦٠ ـــ ١٦١ وبغية الوعاة ٢ /٧٧ وسير أعلام النبلاء ١٥ /٤٧٥ ـــ ٤٧٦ .

(٧) انظر لترجمته إنباه الرواة ٢ /٢٩٤ ـــ ٢٩٦ وبغية الوعاة ٢ /١٨٠ ـــ ١٨١ وسير أعلام النبلاء ١٦ /٥٣٣ ـــ ٥٣٤

موسى الحامض (ت ٣٠٥ هـ)[١]، وأبا الحسن محمد بن أحمد بن كيسان (ت ٢٩٩ هـ)[٢].

وروّاد مجالس المبرد لا يستنكفون من الاستفادة من مجالس ثعلب ، وكذلك العكس ، فاستطاع هذا الجيل أن ينظر في المذهبين ، ويوازن بين آرائهما ، فكان لهم آراء أساسها المستحسن من المذهبين ، ثم أضافوا إلى ذلك آراء توصّلوا إليها من خلال اجتهاداتهم ، كما سنبيّن ذلك عند حديثنا عن خصائص هذه المرحلة وقد عرف هذا الجيل فيما بعد بالبغداديين .

٢ ــ الفترة الزمنية لهذه المرحلة :

وقد اختلف العلماء في تحديد الفترة لنشأة هذا الجيل . فذهب بعض الباحثين[٣] إلى أنه قد ظهرت بواكير هذا الجيل في أخريات القرن الثالث الهجري ، واتضحت سماته في القرن الرابع الهجري . يقول بروكلمان : « ومنذ القرن الثالث الهجري أخذت المدرستان المتنافستان في البصرة والكوفة تتقاربان وتندمجان ، إحداهما في الأخرى باطراد ، وسرعان ما غدت بغداد حاضرة الخلافة اللامعة للحياة العقلية كافة » .[٤]

ويرى الدكتور عبد الفتاح شلبي أن مدرسة الكوفة والبصرة احتفظتا بوجودهما المنفصل حتى نهاية القرن الثالث الهجري ، أو وسط القرن الرابع الهجري ، وحينئذ أصبحتا مندمجتين في المدرسة الجديدة في بغداد .[٥]

ويرى فريق من الباحثين أن مذهب البغداديين الذي يقوم على الاختيار يعود إلى زيارة سيبويه بغداد في النصف الثاني من القرن الثاني الهجري ، حيث دخلت تعاليم المدرستين بغداد .[٦]

---

(١) انظر لترجمته طبقات النحويين واللغويين ص ١٥٢ ــ ١٥٣ وإنباه الرواة ٢ /٢١ ــ ٢٢ ووفيات الأعيان ٢ /٤٠٦ .

(٢) انظر لترجمته أخبار النحويين والبصريين ص ١١٣ وطبقات النحويين واللغويين ص ١٥٣ .

(٣) انظر نشأة النحو ص ١٥٨ ومدرسة الكوفة ص ٣٩١ وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٢ /٢٢١ ، وانظر مقدمة الإيضاح للزجاجي للدكتور شوقي ضيف وضحى الإسلام ٢ /١١٥ .

(٤) تاريخ الأدب العربي ٢ /٢٢١ .

(٥) أبو علي الفارسي ص ٤٤٥ .

(٦) انظر ظاهرة الشذوذ في النحو العربي ص ٣٢٩

ويرى الدكتور أحمد مكي الأنصاري أن الفراء هو المؤسس الحقيقي للمذهب البغدادي ، وقد استدل على ذلك بما ذكره أبو الطيب اللغوي من أن الفراء يخالف الكسائي في كثير من مذاهبه ، وأما على مذاهب سيبويه فإنه يتعمد خلافه حتى في ألقاب الإعراب وتسمية الحروف .[1]

ومعنى هذا عند الدكتور أحمد مكي الأنصاري أن الفراء نهج منهجاً جديدا متميزا عن منهج المدرستين معا ، الكوفية ، ممثلة في الكسائي ، والبصرية ، ممثلة في سيبويه . كما استدل على ذلك أيضا بابتكاره مصطلحات جديدة لم يعرفها البصريون والكوفيون .

واستدل أيضا بما ذهب إليه بعض الباحثين من تميز الفراء بمذهب متميز عن منهج سيبويه ، ومن هؤلاء الباحثين إبراهيم مصطفى ، وجوتولد فايل ، وأحمد أمين ، والدكتور مهدي المخزومي .[2]

على حين يرى أحمد أمين أن المؤسس الحقيقي للمذهب البغدادي هو أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٩٦ هـ)[3] حيث يقول : « فقد كان التقاء الكوفيين والبصريين في بغداد سبباً في عرض المذهبين ونقدهما والانتخاب منهما ، ووجود مذهب منتخب كان من ممثليه ابن قتيبة » .[4]

كما اختلفوا أيضا في نهاية هذا الاتجاه . فذهب بعضهم إلى أن انقراض المذهب البغدادي كان على سبيل التقريب بعد منتصف القرن الرابع الهجري[5] ، بعد ضعف الدولة العباسية ، وتغلب دولة بني بويه ، فيكون انتهاء المذهب البغدادي حدا فاصلا بين المتقدمين والمتأخرين من النحاة ، مما جعل الشيخ محمد الطنطاوي يخرج من البغداديين أبا علي الفارسي وابن جني ، حيث صنفهما ضمن نحاة بلاد العراق وفارس .[6]

---

(١) مراتب النحويين ص ١٤١ ، وانظر أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة ص ٣٦٧ .

(٢) انظر كتاب « أبو زكريا الفراء ومنهجه في النحو واللغة ص ٣٦٩ ، ٣٧١ ، ٣٩١ .

(٣) انظر لترجمته سير أعلام النبلاء ١٣ /٢٩٦ ـــ ٣٠٢ وطبقات النحويين واللغويين ص ١٨٣ وإنباه الرواة ٢ /١٤٣ ـــ ١٤٧ وبغية الوعاة ٢ /٦٣ ـــ ٦٤ والأعلام ٤ /١٣٧ .

(٤) ضحى الإسلام ٢ /٢٩٨ .

(٥) المصدر نفسه ٢ /١١٥ ونشأة النحو ص ١٦٣ ـــ ١٦٤ .

(٦) انظر نشأة النحو ص ٩٦ و ٩٨

وبعضهم يجعل انفراط المذهب البغدادي في نهاية القرن السادس الهجري ، فجعل من رجاله أبا علي الفارسي وابن جني . كما عد منهم أبا عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه الهمداني (ت ٣٧٠ هـ)(١) وأبا الحسن علي بن عيسى بن الفرج الربعي (ت ٤٢٠هـ)(٢) ، وأبا القاسم عمر بن ثابت الثمانيني (٤٤٢ هـ)(٣) ، وأبا القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ)(٤) وأبا السعادات هبة الله بن علي بن محمد العلوي المعروف بابن الشجري (ت ٥٤٢ هـ)(٥) وقد أخذ بهذا الرأي صاحب كتاب « المدرسة البغدادية » .(٦)

وقد اتفق الدارسون المحدثون على تسمية هذا الاتجاه بالاتجاه البغدادي في الدرس النحوي ، أو المذهب البغدادي ، أو المدرسة البغدادية في النحو. تدرس مدى صحة إطلاق مصطلح « المدرسة » على هذا الاتجاه ، ولكننا ندرسه الآن على أنه مرحلة من مراحل تطور تاريخ النحو العربي له خصائصه ومميزاته . ولنبدأ بالنظر إلى تطور مدلول كلمة « البغداديين » .

٣ ــ تطور مصطلح « البغداديين » :

لم يستخدم مؤلفو كتب الطبقات مصطلح « البغداديين » مرادا به هذا المنهج النحوي الذي جاء بعد البصريين والكوفيين . وإنما كانوا يطلقون عليه مصطلح « الخلط » ، و « الجمع » ، و « المزج » بين النَّحْوين ، أو المَذْهَبَيْن . فوضعهم ابن النديم تحت عنوان « أسماء وأخبار جماعة من النحويين واللغويين

(١) انظر لترجمته وفيات الأعيان ٢ /١٧٨ ــ ١٧٩ وإنباه الرواة ١ /٣٥٩ ــ ٣٦٢ وبغية الوعاة ١ /٥٢٩ ــ ٥٣٠ .

(٢) انظر لترجمته إنباه الرواة ٢ /٢٩٧ وبغية الوعاة ٢ /١٨١ ــ ١٨٢ .

(٣) انظر لترجمته وفيات الأعيان ٣ /٤٤٣ ــ ٤٤٤ ومعجم الأدباء ١٦ /٥٧ ومعجم البلدان (ثمانين) والعبر للذهبي ٣ /٢٠٠ والشذرات ٣ /٢٦٩ .

(٤) انظر لترجمته إنباه الرواة ٣ /٢٦٥ ــ ٢٧٢ وبغية الوعاة ٢ /٢٧٩ ــ ٢٧٠ وأزهار الرياض ٣ /٢٨٣ ــ ٣٠٣ وسير أعلام النبلاء ٢٠ /١٥١ ــ ١٥٦ .

(٥) انظر لترجمته إنباه الرواة ٣ /٣٥٦ ــ ٣٥٧ وبغية الوعاة ٢ /٣٢٤ .

(٦) انظر كتاب « المدرسة البغدادية » للدكتور محمود حسني محمود ، الطبعة الأولى ، سنة ١٤٠٧ هـ /١٩٨٦ م .

ممّنْ خلَطَ بين المذهبين » ، وقد ذكر منهم أربعين عالما .[1] كما ورد وَصْفُهم بـ « الخلط » ، و « المزج » عند أبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي (ت ٣٦٨ هـ) وأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي (ت ٣٧٩ هـ)[2]، كما سنبيّن ذلك عند الحديث عن منهج هذا الاتجاه .

وإنما شاع مصطلح البغداديين عَلَمًا على هؤلاء العلماء الذين اختاروا من المذهبين ومزجوا بين النحوَيْن في العصور المتأخرة ، حيث نجده يتكرر جنبا إلى جنب مع المذهب البصري والكوفي عند جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ)[3]، وجلال الدين عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر السيوطي (ت ٩١١ هـ)[4]، وزين الدين خالد بن عبد الله بن أبي بكر الأزهري (ت ٩٠٥ هـ)[5]، ونور الدين علي بن محمد الأشموني (ت ٩٠٠ هـ)[6]، وغيرهم من النحاة .[7]

وأما البغداديون الذين تردّد اسمهم عند أبي علي الفارسي وابن جني فالمراد بهم الكوفيون .[8] وإنما سموا بالبغداديين لغلبتهم على بغداد فترة طويلة كما نقلنا ذلك عن مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي (ت ٣٥١ هـ) ، حيث يقول : « وغلب أهل الكوفة على بغداد وحدّثوا الملوك فقدموهم » .[9] أو أن

---

(١) الفهرست ص ١٢١ ــ ١٣٠ .

(٢) انظر أخبار النحويين البصريين ص ١٠٨ و ١٠٩ و ١١٣ وطبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص ١٠٣ و ١١٣ .

(٣) انظر لترجمته بغية الوعاة ٢ /٦٨ ــ ٧٠ .

(٤) انظر لترجمته هدية العارفين ١ /٥٤٣ ــ ٥٤٤ وكشف الظنون ١ /٥ ومقدمة المحقق لبغية الوعاة ٩ ــ ١٥ .

(٥) انظر لترجمته هدية العارفين ١ /٣٤٣ ــ ٣٤٤ .

(٦) انظر لترجمته هدية العارفين ١ /٧٣٩ وكشف الظنون ١ /١٥٣ .

(٧) انظر خزانة الأدب ١ /١٠ وهمع الهوامع ١ /١١٢ و ٢٢٩ و ٢ /٩٣ و ١٤٩ وشرح الأشموني ١ /٦١٩ ؛ طبعة بيروت .

(٨) انظر الخصائص ١ /١٨ و ١٦٦ و ١٩٩ وسر صناعة الإعراب ١ /١٦١ و ١٦٣ ، تحقيق مصطفى السقا ، والتصريف الملوكي ص ٤٥ والمحتسب ١ /١٦٦ والتكملة ص ٦٢ و ١٨٠ و ٢٢٨ .

(٩) مراتب النحويين ص ١٤٤ .

ذلك يرجع إلى أن جمهور الجيل الأول من البغداديين كان يغلب عليهم النزعة الكوفية ، فسموا تارة بالكوفيين ، وتارة بالبغداديين .[١]

٤ ـ خصائص الدرس النحوي في هذه المرحلة :

ذكرنا سابقا أن نحو هذه المرحلة ماهو إلا مزيج من المدرستين البصرية والكوفية مضافاً إليها عنصران آخران هما : التحرر العقلي ، والتجديد والابتكار في بعض المسائل النحوية والتصريفية والصوتية واللغوية .[٢] فهو منهج انتخابي تجمعت فيه الخصائص المنهجية للمدرستين ، حيث أتيح لهم أن ينظروا في المذهبين ، ويوازنوا بين آراء الفريقين ، فأصبح لهم آراء في النحو أساسها الاختيار والترجيح منهما مع اختلافهم فيما بينهم في المَيَلان إلى أحد المدرستين وجعلها أساساً لهم .

ولم يُعن رجال هذه المرحلة بالأصول النظرية ، ولا احتفلوا بوضع أساس للانتخاب ، ولا اتفقوا فيما بينهم على أصول للانتخاب أو على اختيار مسائل معينة ، ولا جمعوا مسائلهم في ديوان معيّن يرجعون إليه ، مما دعا الباحثين المحدثين في الاختلاف في أمر ما يسمى بالمدرسة البغدادية ، أو المذهب البغدادي في النحو العربي . فرأى بعض الباحثين أنه استمرار للمذهب الكوفي الذي تخرج به جماعة من البغداديين وُلِعوا بالتوسع في الرواية ، والتباهي في الترخيصات ، والتفاخر بالنوادر والطرائف ، حتى ابتعدوا عن أصول أشياخهم واستوى لديهم مذهبٌ المجاز عن مذهب أسلافهم فعرفوا بالبغداديين .[٣]

على حين يرى الدكتور شوقي ضيف أن المدرسة عبارة عن اندماج المدرستين في مدرسة واحدة في بغداد ، وكان مذهبا قائما على انتخاب المزايا من المدرستين .[٤] وهو ما ذهب إليه الدكتور مهدي المخزومي .[٥]

---

(١) المدارس النحوية ٢٤٦

(٢) انظر بحث « التيار القياسي في المدرسة البصرية » ، د . أحمد مكي الأنصاري ، مجلة كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، م ٢٤ ص ١٥ .

(٣) نظرة في النحو ، طه الراوي ، مجلة المجمع العلمي بدمشق ، مجلد ١٤ جـ ٩ ، ١٠ ص ٣١٨ — ٣١٩

(٤) مقدمة الإيضاح في علل النحو للدكتور شوقي ضيف

(٥) مدرسة الكوفة ص ٥٢٨ .

ويكاد يجمع الباحثون المحدثون[1] على أن منهج رجال هذه المرحلة من مراحل تاريخ النحو العربي منهج انتخابي استفاد من المذهبين وخلط النَّحْوَين ، وأن فيه الخصائص المنهجية لكلا المذهبين ، مع اختلافهم في إطلاق مصطلح « المدرسة » عليه .

ونود أن نؤجل البت في أمر كونه مدرسة أو مذهبا إلى مبحث قادم ، إلا أننا في معرض دراستنا لهذه الفترة من تاريخ النحو على أنها تمثل طورا متميزا من أطوار النحو العربي نرى أن الدرس النحوي في هذا الطور قد أخذ به جيل من النحاة دَرَسَ النحوين ، وأضاف بعض الابتكارات والإبداعات مما كان له بعض الخصائص المنهجية المميزة ، ومنها :

أولا : ظاهرة الخلط والمزج والجمع بين النحوَين :

لقد نبّه القدماء على هذه الظاهرة عند هؤلاء النحاة ، وبخاصة عند الحديث عن رجال هذه المرحلة ، فكان أول من نبّه على هذه الظاهرة أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٤٠ هـ) في كتابه « الإيضاح في علل النحو » حيث يقول : « ومن علماء الكوفيين الذين أخذت عنهم أبو الحسن بن كيسان ، وأبو بكر بن شقير ، وأبو بكر بن الخياط ؛ لأن هؤلاء قدوة أعلام في علم الكوفيين ، وكان أول اعتمادهم عليه ، ثم درسوا على البصريين بعد ذلك ، فجمعوا بين العِلمَيْن » .[2]

كما نبّه على هذه الظاهرة أيضا ابن النديم في « الفهرست » ، حيث ذكر رجال هذا الاتجاه تحت عنوان « أسماء وأخبار جماعة من علماء النحويين واللغويين ممن خلط بين المذهبين » ، ثم ذكر أربعين عالما ترجم لهم ، وذكر مؤلفاتهم[3] ، أولهم ابن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٠ هـ) ، وآخرهم علي ابن الحسن الهنائي الملقب بـ « كراع النمل » (ت في حدود ٣٠٧ هـ)[4] ، وعبد الله بن جعفر الملقب بالدروسي .[5]

(١) ضحى الإسلام ٢ /٢٩٨ وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٢ /٢٢١ .
(٢) الإيضاح في علل النحو ص ٧٩ .
(٣) الفهرست ١٢١ ــ ١٣٠ .
(٤) انظر ترجمته بغية الوعاة ٢ /١٥٨ وإنباه الرواة ٢ /٢٤٠ وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٢ /٢٧٤ ــ ٢٧٥ .
(٥) انظر لترجمته /؟؟؟؟

ومن النحاة « الذين نسب إليهم الجمع والخلط أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان (ت ٢٩٩ هـ) ، فقد قال عنه أبو سعيد السيرافي (ت ٣٦٨ هـ) : « وكان ابن كيسان يخلط المذهبين » .[1] وقال عنه أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي (ت ٣٧٩ هـ) : « وكان بصريا كوفيا يحفظ القولين ويعرف المذهبين » .[2] وقال عنه أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (ت ٦٢٤ هـ) : « ومزج النحويين ، فأخذ من كل واحد منهما ما غلب على ظنه صحته واطرد له قياسه ، وترك التعصب لأحد الفريقين على الآخر » .[3]

كما نسب الخلط أيضا إلى أبي بكر الخياط ، واسمه محمد بن أحمد بن منصور ، أو أحمد بن محمد بن منصور (ت ٣٢٠ هـ)[4] ، وأبي بكر بن شقير ، واسمه أحمد ، أو محمد بن الحسن بن العباس بن الفرج بن شقير ، (ت ٣١٧ هـ)[5] . قال السيرافي : « وفي طبقتهما (يقصد ابن السراج ومبرمان) مِمَّنْ يخلط علم البصريين بعلم الكوفيين أبو بكر بن شقير وأبو بكر بن الخياط » .[6]

وقد نسب القفطي الخلط إلى أبي موسى الحامض ، سليمان بن أحمد (ت ٣٠٥ هـ) ، وعبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٩٦ هـ) . قال عن الأول : « وكان قد أخذ عن البصريين وخلط النحويين » .[7] وقال عن الثاني : « وكان يغالي في مذهب البصريين إلا أنه خلط المذهبين .[8]

وقد نسب ياقوت الحموي الخلط إلى خمسة ، هم : عثمان بن منصور البلطي[9] ، وكلاب بن حمزة ، أبو الهيذام العقيلي (ت ٣٠٠ هـ)[10] ، وابن

---

(١) أخبار النحويين البصريين ص ١١٣ .
(٢) طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص ١١٣
(٣) إنباه الرواة ٣ /٥٨ .
(٤) انظر لترجمته طبقات النحويين واللغويين ص ١١٧ وإنباه الرواة ١ /١٦٤ و ٣ /٥٤ ونزهة الألباء ٣٢٠ .
(٥) انظر لترجمته طبقات النحويين واللغويين ص ١١٦ وبغية الوعاة ١ /٣٠٢ وإنباه الرواة ١ /٦٩ ــ ٧٠ و ٢ /١٣٥ و ٣ /١٥١ .
(٦) أخبار النحويين البصريين ص ١١٤ . (٧) إنباه الرواة ٢ /٢٢
(٨) إنباه الرواة ٢ /١٤٧ .
(٩) انظر لترجمته معجم الأدباء ١١ /٢٥٤ .
(١٠) انظر لترجمته إنباه الرواة ٤ /١٨٧ وبغية الوعاة ٢ /٢٦٦ .

كيسان (ت ٢٩٩ هـ) ، وابن الخياط (ت ٣٢٠ هـ) ، وأبو موسى الحامض (ت ٣٠٥ هـ) .[١]

ونسب القفطي الخلط إلى أكثر من خمسة عشر نحويا ، منهم بالإضافة إلى من ذكرهم ياقوت : إبراهيم بن محمد بن عرفة ، الملقب بنفطويه (ت٣٢٣هـ)[٢] ، ومحمد بن عبد الله الكرماني (ت ٣٢٩ هـ)[٣] وأبو علي الحسن بن عبد الله ، الملقب بـ « لُغْدة الأصفهاني »[٤] ، أبو عمرو بندار بن عبد الحميد بن لرّة .[٥]

وقد نسب السيوطي الخلط إلى ثمانية أعلام ، منهم عبد الله بن سفيان الخزاز (ت ٣٢٥ هـ)[٦] ، وأبو القاسم إبراهيم بن عثمان الوزان القيرواني (ت٣٤٦)[٧] . كما ذكر القفطي أن النحوي الأعجمي الخراساني الكَشّي قد صنّف كتاباً سماه « تخلطّ المذهبين » .[٨]

وقد وجد من هؤلاء النحاة وغيرهم من التزم نسق البصريين في القياس والتعليل والتقسيم والتعمّق وتقعيد القواعد في النحو والصرف . كما وجد من التزم نسق الكوفيين في التقعيد والقياس وبناء الأصول .

وكان الميّالون إلى الكوفيين في أول الأمر أكثر من الميّالين إلى البصريين ؛ لأن الكوفيين كانت لهم الغلبة على بغداد في أول الأمر . ولكن بعد أن هدأت العصبية والتنافس بين الفريقين رجحت كفة البصريين على الكوفيين عند المتأخرين ، فكان لهم موقف من الكوفيين .

(١) انظر معجم الأدباء ١١ /٢٥٤ و ١٢ /٨٤١ و ١٧ /٢٠ و ١٣٧ و ١٤٢ .

(٢) انظر إنباه الرواة ١ /٢١٤ ، وانظر لترجمته طبقات النحويين واللغويين ص ١٥٤ وإنباه الرواة ١ /٢١١ — ٢١٧ وبغية الوعاة ١ /٤٢٨ ومقدمة تهذيب اللغة ٤٢ — ٤٣ وسير أعلام النبلاء ١٥ /٧٥ — ٧٦ والأعلام ١ /٦١ .

(٣) انظر إنباه الرواة ٣ /١٥٥ ، وانظر لترجمته أيضا طبقات النحويين واللغويين ص ٢٧٠ والفهرست ٧٩ ومعجم الأدباء ١٨ /٢١٣ .

(٤) انظر إنباه الرواة ٣ /٤٣ ، وانظر لترجمته أيضا الفهرست ٨١ ومعجم الأدباء ٨ /١٣٩ — ١٤٥ .

(٥) انظر إنباه الرواة ١ /٢٩٢ . (٦) انظر بغية الوعاة ٢ /٥٥ .

(٧) انظر بغية الوعاة ١ /٤١٩ ، وانظر لترجمته أيضا طبقات النحويين واللغويين ص ٢٤٧ — ٢٤٩ وإنباه الرواة ١ /٢٠٧ — ٢٠٩ .

(٨) انظر إنباه الرواة ٣ /٤٠ .

ممن النحاة الذين كان لهم مَيْل إلى المذهب البصري :

١ ــ أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٤٠ هـ) . فقد صنّفه الزبيدي مع البصريين ، وجعله في الطبقة العاشرة من طبقاتهم .[١] وصنّفه ابن النديم مع الجماعة الذين خلطوا المذهبين[٢] وقال عنه القفطي : « وكانت طريقته في النحو متوسطة » .[٣] والصحيح أن الزجاجي من الذين يميلون كثيراً إلى البصريين . فهو يسميهم (أصحابنا البصريين) ، و (أصحابنا)[٤] . وقد عدّه الدكتور شوقي ضيف استهلالاً لانصراف البغداديين عن النزعة الكوفية إلى النزعة البصرية .[٥]

٢ ــ أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) . وقد وضعه الزبيدي مع نحاة البصرة ، وترجم له في الطبقة العاشرة من طبقاتهم[٦] ، كما ترجم له ابن النديم مع البصريين أيضاً .[٧] وقد أخذ بهذا التصنيف بعض المحدثين[٨] ، على حين عدّه عبد الحميد حسن والدكتور شوقي ضيف من البغداديين .[٩] والحق أن أبا علي الفارسي يحيط بآراء المدرستين ويختار منهما ما يراه أولى بالاتّباع ، وإن غلب عليه الميل إلى المذهب البصري ، والأخذ به في كثير من الأحيان .[١]

٣ ــ أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ) . وهو كشيخه أبي علي الفارسي يميل كثيراً إلى مذهب البصريين ، حيث يجري في كتبه ومباحثه على أصول هذا المذهب .[٢] فكثيراً ما يستعمل التعبير « أصحابنا » ، وهو يعني

---

(١) طبقات النحويين واللغويين ص ١١٩ .
(٢) الفهرست ١٢٣
(٣) إنباه الرواة ٢ /١٦٠ .
(٤) الأشباه والنظائر ٢ /١٤٦ ، طبعة حيدر آباد .
(٥) المدارس النحوية ص ٢٠١ .
(٦) طبقات النحويين واللغويين ص ١٢٠ .
(٧) الفهرست ص ١٠٠ .
(٨) انظر تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٢/ ١٩٠ وأبو علي الفارسي ، د . شلبي ص ١٠٥ ، ١٠٨ .
(٩) انظر القواعد النحوية ، عبد الحميد حسن ص ١٠٥ والمدارس النحوية ص ٢٥٥ .
(١٠) مقدمة الإيضاح العضدي للدكتور حسن شاذلي فرهود .
(١١) انظر ابن جني النحوي ، د . فاضل السامرائي ، دار نهضة مصر ط ١ ص ١٢٩ .

البصريين[1]، ويرد على الكوفيين بنحو قوله . « ومما يدّعيه الكوفيون . »[2].

وقد صنّفه ابن النديم مع النحاة الذين خلطوا المذهبين [3]، آخذ بهذا الرأي كل من الدكتور شوقي ضيف[4]، وبروكلمان[5]. وصنّفه الشيخ محمد الطنطاوي ضمن مجموعة من علماء العراق وفارس.[6] وجعله طه الراوي . وأحمد أمين صاحب مدرسة مستقلة في النحو هو وأستاذه أبو علي الفارسي.[7]

ومن النحاة الذين مالوا إلى البصريين أبو بكر محمد بن السري السرّاج (ت ٣١٦ هـ) ، وأبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي (ت ٣٦٨ هـ)[8] ، وأبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤ هـ) ، وابن درستويه ، عبد الله بن جعفر بن درستويه (ت ٣٤٧ هـ) .

ومن النحاة الذين غلبت عليهم النزعة الكوفية أبو موسى الحامض ، سليمان بن محمد بن أحمد (ت ٣٠٥ هـ)، وأبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت ٣٢٨ هـ)[9].

ومن النحاة الذين جمعوا النزعتين دون تعصب لأحدهما أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٩٦ هـ) ، وأبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان (ت ٢٩٩ هـ) ، وأبو الحسن علي بن سليمان بن الفضل ، الأخفش الصغير (ت ٣١٥ هـ)[10] أبو بكر بن شقير (ت ٣١٧ هـ) ، وأبو بكر

(١) الخصائص ص ١ /١٨٨ و ١٣٧ وسر صناعة الإعراب ١ /٦٣ و ٨٥ و ١١٧ و ١٤٥ و ١٥٠ .

(٢) الخصائص ٢ /٤٦٢

(٣) الفهرست ص ١٢٠ .

(٤) المدارس النحوية ص ٢٦٧

(٥) تاريخ الأدب العربي ب٢ /٢٦٤

(٦) نشأة النحو ص ٩٩

(٧) ضحى الإسلام ١ /١٨٥ ومجلة المجمع العلمي بدمشق م ٣ جـ ٤ ص ٦١٥

(٨) انظر لترجمته طبقات النحويين واللغويين ص ١١٩ و ١٨٥ وإنباه الرواة ١ /٣٤٨ ـــ ٣٥٠ وبغية الوعاة ١ /٥٠٧ ـــ ٥٠٩ والأعلام ٢ /١٩٥ ـــ ١٩٦ ، وانظر مقدمة المحقق لأخبار النحويين البصريين ص ٧ ـــ ٢١ .

(٩) انظر لترجمته طبقات النحويين واللغويين ص ١٥٣ ـــ ١٥٤ وإنباه الرواة ٣ /٢٠١ ـــ ٢٠٨ وغاية النهاية في طبقات القراء ٢ /٢٣٠ ـــ ٢٣٢ وطبقات الحفاظ للسيوطي ص ٣٥٠ ـــ ٣٥١ وبغية الوعاة ١ /٢١٢ ـــ ٢١٤

(١٠) انظر ترجمته طبقات النحويين واللغويين ص ١١٥ ـــ ١١٦ وإنباه الرواة ٢ /٢٧٦ ـــ ٢٧٨ ووفيات الأعيان ٣ /٣٠١ ـــ ٣٠٣

الخياط (ت ٣٢٠ هـ) ، إبراهيم بن محمد بن عرفة ، الملقب بنفطويه (ت ٣٢٣ هـ) .

ومن النحاة المتأخرين أبو الحسن علي بن عيسى بن الفرج الربعي (ت ٤٢٠ هـ) ، وأبو السعادات هبة الله بن علي بن محمد العلوي المعروف بابن الشجري (ت ٥٤٢ هـ) ، وأبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) ، وكمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد عبيد الأنباري (ت ٥٧٧ هـ)[1] وأبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت ٦١٦ هـ)[2] وموفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش (ت ٦٤٣ هـ)[3]

والحق أن الدرس النحوي في العصور المتأخرة كلها يتسم بالاختيار والترجيح والمزج والاجتهاد في ضوء آراء السابقين ، إلا أنني لم أدخل في تفصيلات مميزات الدرس النحوي في هذه العصور المتأخرة إلى يومنا على أمل أن أقوم بدراسة مستقلة لها .

ثانيا : التوسع في القياس :

يعدّ أبو علي الفارسي وتلميذه ابن جني أصحاب مدرسة جديدة في القياس ، حيث جعلا له قواعد ثابتة ومعالم محددة ، وعدّوه منهجاً رئيسا تستمد منه القواعد النحوية ، وحكّموه في لغات العرب ، فبدأت الصنعة والعقل يدخلان أقيسة النحاة ، حتى وجد عندهم ما يسمى بالقياس المعنوي ، أو الصناعي ، فكان أساسه عندهم المشابهة المعنوية والمشابهة اللفظية ، حتى إن ابن جني في القرن الرابع قد عقد بابا في مقاييس العربية يذكر فيه أنها ضربان : أحدهما معنوي ، والآخر لفظي ، ثم بيّن أن أقواهما هو القياس المعنوي الصناعي ، حيث يقول : « الناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير

(١) انظر لترجمته سير أعلام النبلاء ٢١ / ١١٣ ـــ ١١٥ ووفيات الأعيان ٣ / ١٣٩ ـــ ١٤٠ وإنباه الرواة ٢ / ١٦٩ ـــ ١٧١ وبغية الوعاة ٢ / ٨٦ ـــ ٨٨

(٢) انظر لترجمته إنباه الرواة ٢ / ١١٦ ـــ ١١٨ وبغية الوعاة ٢ / ٣٨ ـــ ٤٠

(٣) انظر لترجمته بغية الوعاة ٢ / ٣٥١ ـــ ٣٥٢ وسير أعلام النبلاء ٢٣ / ١٤٤ ـــ ١٤٧ وإنباه الرواة ٤ / ٤٥ ـــ ٥٠

مخطيء ، وإن كان غير ماجاء به خيرا منه ؛ لأن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب » .[1]

وإنّ في قول شيخه أبي علي الفارسي « أخطيء في خمسين مسألة مما به الرواية ، ولا أخطيء في مسألة واحدة قياسية »[2] ليعبّر عن حقيقة منهج هذا الجيل من النحاة ، ويغمز في جانب منهج الرواية ، بل هو يهدم منهجا ، ويقيم آخر .

ويدل على اتساع أبي علي الفارسي في القياس ماقاله تلميذه ابن جني حيث ذكر أنه وَقْتَ القراءة عليه كتاب أبي عثمان المازني قال « لو شاء شاعر أو ساجع أو متسع أن يبني بإلحاق اللام اسما ، وفعلا ، وصفة لجاز له ، ولكان ذلك من كلام العرب ، وذلك نحو قولك : خرججٌ أكرمُ من دَخْلَلٍ ، وضربَبَ زيد عمرا ، ومررت برجل ضربَبٍ ، وكَرْمَمٍ ، ونحو ذلك . قلت له أفترتجل اللغة ارتجالا ؟ قال : ليس بارتجال ، ولكنه مقيس على كلامهم ، فهو إذاً من كلامهم » .[3]

حتى قال عنه ابن جني أيضا : « ولله هو وعليه رحمته فما كان أقوى قياسه ! وأشد بهذا العلم اللطيف أنفاسه ! فكأنه إنما كان مخلوقا له .. »[4]

فكان همّ هذه الطائفة من القياسيين هو البحث عن قوانين القياس دون البحث في موردها من أمثلة اللغة ، فقد جعلوه منهجا للبحث ، فوصل بهم الأمر أنه مما اتفق على الإجماع عليه ، وأنه بمنزلة الأدلة القاطعة .[5]

ويظهر أن سبب لجوء النحاة المتأخرين إلى هذا القياس هو عدم توافر عنصر المشافهة في أخذ اللغة بعد ما فسدت الأساليب على عكس ما توافر للعلماء الأوائل .

(١) الخصائص ١ /٣٥٧ ، ٤١٢ .
(٢) المصدر نفسه ٢ /١٨ ، وانظر معجم الأدباء ٧ /٢٥٣ .
(٣) الخصائص ١ /٣٥٨ ــ ٣٥٩ .
(٤) المصدر نفسه ١ /٢٧٦ ــ ٢٧٧ .
(٥) الإنصاف ٢ /٦٠٩ .

ثالثا : التوصل إلى أفكار جديدة في الدرس النحوي :

برز عند هذا الجيل من النحاة التوصل إلى بعض الأفكار الجديدة في الدرس النحوي واللغوي ، وفي اختراع علم أصول النحو واستكمال الدراسات الصوتية . كما برزت بعض الدراسات اللغوية التي تتناول أصل اللغة ووضعها وروايتها ، وما يقبل منها وما يرد .

كما برزت عند هذا الجيل بعض المؤلفات التي تتناول الموضوعات اللغوية الدقيقة . ويظهر ذلك جليًا في مؤلفات ابن جني كالخصائص ، وسر صناعة الإعراب ، والمنصف في شرح تصريف المازني .

فقد أطلق ابن جني عقله في النظر في المادة النحوية ، حتى استطاع أن يستخلص القواعد العامة للنحو واللغة متجاوزا الحدود التي رسمها القدماء ، وقد ساعده على ذلك ثقافة واسعة ، وذهن يقظ ، ونظرة لمّاحة ، وقدرة نادرة على التحليل والتركيب ، وعلى تقليب المسألة الواحدة على وجوهها المختلفة متحررا من التقليد والتبعية ، حيث يقول : « وإياك والحنبلية بحتا ، فإنها خلق ذميم ومطعم على علاته وخيم » .[1]

ومثله قوله : « وكل من فُرِق له عن علة صحيحة ، وطريق نهجة كان خليل نفسه ، وأبا عمرو فكره »[2] ، وقوله : « للإنسان أن يرتجل من المذاهب ما يدعو إليه القياس ما لم يَلْوِ بنصّ ، أو ينتهك حرمة شرع »[3]

ولكنه نبّه على أن باب الاجتهاد لا يكون لكل أحد ، وإنما ينبغي لمن يطرق باب الاجتهاد في النحو أن يتفهم النحو إتقانا ، ويثبته عرفانا ، ولا يخلد إلى سانح خاطره ، ولا إلى نزوة من نزوات تفكيره ، وإذا توصل إلى شيء جديد فلا بد أن يقدمه للناس في تواضع غير منتقص الأقدمين حقهم .[4]

فكان ابن جني ينافس أرباب المدارس النحوية ، وبخاصة أرباب المذهب البصري والكوفي ، وكان يرى أن هؤلاء أولى بالمنافسة والبحث .

---

(١) الخصائص ١ /٢٥ .
(٢) المصدر نفسه ١ /١٩٠ .
(٣) المصدر نفسه ١ /١٨٩ .
(٤) المصدر نفسه ١ /١٩٠ .

وانطلاقا من هذه العقلية المتحررة توصل إلى أفكار جديدة اشتملت على الجانب التحليلي لاستخراج القوانين العامة ، والجانب التركيبي لتصنيف هذه القوانين وتطبيقها على المادة النحوية والصرفية والصوتية .

فحاول إيجاد الصلة بين الألفاظ ذات الأصول الواحدة ، وذلك عن طريق التقاليب الستة التي توصل إليها ، وهو ما سماه بالاشتقاق الأكبر ، حيث يقول : « هو أن تأخذ أصلا من الأصول الثلاثية فتعقد عليه ، وعلى تقاليبه الستة معنى واحدا تجتمع التراكيب الستة وما تصرف من كل واحد منها عليه ، وإن تباعد شيء من ذلك رُدّ بلطف الصنعة والتأويل إليه ، كما يفعل الاشتقاقيون ذلك في التركيب الواحد .. » .[1]

صحيح أن الخليل بن أحمد قد بنى معجمه « العين » على تقليب الأصل الثلاثي للكلمة في صورة الست ، ولكنه لم يكفر في أنها هي واشتقاقاتها يمكن أن يجمعها معنى واحد . وكذلك كتاب « جمهرة اللغة » قد طبّق نظرية التقليب هذه[2] ، ولكن ابن جني هو الذي نهض بهذه الفكرة ، ووضع لها الأمثلة المختلفة .[3] وهذا الصنيع الذي توصل إليه ابن جني هو ما تواضع عليه المعاصرون بتسمية « توزّع الأصوات الثلاثة الساكنة في (كلم) ، و (قول) والصيغ المختلفة الموجودة في العربية التي تأتي فيها هذه الأصوات في المواقع الثلاثة من الكلمة » .[4]

كما حاول ابن جني بَلْورة حروف الزيادة ، فقد كان النحاة قبل ابن جني يكادون يقصرون الزيادة على تأكيد المعنى ، ولكنه يرى أن المعنى يزيد في اللفظ بثلاثة أمور ، بتكرير اللفظ ، وبالعدول عن معتاد اللفظ ، وبالانحراف باللفظ عن سمته وطريقته .[5] وقد توصل ابن جني إلى غير ذلك من الابتكارات .[6]

---

(١) الخصائص ٢ /١٣٤

(٢) جمهرة اللغة لابن دريد ص ٢٠٤ .   (٣) الخصائص ٢ /١٣٣

(٤) راجع كتاب « أئمة النحاة في التاريخ » د . محمد محمود غالي دار الشروق ، جدة ، ص ٥٣ — ٥٤ .

(٥) راجع الخصائص ٣ /٢٦٢ — ٢٦٨ .

(٦) الخصائص ٢ /٣٣١ و ٣٣٢ و٣ /١٢٠

رابعا : العثور على قواعد لا تمت إلى المذهبين بصلة :

فقد توصلوا إلى قواعد لا تمت إلى المذهبين تولدت من اجتهاداتهم قياسا وسماعا ، وذلك ناتج عن أن سلائق أهل البادية ظلت سليمة إلى أواخر القرن الرابع الهجري على القول الصحيح .

ومن هذه القواعد والأحكام التي تنسب إلى « البغداديين » في الكتب المتأخرة ــ وقد بينا أن هذا المصطلح في الكتب المتأخرة يعني رجال هذه المرحلة ــ ومن هذه القواعد :

١ ــ جواز تذكير العدد مع المعدود الجمع على اعتبار لفظ الجمع ، نحو ثلاث سجلات ، وثلاث حمامات .[١]

٢ ــ زيادة « وني » وجعلها من أخوات « كان » ، نحو « وني زيد قائما » .[٢]

٣ ــ عدّوا من حروف العطف « ليس » الذي يقتضي التشريك في اللفظ دون المعنى[٣] ، واحتجوا له بقول الشاعر :

وإذا أقـــــرضتَ قرضا فاجـــــزه ... إنما يجزي الفتـــى ليس الجمـــلْ[٤]

٤ ــ مجيء الحال معرفة ، فيجوز عندهم : جاء زيد الراكب .[٥]

إلى غير ذلك من القواعد التي توصلوا إليها ، والتي أشار إليها السيوطي في الهمع .

---

(١) همع الهوامع ٢ /١١٩ .

(٢) المصدر نفسه ١ /١١٢ .

(٣) التصريح على التوضيح ٢ /١٣٥ .

(٤) الشاهد للبيد في ديوانه ص ١٧٩ ، وانظر الكتاب ١ /٣٧٠ وشرح التصريح ٢ /١٣٥ والأصول في النحو ١ /٢٨٦ و ٣٠١ والصاحبي ٢٦٦ ، واللسان ٦ /٢١١ ، مادة (ليس) ، والرواية في بعض المصادر « غير الجمل » .

(٥) همع الهوامع ١ /٢٣٩ .

علما بأن بعض هذه المسائل التي نسبت في هذه المصادر إلى البغداديين ، في مقابل البصريين والكوفيين قد نسبت إلى الكوفيين ، أو إلى بعض أئمتهم ، ولعل ذلك بسبب أنه كان يراد بالبغداديين في العصور الأول الكوفيون ، فاختلط المفهومان . كما أنه يحتمل أن يكون من باب التساهل في نسبة الرأي لدى المؤلفين ، حيث قد يتسرع بعضهم إلى نسبة الرأي إلى الكوفيين لمخالفته الرأي البصري .

الباب الثالث
المدارس النحوية



الفصـل الأول
المدارس النحوية بين القبول والرفض

أولا : التعريف بالمصطلح :

لم يؤثر عن القدماء مصطلح « مدرسة » بمعنى المذهب النحوي ، عند حديثهم عن المذاهب النحوية ، ومن ثم لم يرد عندهم مصطلح « المدرسة البصرية » ، أو « المدرسة الكوفية » ، أو « المدرسة البغدادية » .

وإنما يطلق مصطلح « مدرسة » عند القدماء على المدرسة التي ينتسب إليها طلاب العلم الذين يتلقون فيها مختلف العلوم . يقال بمدرس ، ومدراس ، وهو البيت الذي يقرأ فيه القرآن .

وإنما الأكثر شيوعا عندهم في الدرسات اللغوية والنحوية هو مصطلح « مذهب » ، فيقولون : هذا مذهب البصريين ، وهذا مذهب الكوفيين . وقد يعبرون بـ (مذهب) ، ويقصدون به الرأي الواحد للنحوي الواحد ، فيقولون : هذا مذهب سيبويه ، وهذا مذهب الأخفش ، وهذا مذهب الخليل .[1] .

كما يعبرون عن الاتجاه النحوي البصري أو الكوفي بقولهم : « أهل البصرة » ، أو « أهل الكوفة »[2] ، أو قولهم : « علماء البصرة » ، أو « علماء الكوفة »[3] ، أو « أهل العراقين » ، أو « أهل المصرَيْن »[4] ويعنون بذلك مذهب البصرة ومذهب الكوفة . ونحوها من التعبيرات ، مثل « نحويي البصرة »[5] ، أو « هاتين المدينتين »[6] .

وقد استحسن الباحثون المحدثون مصطلح « المدرسة » بمعنى المذهب النحوي ، وقد كانوا فى ذلك متأثرين بالغربيين الذين شاع عندهم هذا

(١) انظر مراتب النحويين ص ١٤١ وأخبار النحويين البصريين ص ٥١ وطبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص ١٠٤ و ١٢١ و ١٥٢ و ١٨٥ و ٢١٥ .

(٢) مراتب النحويين ص ١٢٠ و ١٤٣ و ١٤٨ وأخبار النحويين البصريين ص ٤٩ و ٦٧ و ٧١ وطبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص ٧١ و ٩٤ و ٩٨ و ١٢٥

(٣) مراتب النحويين ص ١٢٢ و ١٣٧ و ١٣٩ و ١٦٠ وأخبار النحويين ص ٧١

(٤) انظر مراتب النحويين ص ١٥٤ وطبقات النحويين واللغويين ص ٧١

(٥) انظر أخبار النحويين ص ٦٦

(٦) مراتب النحويين ص ١٥٥ و ١٦٠

المصطلح بهذا المفهوم ، وبخاصة في الدراسات الأدبية والفنية ، فكان عندهم « المدرسة الكلاسيكية (الاتباعية) في الأدب والفن ، والمدرسة الرومانتيكية (الإبداعية) ، والمدرسة الرمزية ....

فاستعمل هذا المصطلح عند المعاصرين في الدرس النحوي والدرس الأدبي ، فورد مثلا عند الدكتور طه حسين ما يعرف بـ « مدرسة أوس بن حجر » واستعمله أدباء آخرون ، كالعقاد ، والمازني ، وشكري ، فكان مايعرف بـ « مدرسة الديوان » في الشعر .[1]

واعتمد الدارسون هذا المصطلح وشاع في دراساتهم وتعبيراتهم ، وكان من أوائل المستعملين له أحمد أمين في كتابه « ضحى الأسلام »[2] ، ثم ساد في الدراسات النحوية ، فكان هناك دراسات بعنوان « المدرسة الكوفية » للدكتور مهدي المخزومي ، و « مدرسة البصرة النحوية » للدكتور عبد الرحمن السيد ، و « المدرسة النحوية في الشام ومصر » للدكتور عبد العال سالم مكرم ، و « المدارس النحوية » للدكتور شوقي ضيف ، و « المدرسة البغدادية » للدكتور محمود حسني محمود .

وقد تأثر هؤلاء ــ كما قلنا ــ بأعمال المستشرقين الذين شاع عندهم هذا المصطلح في بحوثهم عن النحو العربي . ومنهم بروكلمان في كتابه « تاريخ الأدب العربي » ويوهان فك في كتابه « العربية » ، وفلوجل الذي ألّف كتابا في « مدارس العرب النحوية » .[3]

وقد عرّف « المعجم الوسيط » مصطلح « المدرسة » بهذا المفهوم الجديد بقوله : « المدرسة جماعة من الفلاسفة والمفكرين أو الباحثين تعتنق مذهبا معيّنا . أو تقول برأي مشترك ، ويقال : هو من مدرسة فلان : على رأيه ومذهبه » .[4]

---

(١) انظر المدارس النحوية أسطورة وواقع ، د. إبراهيم السامرائي ، دار الفكر ، عمّان ، ص ١٢

(٢) انظر ضحى الإسلام ٢/٢٩٤

(٣) طبع هذا الكتاب في ليبزج سنة ١٨٦٢ . انظر رواية اللغة للدكتور الشلقاني ص ٢٤

(٤) المعجم الوسيط مادة « درس » ١ / ٢٨٠ . الطبعة الثانية

وقد أخذ بهذا التعريف طائفة من الباحثين ، وإن اختلفت عباراتهم إلا أنها تلتقي حول هذا المفهوم فالأستاذ علي النجدي ناصف يعرف المدرسة بقوله « المدرسة طائفة من أولي العلم الواحد أو الفن الواحد تجمعهم وحدة أصوله ، ومناهج البحث فيه ، وإن تعددت أوطانهم ، واختلفت أجناسهم ، ومهما تنوعت شخصياتهم العلمية ، وتباعدت آراؤهم في الفروع والتفاصيل » .(٥)

وعرّفها الدكتور الأنصاري بقوله : « اتجاه له خصائص مميزة ينادي بها فرد أو جماعة من الناس ، ثم يعتنقها آخرون » .(٦)

على حين يعرفها الدكتور مهدي المخزومي بقوله : « فليست المدرسة إلا أستاذا مؤثرا وتلاميذ متأثرين ، وقد اجتمعوا على تحقيق غرض موحدّ ، نهجوا للوصول إليها منهجا » .(٣)

وقريب من هذا التعريف ما انتهى إليه الدكتور أحمد مختار عمر وهو قوله : « وجود جماعة من النحاة يصل بينهم رباط من وحدة الفكر والمنهج في دراسة النحو ، ولا بد أن يكون هناك الرائد الذي يرسم الخطة ويحدد المنهج ، والتابعون أو المريدون الذين يعتنقون خطاه ، ويتبنون منهجه ، ويعملون على تطويره والدفاع عنه » (٢)

وقد عرفها المستشرق جوتولد فايل في مقدمته للإنصاف بقوله « الاشتراك في وجهة النظر الذي يؤلف الجبهة العلمية ، ويربط العلماء بعضهم ببعض على رأي واحد » وقد أخذ بهذا التعريف محمد حسين آل ياسين في كتابه « الدراسات اللغوية عند العرب »(٣) ، حيث يقول : « المدرسة في المصطلح العلمي لفظ يطلق على جماعة من الدارسين تشترك في وجهة النظر ،

---

(١) انظر بحثه عن كتاب « المدارس النحوية » للدكتور شوقي ضيف في مجلة اللغة العربية في القاهرة ، الجزء (٢٥) ، سنة ١٣٨٩ هـ ١٩٦٩ م ص ١٨٦

(٢) أبو زكريا الفراء ص ٣٥٢

(٣) مدرسة الكوفة ص ٠

(٤) نظر كتابه « البحث اللغوي عند العرب » ص ٩٥ —

(٥) ص ٣٩٢

ويكون لها منهج خاص يؤلف منها جبهة علمية ، ويرتبط أفرادها برباط الرأي الموحّد » .

فهذه التعريفات في تحدي مفهوم المدرسة لم تشترط وجود هذه الجماعة التي يؤلف منها فكر واحد في مكان واحد ، بل قد تتعدد أماكنها مع اتحاد اتجاهاتها . وهذا ما جعل الدارسين يعارضون جعل المعيار الجغرافي أساسا لتقسيم العلوم إلى مدارس مختلفة ؛ لأن وجود جماعة في مكان واحد لا يكفي لتشكيل مدرسة ، وإنما المرشّح لأحقيتهم باسم مدرسة ليس وجودهم في مكان واحد ، وإنما اشتراكهم في خط فكري معيّن .(١)

ومن هؤلاء الدارسين الأستاذ الدكتور حسن عون ، الذي لا يرى تقسيم المدارس بأسماء أماكنها ، ويرى تسميتها بأسماء الأئمة الذين برزوا في هذا اللون من الدراسات ، وكان لهم أثر ظاهر ومجهود كبير ، فنقول : مدرسة سيبويه ، ومدرسة الزمخشري ، ومدرسة ابن مالك ، ومدرسة العصر الحديث . وقد طبّق هذا المفهوم في كتابه « تطور الدرس النحوي » .(٢)

وهناك فئة من الباحثين ساروا على نهج القدماء من جعل تعدد البيئة النحوية مدخلا إلى تعدد مدارس النحو ، ومن هؤلاء الأستاذ الدكتور شوقي ضيف في كتابه « المدارس النحوية » ، وغيره من الباحثين الذين مرّ ذكرهم . وقد انتقد الأستاذ علي النجدي ناصف الأستاذ الدكتور شوقي ضيف ، ورأى أنه لا ينبغي أن يكون لتعدد البيئة مدخل في معنى المدرسة ألبتة ؛ لأن المشاعر العليا أسمى من أن يحول دونها حدود أو قيود .(٣)

---

(١) انظر البحث اللغوي عند العرب ص ١٠١

(٢) انظر تطور الدرس النحوي ص ٤٩ ـ ٥٠ وانظر بحث الأستاذ علي النجدي ناصف السابق

(٣) راجع بحثه السابق ص ١٨٠

ثانيا : المدارس النحوية بين القبول والرفض .

الكتب التي ترجمت للنحاة تنقسم إلى ثلاثة أقسام :

١ ـــ قسم رتّب النحاة على أساس الطبقات ، كطبقات النحويين واللغويين للزبيدي ، ومراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي ، والفهرست لابن النديم .

٢ ـــ وقسم رتبهم على أساس تواريخ وفياتهم ، مثل نزهة الألباء لأبي البركات الأنباري ، وتهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني ، وشذرات الذهب لابن العماد .

٣ ـــ وقسم رتبهم على أساس الحروف الهجائية ، مثل إنباه الرواة على أنباه النحا للقفطي ، ووفيات الأعيان لابن خلكان ، ومعجم الأدباء لياقوت الحموي ، وبغية الوعاة للسيوطي .

فالقســم الأول يقوم منهجه على جمع البصريين في موضع ، والكوفيين في موضع آخر . وأما القسمان الثاني والثالث فكان أصحابهما ينبهون على أن هذا بصري ، وهذا كوفي ، أو هذا جمع بين النحوَيْن ، أو خلط النَّحْوَيْن .

وقد لاحظنا أن الزبيدي في طبقاته لم يفرد المدرسة البغدادية مستقلة ، وإنما ضم الذين عندهم ميل إلى البصريين إلى طبقات البصريين ، والذين عندهم ميل إلى الكوفيين إلى طبقات الكوفيين . على حين جعل ابن النديم في الفهرست « المذهب البغدادي » مذهبا مستقلا تحت عنوان « أسماء وأخبار جماعة من علماء النحويين واللغويين ممن خلط المذهبين » .[1]

وهكذا جرى الأقدمون على أن هناك مذهبا في النحو يسمى « المذهب البصري » ، ومذهبا آخر في النحو يسمى « المذهب الكوفي » كما ذكرت بعض مؤلفات الأقدمين أن هناك نحاة مصريين ونحاة أندلسيين .[2]

---

(١) الفهرست ص ٢٠ .

(٢) نظر طبقات الزبيدي ص ٢٠٣ ، ٢٥٣ .

قال أبو حيان في معرض الحديث عن الاستشهاد بالحديث « على أن الواضعين الأولين لعلم النحو ، المستقرئين الأحكام من لسان العرب ، كأبي عمرو بن العلاء ، وعيسى بن عمر ، والخليل بن أحمد ، وسيبويه من أئمة البصريين ، وكمعاذ ، والكسائي ، والفراء ، وعلي بن المبارك الأحمر (ت ١٩٤ هـ)[١] ، وهشام بن معاوية الضرير (ت ٢٠٩ هـ)[٢] من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك . وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين ، وغيرهم من نحاة الأقاليم ، كنحاة بغداد ، وأهل الأندلس » .[٣]

كما أشار ابن خلدون أيضا إلى هذه المذاهب ، فقال : « والتآليف في هذا الفن كثيرة ، وطرق التعليم مختلفة ، من البصريين والكوفيين ، والبغداديين ، والأندلسيين » [٤]

أما الباحثون المحدثون فقد تعددت آراؤهم في المدارس النحوية بين الإثبات والرفض ، فهناك طائفة منهم ترى أنه ليس هناك مدارس لغوية أو نحوية كوفية أو بصرية أو غيرها ، وإنما هناك مجموعة من الدارسين عاشت كل مجموعة في مدينة مختلفة عن المدينة الأخرى . فهي مدارس جغرافية ، لا مدارس علمية .[٥]

وعلى رأس هؤلاء الباحثين الأستاذ سعيد الأفغاني الذي يقول : « والدقة التي يؤيدها التاريخ والإمعان فيه ، وفي أقوال الكوفيين والبصريين ألا يكون مذهب بصري يقابله مذهب كوفي ، بل نزعة سماعية يقابلها نزعة قياسية وعلى ذلك الأساس يصح أن نعيد النظر في النحو وتاريخه ورجاله بهذا التصنيف الجديد ، بعد أن علمنا أن النزعتين تتمثلان على حقهما بالبصرة ، لا الكوفة » .[٦]

(١) انظر لترجمته طبقات الزبيدي ١٣٤ وإنباه الرواة ٢/٣١٣ ــ ٣١٧ والمزهر ٢/٤١٠ .

(٢) انظر لترجمته إنباه الرواة ٣/٣٦٤ ــ ٣٦٥ وبغية الوعاة ٢/٣٢٨ وهشام بن معاوية الضرير حياته ــ آراؤه ــ منهجه ــ رسالة ماجستير مخطوطة ص ٦ ــ ٦٢

(٣) خزانة الأدب ١/١٠ . والاقتراح في علم أصول النحو ص ٤٠ ــ ٤١

(٤) المقدمة ص ٢٩٤ طبعة الحلبي

(٥) دراسات في علم اللغة د. كمال بشر ص ٥٤

(٦) من تاريخ النحو ص ٧٣

ولكن الأستاذ سعيد الأفغاني لم يلتزم بهذه النتيجة التي توصل إليها في كتابه « من تاريخ النحو » ، وإنما جرى في هذا الكتاب على أن هناك مذهبا بصريا ومذهبا كوفيا ، ونحاة بصريين ونحاة كوفيين ونحاة بغداديين ، يقول : « إذ إن في المذهب الكوفي مسائل جيدات تختار على مثيلاتها في المذهب البصري[1] ، ومدرسة كوفية ، ومذهبا بغداديا ، ومدرسة أندلسية .[2]

وهناك بعض الباحثين تشكك في بعض المدارس النحوية . فهذه المدرسة الكوفية على الرغم من وضوح معالمها ومنهجها ، وعلى الرغم من تكرار اسمها عند ابن جني في الخصائص والمحتسب باسم (أهل الكوفة) تارة ، وباسم (الكوفيين) تارة أخرى ، وباسم (البغدادين) أحيانا[3] لم تخل من التشكيك في وجودها ومن الباحثين المتشككين الأستاذ الدكتور إبراهيم السامرائي ، الذي نفى أن يكون هناك مدرسة كوفية في النحو ، وقد اعتمد في رأيه على حقائق ، منها :

١ ــ أن الرؤاسي الكوفي لم يؤثر عنه شيء في النحو ، وكذلك معاذ الهراء .

٢ ــ أن الكسائي يعد من أصحاب القراءات ، وليس له كتابه في النحو .

٣ ــ أن ثعلباً الذي يعد من أشهر الكوفيين ليس له أيضا كتاب في النحو ، وأما « مجالسه » فإنها في نظره ألصق باللغة والأدب . والقليل منه شذرات في النحو . ومثل ذلك يقال في كتاب « الفصيح » .

وأدخل في هذا الحكم كلاً من النحاة المعدودين من الكوفيين ، كأبي بكر الأنباري ، صاحب كتاب « الأضداد » ، و« شرح القصائد السبع الطوال » ، « المذكر والمؤنث » ، وكابن السكيت ، صاحب كتاب « الألفاظ » ، وكتاب « أصلاح المنطق » ، وكأبي موسى الحامض صاحب كتاب « المذكر والمؤنث » ، فبحوث هؤلاء في نظره تدخل في صميم البحوث اللغوية .

---

(١) المصدر نفسه ص ٧٦
(٢) المصدر نفسه ص ٣٤ ، ٤١ ، ٩٣ ، ٩٥
(٣) الخصائص ١ : ٨ ، ٩٥ ، والمحتسب ٢٣٤

وقد انتهى إلى أن ما قيل « إن هناك آراء فما هي إلا آراء مختلفة في مهم بعض المسائل النحوية مما يعدّ أسلوبا جديدا في التفكير والبناء ، وليس نحو جديد في بناء متكامل ينخرط فيه عامة الأبواب النحوية » (١)

وإذا كانت معالم المدرسة الكوفية ومنهجها لم تظهر من خلال من ذكرهم الدكتور إبراهيم السامرائي ، فإن الباحث المدقّق لا ينكر أثر الفراء الواضح في المدرسة الكوفية أصولا وفروعا ، كما هو واضح أيضا في وضع مصطلحاتها ، وتحديد مدلولاتها ، بحيث يمكن أن نقول : إن معظم مصطلحات النحو الكوفي التي يعدّ مما يميزه عن النحو الكوفي هي من وضعه ، بل وصفته بعض المصادر القديمة بأنه أبرع الكوفيين وأعلمهم .(٢)

على حين ذكرت بعض المصادر ما يشير إلى أنه كان يقصد أن يؤسس مدرسة مستقلة في النحو ، حيث إنه لم يأبه لسيبويه ، ولم يعوّل عليه في كتابه « معاني القرآن » ويخيل لقارئ « معاني القرآن » أنه لم يقرأ لسيبويه . قال السيوطي : « وكان زائد العصبية على سيبويه ، والكتابُ تحت رأسه » (٣)

وقال عنه أبو الطيب اللغوي : « وكان الفراء يخالف الكسائيّ في كثير من مذاهبه ، وأما على مذاهب سيبويه فإنه يتعمّد خلافه حتى ألقاب الإعراب وتسمية الحروف » (٤)

ولكن هذا الرأي الذي توصل إليه الباحث هو امتداد لرأي بعض المستشرقين الذين تشككوا في وجود هذه المدرسة في الدرس النحوي ، بل تعداه إلى إنكار المدارس النحوية .

ومن هؤلاء المستشرقين « جوتولد فايل » في مقدمة الإنصاف ، حيث ذكر أن الاتجاه الكوفي الذي وجد مخالفا لاتجاه الخليل وسيبويه يرجع إلى تأثر

(١) انظر كتابه « النحو العربي نقد وتوجيه ص ٣٣ ، وكتابه « المدارس النحوية أسطورة وواقع » ص ٤٥ — ٤٦

(٢) انظر إنباه الرواة ٤ / ٧ ، ٢٠

(٣) بغية الوعاة ٢ / ٣٣٣

(٤) مراتب النحويين ص ١٤١

الكوفيين ، وعلى الأخفش الكسائي والفراء يونس بن حبيب البصري الذي كان له مذاهب خاصة وأقيسة ينفرد بها خالف فيها الخليل .

ثم انتهى « فايل » إلى : أنه لم يكن هناك مدرستان من ناحية التفكير اللغوي ، ولكنّ هناك أفرادا نشؤوا في البصرة وأفرادا نشؤوا في الكوفة ، وتتلمذ أفراد كل جهة على أفراد الفريق الآخر ، ثم خلص إلى وجود مذهب واحد ، وهو مذهب البصرة . يقول : « ومع عظيم الإجلال لمناقبهم (يعني الكوفيين) في غير ذلك من النواحي فإنهم لم يؤسسوا مدرسة نحوية خاصة » .[1]

ولكن جوتولد فايل ليس واضحا فيما ذهب إليه ، حيث ظهر من حديثه عن النحاة الكوفيين ، وعن النحو الكوفي الاعتراف بوجود مذهب كوفي يخالف في أصوله المذهب البصري . يقول : « فعلى حين كان أهل الكوفة يفسرون القرآن تفسيرا يلتزم الدقة في متابعة النص ، ظهر عند أهل البصرة ميل إلى إكراه النص القرآني على قبول معنى خاص ، والتمحل في حمله على مطابقة قواعدهم النحوية » . ويقول أيضا في حديثه عن الفراء : « بل يبدو عليه طابع من يؤسس فرقة ، أو مذهبا خاصا يختلف عن سيبويه اختلافا بيّنا » .[1]

أما المستشرق يوهان فك فقد اعترف صراحة بوجود مذهبين متميزين في النحو العربي ، هما مذهب البصرة ، ومذهب الكوفة . يقول : « كان لعلماء البصرة مذاهب معتمدة في القياس النحوي تختلف عن مذاهب الكوفيين ، كما سلك كل من القبيلين في تفسير الظواهر طريقا خاصا » .[2]

وقريب من هذا ما قاله بروكلمان ، حيث يقول : « وقد افترض العرب فيما بعد استنادا إلى روايات التاريخ إلى أن الخلاف كان قائما بين مذهبين لغويين ، هما مذهب البصرة ، ومذهب الكوفة ، وأن هذا الخلاف لم يسوّ إلا بعد أجيال عندما اندمج المذهبان وتوحّدا في مدرسة بغداد » .[3]

(1) انظر مقدمة الإنصاف ، طبعة أوربة

(2) العربية ليوهان فك ، ترجمة عبد الحليم النجار ، ص ٦١

(3) تاريخ الشعوب العربية ، طبعة بيروت ٢ / ٢٨

ولا نوافق هؤلاء الباحثين الذين أنكروا المدرسة الكوفية بحجة أن الآراء الكوفية عبارة عن آراء مختلفة في فهم بعض المسائل النحوية الفرعية . بل الذي يثبته الواقع التاريخي والبحث النحوي أن للكوفيين طابعهم العلمي الخاص . حيث كان لهم في الأصول التي تلقوها عن البصريين تغيير وتبديل ، وكان لهم زيادات وأصول جوهرية خالفوا فيها البصريين مما أدّى إلى الاختلاف في تفسير الظواهر أصولا وتطبيقا ومن أبرز هذه الأصول

١ ــ عدم التفرقة بين ألقاب الإعراب والبناء

٢ ــ الاختلاف في أصل المشتقات

٣ ــ الاختلاف في تقسيم الفعل ، حيث يرى الكوفيون أن الفعل ينقسم إلى ماض ومضارع ودائم ؛ لأنهم جعلوا الأمر جزءا من المضارع ، أو مقتطعا منه ، ويعنون بالدائم « اسم الفاعل » وأما البصريون فالفعل عندهم ينقسم إلى ماض ومضارع وأمر ، وأما اسم الفاعل فهو نوع من الأسماء [1]

٤ ــ الاختلاف في تفسير بعض الألفاظ والأدوات ، مثل (اللهم) ، و (لنْ) ، والضمائر : (أنت) ، و (هو) ، و (هي) ، و (الآن) . [2]

٥ ــ الاختلاف في المصطلحات النحوية ومدلولاتها ، مما سوف أعرض له عند الحديث عن خصائص المذهب الكوفي

وهناك طائفة من الباحثين تابع الزبيدي في طبقاته حيث نظم أفراد المدرسة البغدادية مع رجال المدرسة البصرية والكوفية على حسب اتجاهه وميوله . ومن هؤلاء الباحثين الأستاذ الدكتور عبد الفتاح شلبي ، حيث يقول « وما يذهب إليه بعض الباحثين من أن هناك مدرسة نحوية باسم مدرسة بغداد ، متميزة عن المدرسة البصرية والكوفية لا يتفق مع ما كان يراه الأقدمون الأولون من أصحاب التراجم والطبقات ، ثم لا يتفق كذلك مع نصوص العلماء الأقدمين ، فلم يكن هناك ــ فيما أرى ــ مدرسة بغدادية

(١) انظر الإنصاف مسألة ص ٣٨

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ٤٦٧ وما بعدها

قائمة بنفسها ، لها تعاليمها . غاية ما في الأمر أن رجالاً خلطوا بين المدرستين البصرية والكوفية فرأوا رأيا من هذه ، ورأيا من الأخرى » . واستدلّ على ذلك بأن أبا علي الفارسي وابن جني اللذين يعدّان من المدرسة البغدادية ينسبان نفسهما إلى البصريين ، وكثيرا ما يعبران بقولهما « أصحابنا » ، ويريدان بذلك أهل المدرسة البصرية .[1]

وقد شارك الدكتور عبد الفتاح شلبي كثير من الباحثين المحدثين ، ومن هؤلاء الأستاذ علي النجدي ناصف ، والدكتور فاضل السامرائي ، والدكتور طارق الجنابي ، والدكتور محمد حسين آل ياسين . وقد استدلّ هؤلاء بأدلة ، منها :

١ ــ ليس هناك خلاف بين نحو المذهب البغدادي والنحويّين : البصري والكوفي كالخلاف الذي نراه بين المدرستين البصرية والكوفية في المناهج .[2]

٢ ــ إن لكل مدرسة أسسا تقوم عليها من حيث قبول الرواية أو رفضها ، ومن حيث القياس والسماع ، وعمّن تأخذ من القبائل ومن تدع ، كما هي أسس المدرستين البصرية والكوفية . وهذا مالا يتحقق في المدرسة البغدادية .

٣ ــ إن لكل مدرسة من المدرستين البصرية والكوفية مصطلحات نحوية خاصة بكل مدرسة ، وهذا مالا يتحقق أيضا في المدرسة البغدادية .

٤ ــ إنّ لكل مدرسة من المدرستين مسائل خلافية ذكرتها كتب الخلاف ، وليس للمدرسة البغدادية مسائل خلافية تذكر ، ما عدا مسائل هي عبارة عن موافقة للبصريين أو الكوفيين .[3]

---

(١) انظر كتاب « أبو علي الفارسي » ، د . عبد الفتاح شلبي ، طبع نهضة مصر ، ص ١٠٦ و ٤٤٥ ، وانظر الخصائص ٢/١٣٧ وسر صناعة الإعراب ، طبعة الحلبي ١/٢٦٧

(٢) انظر نقد كتاب « المدارس النحوية » لشوقي ضيف بقلم الأستاذ علي النجدي ناصف ، مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة ، الجزء (٢٢) ، ص ١٨١

(٣) انظر كتاب « الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري » . د . فاضل السامرائي ، ص ٣١٤ وما بعدها

٥ ــ إن القدماء أطلقوا على منهج البصريين اسم المذهب ، ومثله مذهب الكوفيين ، وهم يقصدون بهذا الاسم ما يقصد بالمدرسة ، ولكنهم أطلقوا على تلاميذ المبرد وثعلب « الجماعة الذين خلطوا المذهبين » ، ولم يطلقوا عليهم اسم المذهب وعياً منهم لطبيعة هذا المنهج .[1]

٦ ــ إنه لو كانت دعوى الانتقاء من آراء المدرستين والمزج بينهما تشكل منهجا خاصا في النحو لافترضنا أن الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة (ت ٢١٥ هـ) واحد من متقدمي نحاة مدرسة بغداد ؛ لأنه عاش في بغداد ، واتصل بالكسائي ، شيخ المدرسة الكوفية ، وقد تابع الكوفيين في خمسين مسألة[2] ، وقد خالف سيبويه في مسائل كثيرة ، ولم يقل أحد إن الأخفش الأوسط بغدادي ، وإذا خالف المبرد سيبويه وتتبع كلامه في « مسائل الغلط » فلا يعني هذا أن المبرد بغدادي .[3]

وما قيل عن المدرسة البغدادية فإنه ينطبق تماما على بقية المدارس النحوية الأخرى ، كالمدرسة الأندلسية ، والمدرسة المصرية ؛ لأن هاتين المدرستين لا يخرجان عن كونهما نسخة مكررة لنحو بغداد ، القائم على الانتقاء والاختيار والمزج .

فقد رأى عدد من الباحثين أنه ليس هناك مدارس أخرى كالأندلسية والمصرية والشامية . ومن هؤلاء الباحثين الأستاذ علي النجدي ناصف[4] ومنهم الأستاذ طه الرواوي ، إلا أنه اعترف بوجود مدرسة في الأندلس ، ولم يعترف بوجود مدرسة في مصر .[5] ويرى أن مذهب البغداديين مرجعه إلى الكوفيين ، ومذهب الأندلسيين مرجعه إلى البصرة .[6]

(١) الدراسات اللغوية عند العرب ، د . محمد حسين آل ياسين ، ص ٣٩٢
(٢) المدارس النحوية ص ٣٣
(٣) انظر كتاب « ابن الحاجب النحوي » ، آثاره ومذهبه ، د . طارق الجنابي ، دار التربية للطباعة والنشر والتوزيع ، بغداد ص ١٧
(٤) انظر بحثه السابق ص ١٨١
(٥) انظر البحث اللغوي عند العرب ، د . أحمد مختار عمر ، ص ٩٦
(٦) انظر بحثه بعنوان « نظرة في النحو » ، مجلة المجمع العلمي بدمشق . المجلد ١٤ . ج ٩ ــ ١٠ . ص ٣١٨

وأما الدكتور عبد العال سالم مكرم فعلى الرغم من أنه قام بدراسة باسم « المدرسة النحوية في مصر والشام » إلا أنه لم يجزم بإطلاق مصطلح « مدرسة » على المنهجين في كتابه « القرآن الكريم وأثره في الدراسة النحوية » ، حيث يقول : والواقع أن إطلاق اسم (مدرسة) على حركة النحو في مصر والشام فيه تجوز ، إذا اعتبرنا وحدة الهدف ووحدة الأصول ووحدة المقاييس ووحدة المنهج ؛ لأن هذه الحركة كانت تتعدد فيها المناهج ، وتختلف الأصول ، وتتباين المقاييس . ولكن يشفع لي في إطلاق اسم المدرسة على هذه الحركة أن حركة النحو في البصرة أو الكوفة لم تقم على اطراد المنهج ، أو وحدة في الهدف . فقد اضطربت الأصول في كل مدرسة ، واختلف النحاة فيما بينهم .[1]

ثم انتهى إلى أن اتجاهات النحو في مدرسة مصر والشام تتجه وجهتين :

الأولى : وجهة متأثرة بالنحو البصري بمقاييسه وأصوله وعلله وفروعه ، وهذه يمثلها ابن الحاجب .

الثانية : وجهة لا تنكر النحو البصري ولا تنكر النحو الكوفي ، لكنها مع ذلك لا تنكر نفسها ، ولا تنكر أن لها رأياً في هذه المشكلات .[2]

وهذه النتيجة التي انتهى إليها تدل على أن منهج هذه المدرسة قائم على الانتخاب والاختيار من المدرستين ، ولم يكن لها أصول ومناهج تختلف عن أصول المدرستين البصرية والكوفية .

وإذا دققنا النظر فى الأوصاف التي يطلقها القدماء على الدراسات النحوية غير البصرية والكوفية وجدناها لا تخرج عن وصف هذه الدراسات أو الدارسين بأنهم خلطوا المذهبين أو النَّحْوَيْن ، أو مزجوا بينهما . وهذا يدعونا إلى أنه ليس هناك خلاف بين هذا النحو والنحوَيْن الآخرين خلافاًلمانراه من

---

(١) القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية ص ١٧٩

(٢) المرجع السابق ص ١٧٩

الفروق بين منهجي البصرة والكوفة ، وهذا ينتهي بنا إلى القول بأنه ليس في النحو العربي إلا مدرستان ، أو مذهبان فقط هما مذهبا البصرة والكوفة .

وسوف تخصص الفصول التالية لدراسة مصادرهما وخصائص منهجهما في الدرس النحوي .

الفصـل الثاني

مصـادر المدرسـة البصريـة

المصدر الأول : السماع عن القبائل المعتد بها في الفصاحة :

لقد كان من معايير الفصاحة التي أخذ بها نحاة البصرة الأوائل خلوص اللغة من التأثيرات الخارجية ؛ ولذلك حرصوا على وضع ضوابط دقيقة في المادة اللغوية التي بنوا عليها قواعدهم . والذي دعاهم إلى ذلك أمران :

الأول : خشيتهم أن تبتعد اللغة العربية عن خصائصها المعروفة عند نزول القرآن الكريم ، مما يؤدي إلى ظهور لغة ثانية ذات خصائص مغايرة للغة الأولى .

الثاني : الخوف من دخول سيل عارم من الألفاظ الأعجمية إلى اللغة العربية ، مما يبعدها عن خصائصها وعروبتها .

ولتحقيق هذه الغاية جدّوا في الوصول إلى وضع ضوابط محكمة في الأخذ عن القبائل ، وقد توصلوا إلى مبدأين مُهمَّين ، هما :

١ ــ عدم الاختلاط والبعد عن منافذ الدخيل .

٢ ــ التوغل في البداوة .

وهذا دعاهم إلى تحديد عصر الاستشهاد ، وتحديد القبائل التي تؤخذ عنها اللغة . وهذا التصنيف الزماني والمكاني كان دافعهما هو التأكد من سلامة لغة المحتج بهم . وعدم تطرق الفساد إلى ألسنتهم .

أما من حيث التصنيف الزماني فقد قبلوا الاحتجاج بأقوال عرب الجاهلية وفصحاء الإسلام حتى منتصف القرن الثاني الهجري سواء أسكنوا الحضر أم البادية .

وأما الشعراء فقد صنفوهم إلى أربع طبقات : جاهليين لم يدركوا الإسلام ، ومخضرمين أدركوا الجاهلية والإسلام ، وإسلاميين لم يدركوا الجاهلية ، ومُحْدَثِين . فأخذوا بأقوال الطبقة الأولى والثانية . واختلفوا في الأخذ عن الطبقة الثالثة . أما الطبقة الرابعة ، وهم المحدثون ، فلم يعتمدوا على

كلامهم .[1] وسوف نتكلم عن ذلك بتفصيل عند المصدر الثالث من مصادر البصريين ، وهو « الشعر » .

وأما الأخذ عن البادية فقد استمر العلماء يدوّنون لغاتهم حتى فسدت سلائقهم في القرن الرابع الهجري ، على الرأي السائد في التحديد الزماني للاحتجاج عند القدماء من النحاة واللغويين ، والذي يبدو واضحاً في مؤلفاتهم ، ككتاب سيبويه وما بعده من مؤلفات .

وبهذا يتمثل التحديد الزماني في اعتبار منتصف القرن الثاني نهاية للاحتجاج من فصحاء الحواضر وشعرائها . وأما بالنسبة للبادية فإن منتصف القرن الرابع ، أو ربعه الأخير هو آخر الاحتجاج بلغة أبنائها . وهو ما أشار إليه ابن جني الذي عاش في القرن الرابع الهجري (ت ٣٩٢ هـ) ، حيث ذكر أن لغة البادية قد أصابها الاختلال والفساد ، وأنه ينبغي التوقف عن الاحتجاج بها .[2]

وفي وقتنا الحاضر اتخذ مجمع اللغة العربية بالقاهرة قرارا بتحديد الزمان في الحاضرة والبادية ، وهذا القرار هو « أن العرب الذين يوثق بعربيتهم ، ويستشهد بكلامهم هم عرب الأمصار إلى نهاية القرن الثاني ، وأهل البدو من جزيرة العرب إلى آخر القرن الرابع » .[3] وحجة المجمع في ذلك تتلخص في أمرين ، هما :

الأول : أن العربية ظلت سليمة في بوادي العرب حتى نهاية القرن الرابع ، وفي حواضرها حتى نهاية القرن الثاني .

الثاني : أن ما ظهر من اللحن خلال تلك الفترة ضئيل يسير يمكن الإغضاء عنه .[4]

وأما من حيث التصنيف المكاني فالأساس الذي يقوم عليه هو قربه أو بعده عن الأعاجم . فالقبائل البعيدة عن مجاورة الأعاجم هي المعتمدة في النقل عنها .

(١) خزانة الأدب ١/ ٢٠ وانظر من تاريخ النحو لسعيد الأفغاني ص ١٩

(٢) الخصائص ٢/ ٥

(٣) انظر مجلة المجمع ، الجزء الأول ص ٢٠٢ ، واللغة والنحو ، عباس حسن ص ٢٤

(٤) اللغة والنحو ص ٢٤

فلم يأخذوا إلا عن القبائل التي في قلب جزيرة العرب البعيدة عن السواحل ومخالطة الأعاجم . « وهذه الخصلة في طبيعة الاستقراء تدل على سلامة الدراسة اللغوية التي قام بها نحاة البصرة الأوائل ، كما تدل على وجه كبير من وجوه الشبه بين مناهجهم ومناهج المعاصرين الذين يجعلون في اللغة المحكية مصدرهم المُهِمّ ، ويجعلون اللغة المدونة ثانوية ، أو مساعدة ليس غير » .[1]

وقد نبّه ابن جني على أهمية هذا المبدأ ، وهو أن اختلاط العرب بغيرها من الحواضر يترتب عليه فساد لغتها ، يقول في (باب ترك الأخذ عن أهل المدر كما أخذ عن أهل الوبر) : « وعلة امتناع ذلك ما عَرَضَ للغات الحاضرة وأهل المدر من الاختلاط والفساد والخطل ، لو عُلم أن أهل مدينة باقون على فصاحتهم ، ولم تعترض شيء من الفساد للغتهم ، لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر ... »[2]

كما نبّه عليه أيضا الجاحظ ، حيث يقول : « ومتى وجد النحويون أعرابيا يفهم هذا (يعني اللحن) وأشباهه بَهْرَجُوه ، ولم يسمعوا منه ؛ لأن ذلك يدل على طول إقامته في الدار التي تفسد اللغة ، وتنقص البيان ؛ لأن تلك اللغة إنما انقادت ، واستوت ، واطّردت ، وتكاملت بالخصال التي اجتمعت لها في تلك الجزيرة ، وفي تلك الجيرة » .[3]

فالاختلاط يؤثر في فصاحة العربي ، ولو كان من القبائل التي يحتج بها . قال النحوي اللغوي أبو علي إسماعيل بن القاسم البغدادي القالي (ت ٣٥٦[4] في أماليه : « حدثنا أبو بكر بن دريد ، حدثنا أبو حاتم عن الأصمعي عن أبي عمرو بن العلاء قال : لقيت أعرابيا بمكة ، فقلت : ممن أنت ؟ قال : أسدي ، قلت : ومن أيهم ؟ قال : نمري ، قلت : من أي البلاد ؟ قال : من عمّان ، قلت : فأنى لك هذه الفصاحة ؟ ... » . والذي أخل بفصاحة هذا الأعرابي مع انتمائه لقبيلة أسد ، إحدى القبائل المعتد بها هو أنه من سكان السواحل ، وهم ليسوا أهل فصاحة .

(١) أصول النحو العربي ، د . محمد خير الحلواني ص ٣١
(٢) الخصائص ٢/٥
(٣) البيان والتبيين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ٩١/١
(٤) انظر ترجمته طبقات الزبيدي ١٢١ و ١٨٥ ــ ١٨٨ وإنباه الرواة ٢٣٩/١ ــ ٢٤٤ وبغية الوعاة ٤٥٣/١

على حين كان عدم الاختلاط هو المرشّح للاعتداد بلغة أهل العكوتين في اليمن مع تأخرهم عن زمن الاحتجاج . والسر في ذلك ، كما قال ياقوت الحموي في معجم البلدان ، هو أن « أهلها باقون على اللغة العربية من الجاهلية إلى اليوم ، لم تتغير لغتهم بحكم أنهم لم يختلطوا بغيرهم من الحاضرة في مناكحتهم ، وهم أهل قرار ، لا يظعنون عنه ، ولا يخرجون منه ، وأنهم لا يسمحون للغريب أن يقيم عندهم أكثر من ثلاث ليال خوفا على لسانهم ».[1]

وقد اعترض على هذا المبدأ بقبيلة « قريش » ، وهي مقيمة في الحجاز ، وهي مدينة كبرى ، كانت مركز الاتصال التجاري بين أمم شتى ، وهي أيضا تشتغل بالتجارة ، والتجارة تتطلب الاختلاط بأجناس مختلفة ، والاتصال بلغات هذه الأجناس ، ومع ذلك أجمع علماؤنا العالمون بكلام العرب والرواة لأشعارهم ، والعلماء بلغاتهم على أنها أفصح العرب .

قال أحمد بن فارس : « أجمع علماؤنا بكلام العرب والرواة لأشعارهم ، والعلماء بلغاتهم وأيامهم ومحالهم أن قريشا أفصح العرب ألسنة وأصفاهم لغة ».[2]

وقد سأل معاوية يوماً : من أفصح الناس ؟ قال قائل : قوم ارتفعوا عن لخلخانية الفرات ، وتيامنوا عن كشكشة تميم ، وتياسروا عن كسكسة بكر ، ليست لهم غمغمة قضاعة وطمطمانية حمير . قال : من هم ؟ قال : قريش .[3]

وقد أجاب الأستاذ أحمد أمين عن هذا الاعتراض بقوله : « إن سلامة اللغة من دخول الدخيل فيها أمر غير الفصاحة ، وإن سلامة اللغة كانت في بني سعد خيرا مما هي في قريش ؛ لأنهم أهل وبر ، وأبعد عن التجارة ، وعن الاختلاط بالناس ، وعلى عكس من ذلك قريشٌ ، فهم أهل مدر ، وكثير منهم كان يرحل إلى الشام ومصر وغيرهما ويتاجر مع أهلها ، ويسمع لغتهم ، فهو من ناحية سلامة اللغة ينطبق عليهم ما نطبق على غيرهم ممن خالط الأمم الأخرى .

---

(١) معجم البلدان انظر حديثه عن العكوتين.

(٢) الصاحبي في فقه اللغة ، أحمد بن فارس ، تحقيق السيد صقر ص ٣٣

(٣) البيان والتبيين طبعة الرحمانية ٣/١٣٣

ولكنهم من ناحية الفصاحة فصحاء ، وأعني بالفصاحة قوة التعبير عما في نفوسهم » .[1]

وقد وصف سيبويه اللسان الحجازي بأنه الأول والأقدم . قال سيبويه عند حديثه عما كان من الأفعال والأسماء على وزن (فَعالِ) : « وأما ما كان آخره راء فإن أهل الحجاز وبني تميم فيه متفقون ، ويختار بنو تميم فيه لغة أهل الحجاز ، كما اتفقوا في (يرى) ، والحجازية هي اللغة الأولى والقُدمى » .[2]

وأما أن يكون التوغل في البادية ، أو في البداوة علامة الفصاحة فلأن لغة البدو لغة محكية موروثة إرثاً عفويا ، لا يحتاج معه لأية ضوابط ؛ لا من الناحية الاشتقاقية ، ولا من الناحية الدلالية ، ولا من الناحية التركيبية .[3] لأن النحاة كانوا يتصورون أن إتقان اللغة مرجعه إلى الوراثة ، ولم يكونوا يدركون كما يدرك المحدثون أن إتقان أي لغة عملية مكتسبة لا أثر للوراثة أو الجنس فيها .

ولكنّ النحاة البصريين الأوائل كانوا أذكياء بارعين حين اشترطوا التوغل في البداوة ؛ لأن البداة قد عرف عنهم التمسك بلغاتهم ، وقلمّا يَدَعُونها إلى غيرها . وأما أهل الحضر فإنهم لا ينفكون يتأثرون بكل طارىء .[4] جاء في خصائص ابن جني « وليس أحد من العرب الفصحاء إلا يقول إنه يحكي كلام أبيه وسلفه يتوارثونه آخر عن أول ، وتابع عن مُتّبِع ، وليس كذلك أهل الحضر ؛ لأنهم يتظاهرون بينهم أنهم قد تركوا ، أو خالفوا كلام من ينتسب إلى اللغة العربية الفصيحة ، غير أن كلام أهل الحضر مضاهٍ لكلام فصحاء العرب في حروفهم ، وتأليفهم ، إلا أنهم أخلّوا بأشياء من إعراب الكلام الفصيح . هذا رأي أبي الحسن ، وهو الصواب » .[5]

ويقول أبو نصر محمد بن محمد بن طَرْخان الفارابي الفيلسوف (ت٣٣٩هـ)[6] : « ولمّا كان مكان البرّية في بيوت الشعر ، أو الصوف

(١) ضحى الإسلام ، ط الأولى سنة ١٩٣٥ ، الجزء الثاني ص
(٢) الكتاب ٣/٢٧٨ و ٤/٤٧٣
(٣) في اللهجات العربية ، د. إبراهيم أنيس ص ٢٤٢
(٤) انظر أصول النحو العربي ، د. محمد خير الحلواني ص ٤٥
(٥) الخصائص ٢/٢٩
(٦) انظر لترجمته وفيات الأعيان ٥/١٥٣ ــ ١٥٧ والعبر للذهبي ٢/٢٥١

والخيام والأخبية من كل أمة أجفى وأبعد من أن يتركوا ما قد تمكّن بالعادة فيهم ، وأحرى أن يحصّنوا نفوسهم عن تخيل حروف سائر الأمم وألفاظهم ، وألسنتهم عن النطق بها ، وأحرى ألا يخالطهم من الأمم للتوحّش والجفاء الذي فيهم ، وكان مكان المدن والقرى وبيوت المدر فيهم أطبع ، وكانت نفوسهم أشد انقيادا للنطق بما لم يتعوّدوا كان الأفضل أن تؤخذ لغات الأمة عن سكان البراري منهم ، متى كانت الأمم فيهم هاتان الطائفتان » .(1)

وهذا يدل على وعي النحاة الأوائل وفهمهم لتطور اللغة وتأثرها إذا اختلطت بلغات مجاورة فتتأثر بها في التعريب والترجمة والصوغ القياسي والارتجالي ، ولذلك عدّوا لغة البداوة هي القدوة المثلى ، والنموذج الرفيع .(2) ولذلك إذا أرادوا أن يخلعوا على شخص أبلغ عبارات التقريظ التي توسم بها لغته وصفوه بكونه ينطق كما ينطق البدوي .

ومن ثم تراهم يحتكمون إلى الأعراب الأجلاف في مسائل اللغة . ويظهر ذلك جليًّا في تلك المناظرات اللغوية التي تعقد في مجالس الملوك والأمراء ، حيث يكون الحكم فيها عند الاختلاف هم الأعراب الوافدون من البادية . ومن هنا فاخر البصريون بذلك فقالوا : إنما أخذنا نحن اللغة عن حَرَشَة الضباب وأَكَلَة اليرابيع ، وهؤلاء أخذوا اللغة عن أهل السواد أصحاب الكواميخ وَأَكَلَة الشواريز » .(3)

وقد افتخر أبو عبيدة معمر بن المثنى بعربية من اخذ عنهم . فقد روى أبو حاتم السجستاني أن أبا عمر الجرمي قال لأبي عبيدة : عمَّنْ أخذت هذا يا أبا عبيدة ؟ فإن هذا خلاف تفسير الفقهاء ، فقال لي : هو تفسير الأعراب البوّالين على أعقابهم ، فإن شئت فخذ ، وإن شئت فذر .(4)

---

(1) كتاب الحروف والألفاظ لأبي نصر الفارابي ، تحقيق محسن مهدي ، سنة ١٩٦٩ م ص ١٤٦

(2) انظر العربية ، يوهان فك ، ص ١٣ و ١٠٩

(3) أخبار النحويين البصريين ص ٩٩ والفهرست ص ٩٢ ، وحرش الضب : صيده . وذلك أن يحك الجحر الذي هو فيه فيظنه الضب ثعبانا فيخرج ذنبه . واليربوع حيوان صغير على هيئة الجرذ الصغير وذنبه طويل ينتهي بخصلة من الشعر قصير اليدين طويل الرجلين . والكامخ : ما يؤتدم به والشواريز جمع شيراز ، وهو اللبن الرائب .

(4) طبقات الزبيدي ص ١٧٦

كما روي عن أبي عمرو بن العلاء أنه ما كان يأخذ لغته إلا من أشياخ العرب حَرَشَة الضباب في البلدان الكلدات ، وجفاة الكمأة في مغاني البداة .[1]

وللمبدأ نفسه ، وهو التوغل في البداوة ، رفض الأصمعي الاحتجاج بشعر ذي الرمة في قوله للمرأة « زوجة » ، بدلا من « زوج » ، معللاً ذلك بقوله : « لأنه أكل البقل والمملوح في حوانيت البقالين حتى بشم » .[2] وكذلك بشعر الكميت معلّلا ذلك بقوله : « الكميت جُرْمُقاني من أهل الموصل ليس بحجة » .[3]

ولتحقيق هذين الضابطين ــ وهما التوغل في البداوة ، والبعد عن الاختلاط والاتصال بسكان الحواضر والأرياف ــ توصل النحاة البصريون الأوائل إلى تعيين القبائل التي يعتد بالأخذ عنها والقبائل التي لا يؤخذ عنها .

فالقبائل التي يؤخذ عنها هي : قيس ، وتميم ، وأسد ، وهذيل ، وبعض كنانة ، وبعض الطائيين .

وأما القبائل التي لم يؤخذ عنها فهي :

١ ــ لخم وجذام ، لمجاورتهم أهل مصر والنبط .

٢ ــ قضاعة وغسّان وإياد ، لمجاورتهم أهل الشام وأكثرهم نصارى يقرؤون في صلاتهم بغير العربية حيث يقرؤون بالعبرانية .

٣ ــ تغلب والنّمر ، لمجاورتهم اليونان .

٤ ــ بكر ، لمجاورتهم للنبط والفرس .

٥ ــ أهل اليمن ، لمخالطتهم الحبشة والهند .

٦ ــ بنو حنيفة وسكان اليمامة ، وثقيف وسكان الطائف ، لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم .

٧ ــ عبد القيس ، لأنهم كانوا سكان البحرين .

٨ ــ حاضرة الحجاز ، لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدؤوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم ففسدت ألسنتهم .

---

(١) رسالة الغفران لأبي العلاء المعري ، تحقيق عائشة عبد الرحمن ، الطبعة الثانية ، ص ١٦٩

(٢) الموشح ص ٣٨٣ ــ ٣٨٤

(٣) المزهر ٢ : ٣٤

هذه هي القبائل التي أخذ النحاة عنهم ، والقبائل التي لم يؤخذ عنها ، كما ذكر ذلك أبو نصر الفارابي في كتابه « الألفاظ والحروف »[١] .

وقد نص أبو نصر الفارابي على أن النحاة لم يأخذوا عن قبيلة قضاعة ، مع أننا نجد سيبويه قد استشهد بشعر تسعة شعراء من قضاعة[٢] . كما ذكر أنهم لم يأخذوا عن ثقيف ، وقد استشهد سيبويه أيضا بشعر أبي محجن الثقفي[٣] ، والحارث بن كلدة الثقفي[٤] ، وأمية بن أبي الصلت الثقفي[٥] ، ويزيد بن الحكم الثقفي[٦] . كما ذكر أيضا أنهم لم يأخذوا من بكر وتغلب ، وقد استشهد سيبويه بعدد من شعراء بكر وتغلب . وقد ذكر أيضا أنهم لم يأخذوا عن إياد ، وقد استشهد سيبويه ببيت من شعر أبي دؤاد الإيادى .[٧]

ولعلّ مراد أبي نصر الفارابي القبائل التي أخذ عنها الشعر والنثر معا ، على حين أخذوا الشعر فقط من القبائل الأخرى . ويؤيد هذا أننا لا نجد سيبويه يستشهد بنثر هذه القبائل التي ذكرها الفارابي .[٨] ثم إن شعر هذه القبائل قد رواه سكان نجد والحجاز ، ثم إن للشعر لغة خاصة خاصة تعلو على اللهجات المحلية . وتنسج من لغات القبائل الفصيحة .[٩]

وقد بذل البصريون الأوائل جهدا مُضْنياً في النقل عن هؤلاء الفصحاء الذين انطبقت فيه شروط الفصاحة . فانتشر العلماء في بوادي نجد والحجاز . ومنهم الخليل بن أحمد الفراهيدي ، فقد سأله الكسائيّ : من أين أخذت علمك هذا ؟ فقال : من بوادي الحجاز ونجد وتهامة .[١٠] وقد دوّن الخليل ما يقرب من عشرين رطلا .[١١]

---

(١) كتاب الألفاظ والحروف ص ١٤٨ والاقتراح ص ٥٦ والمزهر ٢١٢/١

(٢) انظر شواهد الشعر في كتاب سيبويه ص ٩٩ و ٣٠٠ و ٣٠١

(٣) الكتاب ٤٢٧/١ و ٢٨٦/٢

(٤) المصدر نفسه ٨٨/١ و ١٣٠

(٥) المصدر نفسه ٣٢٦/١ و ١٠٩/٢ و ٣١٥ و ٧٢/٣ و ١٥١

(٦) المصدر نفسه ٣٧٣/٢ ـــ ٣٧٤

(٧) المصدر السابق ٦٦/١ ، وانظر شواهد الشعر في كتاب سيبويه ، خالد عبد الكريم ص ٢٩٩ وما بعدها .

(٨) شواهد الشعر في كتاب سيبويه ص ٣٠٢

(٩) أصول النحو العربي ، د . محمد خير الحلواني ص ٥٩

(١٠) بغية الوعاة ١٦٣/٢

(١١) تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني ١٦٤/٣

وهذا اللغوي البصري أبو زيد سعيد بن أوس الأنصاري (ت ٢١٥ هـ) ذكر في مستهل كتابه « النوادر » قوله : « ما كان فيه من شعر القصيد فهو سماعي عن المفضل بن محمد الضبي (اللغوي الكوفي المتوفى سنة ١٦٨ هـ)[١] . وما كان من اللغات وأبواب الرجز فذلك سماعي عن العرب » .[٢]

وقد فضل أبو زيد الأنصاري على أبي عمرو بن العلاء ، ويونس بن حبيب لسلامة لغة من نقل عنهم من العرب الذين يعتمد عليهم . جاء في الاقتراح : « قال أبو المنهال : أئمة البصرة في النحو وكلام العرب ثلاثة : أبو عمرو بن العلاء ، وهو أول من وضع أبواب النحو ، ويونس بن حبيب ، وأبو زيد الأنصاري ، وهو أوثق هؤلاء كلهم وأكثرهم سماعا عن فصحاء العرب . سمعته يقول : ما أقول : قالت العرب إلا إذا سمعته من عُجُز هوازن ، وفي رواية : إلا إذا سمعته من هؤلاء : بكر بن هوازن ، وبني كلاب ، وبني هلال ، أو من عالية السافلة ، أو من سافلة العالية ، وإلا لم أقل : قالت العرب » .[٣]

ويريد بعالية السافلة وسافلة العالية ما بين نجد وجبال الحجاز ، حيث قبائل أسد وتميم وبعض قبائل قيس .

وقد نبّه الجاحظ على فصاحة هؤلاء حيث قال : « وأما حروف الكلام فإن حكمها إذا تمكنتْ في الألسنة خلاف هذا الحكم . ألا ترى أن السِّنْدِيّ إذا جُلِبَ صغيرا فإنه لا يستطيع إلا أن يجعل الجيم زايا ، ولو أقام في عليا تميم وسفلى قيس ، وبين عُجُز هوازن خمسين عاما » .[٤]

ومنهم أيضا أبو عمرو بن العلاء الذي يروى أن كتبه في النقل عن العرب الفصحاء قد ملأت بيتا له إلى قرب السقف .[٥] وقد جاور البدو أربعين سنة ، مع العلم أن الكسائي من الكوفيين لم يقم في البادية إلا أربعين يوما .[٦]

---

(١) انظر لترجمته طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص ١٩٣ وإنباه الرواة ٣/٢٩٨ — ٣٠٥

(٢) النوادر في اللغة لأبي زيد ، الطبعة الكاثوليكية ، بيروت ، سنة ١٨٩٤ م ص ٢٢١

(٣) الاقتراح ص ٢٠٧

(٤) البيان والتبيين ، تحقيق حسن السندوبي ، طبعة مصطفى الحلبي ، ط ٢ ، سنة ١٣٥١ هـ/١٩٤٨ ١/٧٣

(٥) وفيات الأعيان ٣/٤٦٦

(٦) مجالس العلماء للزجاج ، طبعة حكومة الكويت ص ١٧١

وهذا يونس بن حبيب يذهب إلى البادية ويعود ليجلس في موضع الخليل بن أحمد .

ولم يكتف النحاة البصريون الأوائل بهذا المنهل الصافي ، بالنقل عن قبائل العرب الفصحاء ، بل نهلوا من منابع أخرى رأوا أنها يتحقق فيها سلامة اللغة . ومن هذه المصادر غير ماسبق .

أولا : أعراب الحاضرة الذين كانوا يجاورونهم على مشارف الصحراء ، أو الذين استوطنوا البصرة . ومن هؤلاء الأعراب ــ كما ذكر ابن النديم ــ أبو الجاموس ثور بن يزيد الذي كان يقصد البصرة على آل سليمان بن علي ، وأبو خيرة نهشل بن زيد ، وهو من بني عدي ، وأبو شبل العقيلي الذي وفد على الرشيد واتصل بالبرامكة ، وأبو مسحل ، أو أبو محمد عبد الرحمن بن حريش الذي قدم بغداد على الحسن بن سهل ، وقد ناظره الأصمعي وأخذ عنه ، وأبو مَهْدِية ، وأبو ثروان العكلي ، وأبو ضمضم الكلابي ، وغيرهم كثير .[1]

وأما القبائل التي استوطنت البصرة فهي كثيرة ، حيث بلغت ما يقرب من (١٩٢) قبيلة . وقد حافظت هذه القبائل على عاداتها ولغتها .[2] وقد كان لهم رؤساء أشبه برؤساء القبائل في الجاهلية في السيادة على قبائلهم ، والتفاف الناس حولهم ، والخضوع لإشاراتهم في السلم والحرب ، ووقوف الشعراء ببابهم يتغنون بمدحهم ، وينشدون مفاخرهم ، كالأحنف بن قيس ، سيد تميم ، والحكم بن المنذر بن الجارود ، سيد عبد القيس ، ومالك بن مسمع ، سيد بكر ، وقتيبة بن مسلم ، سيد قيس .[3]

ثانيا : الأعراب الذين كانوا يفدون إلى سوق المربد بالبصرة الذي يعد بمثابة سوق عكاظ في الجاهلية . فقد كان يفد إلى سوق المربد فصحاء الأعراب بضائعهم ليبيعوها ويشتروا ما يحتاجون إليه ، وكان نحاة البصرة يشافهونهم ، ويأخذون عنهم . ولكنهم لا ينقلون عنهم إلا بعد التثبت من سلامة لغتهم ، ولذلك نرى كثيرا من اللغويين يختبرونهم قبل الأخذ عنهم . فقد نقل عن أبي

(١) الفهرست لابن النديم ص ٦٧ و ٦٨ و ٦٩ و ٧١

(٢) انظر التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة ، د . صالح العلي ، ط الأولى ، بغداد سنة ١٩٥٣ م ، ص ١٨٢

(٣) فجر الإسلام ٢١/١

عمرو بن العلاء أنه سأل أبا خيرة : كيف تقول : استأصل الله عرقاتهم ؟ ففتح أبو خيرة التاء ، فقال له أبو عمرو : هيهات أبا خيرة ! لان جلدك .[1]

ثالثا : الأخذ عَمَّنْ اشتهر بالفصاحة :

لم يكتف البصريون الأوائل بالنقل عن القبائل المعتمد عليهم ، أو الأعراب الفصحاء الوافدين إلى الحاضرة . أو القبائل المقيمة في الحاضرة ، بل تعدى ذلك إلى الأخذ عمن اشتهر بالفصاحة من أهل الحواضر . وعلى رأس هؤلاء التابعي المشهور الحسن بن يسار البصري (ت ١١٠ هـ) ، والوالي الأموي على العراق الحجاج بن يوسف الثقفي (ت ٩٥ هـ) . يقول أبو عمرو بن العلاء : وما رأيت أفصح من الحسن البصري والحجاج بن يوسف الثقفي . فقيل له : فأيهما أفصح ؟ فقال : الحسن .[2]

ومن هؤلاء أيضا أبو علي الأسواري عمرو بن قائد ، الذي تصدّر للوعظ في مسجده ستا وثلاثين سنة ، فكان يونس بن حبيب يسمع منه كلام العرب ويحتج به .[3]

وكانت هذه لفتة جيدة من نحاة البصرة الأوائل حيث راعوا المستوى الذي تمثله لغة هؤلاء دون أن تنطبق عليهم الأسس التي وضعوها لتحديد الفصاحة . ولكن هذه النظرة الجديدة التي تراعي المستوى لم يؤخذ بها في المجال التطبيقي فيما تلاها من عصور .

وقد انتقد الباحثون المحدثون منهج النحاة البصريين القدامى في السماع ، ورأوا أن النحاة بصنيعهم هذا في التحديد المكاني والزماني قد وقعوا في أخطاء منهجية ، منها :

أولا : تحديدهم القبائل التي نقلوا عنها ، حيث لا يخلو أن تكون هناك قبائل فصيحة غير التي حددوها ، مما أدى إلى ترك الأخذ عن قبيلة بأسرها ، أو من أهل منطقة بأسرها . وهذا في نظرهم فيه إهدار لما يكون قد استعمله هؤلاء من التراكيب والصيغ والأساليب الصحيحة الفصيحة . كما فاتهم ذخر لغوي

(١) الخصائص ٢/١٣
(٢) وفيات الأعيان ٢/٧٠
(٣) البيان والتبيين ١/٢٤٦

وافر وكثير من منابع الأخذ والمراجع التي كشفت عنها الأيام بعد ذلك.[1] وكان الأفضل ــ في نظرهم ــ الانتقاء بغض النظر عن النطاق الزماني والمكاني والقبلي ، « فيقفوا عند اللغة الأدبية التي جاءتهم موحدة ممثلة في الآداب الجاهلية والقرآن الكريم ؛ لأن محاولتهم بناء القواعد للغة العربية من كل ماروي من القبائل قد آل إلى التناقض ، وأبعد اللغة عن الانسجام والاطراد في الخصائص . فلو فعلوا ذلك لجنّبوا أنفسهم الكثير من الجدل حول ما يجوز وما لايجوز ، ولكنهم لجؤوا إلى إقحام تلك الصفات المحكية للهجات العربية فبدت لهذا القواعد مضطربة متعددة الوجوه » .[2]

ثانيا : اعتبارهم اللغة العربية بما فيها من لهجات مختلفة لهجة واحدة ، مع أن القبائل تختلف فيما بينها اختلافا واضحا في الألفاظ والإعراب .

ثالثا : عزلهم جانبا من اللهجات واللغات ، فأقصوها عن مجال البحث والدراسة والاستنتاج ، حيث لم يعتدوا إلا بما كان في كبد الصحراء .

وقد تلمّس المنصفون للأوائل من اللغويين والنحاة أسبابا ، من أهمها الإفراط في الحيطة والحيلولة دون تسرب الدخيل إلى العربية ، كما بيّنا ذلك . لأن تسرب الدخيل إلى العربية يفسد الفهم ، كما يضيع أصالة اللغة وشخصيتها ؛ لأن منهجهم يقوم على اعتمادهم على الظواهر الصوتية الشائعة . وهذه لفتة في الدراسات النحوية تثير الإعجاب بذكاء هؤلاء العلماء وفطنتهم . ثم إن الهدف من تقعيد القواعد هو المحافظة على القرآن الكريم ، فكان همهم البحث عن نقاء اللغة وفصاحتها ، مما جعلهم لا يسمعون إلا من قبائل قليلة كانت في بوادي نجد والحجاز وتهامة ، وعَدُّوها فصيحة .

وبالجملة فإن النقل عن هؤلاء البداة والفصحاء يُعَدُّ الانطلاقة الأولى على الإفادة من المصادر الأخرى . فعن طريق هذا المصدر ، وهو السماع عن هذه القبائل وهؤلاء الأعراب الفصحاء ، نقل الشعر الفصيح ، وتثبت النحاة من صحة لغته ، وعن طريقه أيضا نقلت الأمثال والأقوال النثرية مما سوف يتضح من خلال المصادر التالية .

(١) انظر اللغة والنحو ، عباس حسن ، ص ٧٥ والرواية والاستشهاد ، د . محمد فرج عيد ، ص ١٤٨

(٢) انظر في اللهجات العربية ، د . إبراهيم أنيس ط ٢ الأنجلو المصرية ، ص ٤٨

المصدر الثاني : القرآن الكريم وقراءاته

إن القرآن الكريم يعدّ مصدرا لكثير من العلوم الإسلامية . ومن هذه العلوم علم النحو ؛ لأن القرآن الكريم ذروة الذرا في الكلام العربي ، فهو أولى الكلام العربي الذي يجب أن يحتج به ، والأئمة جميعا على ذلك متفقون ؛ لأنه النص الوحيد الذي يستطيع الدارس أن يطمئن إلى صحته . فهو أصح كلام وأبلغه .[1]

فنصّ علماؤنا على أنه سيّد الحجج . فكان لقداسته صفة السلامة الراسخة ، والصحة الثابتة المطردة . فما ورد في القرآن الكريم فهو أصح ما استعمله العرب من أساليب وألفاظ . ومن هنا كان من أهم المصادر وأولها لما فيه ــ كما قلنا ــ من مفردات واستعمالات هي أصح مصدر لهم .

فاستفاد النحاة من آياته البينات في كثير مما استنبطوه من قواعد نحوية وتطبيقاتها إما عن طريق الاستشهاد به ، أو استظهار بعض القواعد النحوية ، كما استفادوا منه في مناظراتهم ، ومحاوراتهم ، ومناقشاتهم اللغوية والنحوية .

فهذا سيبويه يعدُّ القرآن الكريم عنده مصدرا أكثر أهمية لاستنباط القواعد ، أو جبرا للقواعد التي قررت ووضعت ، واستشهادا عليها . فكانت آياته الكريمة معرضا لكثير من الآراء النحوية والتوجيهات الإعرابية ، فحفل كتابه بالشواهد القرآنية الكثيرة ، حيث بلغت شواهده القرآنية ما يقرب من أربع وسبعين وثلاثمائة آية .[2]

فكان يأتي بالشاهد القرآني ليدعم القاعدة التي توصل إليها وما ساقه عليها من الشواهد . وكان يسبق الاستشهاد بالآيات الكريمة من العبارات التي تدلّ على أهمية القرآن الكريم عنده . ومن هذه العبارات قوله : « ومما يقوي ذلك » ، ثم يأتي بالآية ، أو قوله : « وتصديق ذلك » ، ثم يأتي بالآية ، وغير ذلك من العبارات ، مثل « كقوله تعالى » ، أو « منه قوله تعالى » ، أو « هذا في القرآن كثير » .[3]

---

(١) انظر المحتسب لابن جني ١/٣٢ ــ ٣٣ وخزانة الأدب ١/٤

(٢) انظر بحث أول كتاب في نحو العربية ، د . حسن عون ، مجلة كلية الآداب ، جامعة الاسكندرية ، المجلد ١١ ، سنة ١٩٥٧ م ص

(٣) انظر الكتاب ١/٥٩ و ٦٥ و ٧١ و ٨١ و ٨٩ و ٩٠ و ٩٥ و ١٠٠ و ١٢٢ و ١٤٠ و ١٤٣

وقد نهج النحاة البصريون نهج سيبويه بالاستشهاد بلغة القرآن الكريم ، والاستنباط منه ما فات الأسلاف من قواعد ، أو تصحيح ما سبقوا إليه من أصول[1] . ومن هؤلاء الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة ، فقد توصل إلى بعض القواعد التي انفرد بها عن جماعة البصريين مستعينا بآيات من القرآن الكريم . ومن ذلك : إجازته زيادة (مِنْ) في الإيجاب محتجا بقوله تعالى : (ويكفر عنكم من سيئاتكم)[2] ، وقوله تعالى : (ويغفر لكم من ذنوبكم)[3] . وإجازته زيادة الواو محتجا بقوله تعالى : (حتى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها وقال لهم خزنتها)[4] .

وأما ما يتعلق بالاستشهاد بالقراءات القرآنية عند البصريين فإن الجيل الأول من النحاة يرون أن القراءة سنة متبعة لا يصح التعرض لها بتخطئة أو تصويب . فقد أثر عن الأصمعي قوله : « سمعت أبا عمرو بن العلاء يقول : لولا أنه ليس لي أن أقرأ إلا بما قد قرىء به لقرأت حرف كذا كذا ، وحرف كذا كذا » .[5]

وهذا سيبويه رحمه الله لم يعب قارئا ، ولم يخطىء قراءة ، بل كان يذكرها ليبيّن وجها من الوجوه العربية ، ويقوي ما ورد عن العرب ؛ لأنه يرى أن اللغات الواردة عن العرب فصيحة صحيحة ، وإن قلّ من يتكلم بها .

يقول : « إذا رأيت عربيا كذلك فلا تَرَيَنَّه خلطَ في لغته ، ولكن هذا من أمرهم » .[6] ومراد سيبويه أنه إذا تكلم في الإمالة في المنصوب بغير ما تكلم به عربي آخر فلا تظننّ أنه مخطىء .

---

(١) أصول النحو العربي ، د . محمد خير الحلواني ص ٣٢

(٢) سورة البقرة : ٧٣

(٣) سورة نوح : ٤ . وانظر معاني القرآن للأخفش ١/٩٨ ـــ ٩٩ و ٢٠٩ و ٢/٣٠٧ والبغداديات ٢٤١ ـــ ٢٤٣ والمحتسب ١/١٦٤

(٤) سورة الزمر : ٧٣

(٥) كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد ص ٤٨

(٦) الكتاب ٤/١٢٥

يقول : « وأما قوله عز وجل (إنا كل شيء خلقناه بقدر)[١] فإنما هو على قوله : زيدا ضربته ، وهو عربي كثير . وقد قرأ بعضهم : (وأما ثمود فهديناهم)[٢] إلا أن القراءة لا تخالف ؛ لأن القراءة السنة » .[٣]

فالقراءة المفردة لا يخطئها ، ولا يخطىء القارىء ، بل يحاول تخريجها على إحدى لغات العرب . ومعلوم أن القراءات لم تكن قد قسمت أو حُدِّدت في زمانه ، ولم تكن هذه البحوث المطولة في القراءات ، وفي طبقات القراء ، ولم يعرف القراء السبعة ، ولا العشرة ، ولم تحدد روايتها من تواتر وآحاد ، وإنما حصل هذا في وقت متأخر عن زمنه بعد منتصف القرن الثالث الهجري . فكان ابن كثير أول المتكلمين على القراءات السبع والخلاف حولها . وقد توفي سنة ٢٧٦ هـ . ثم جاء بعده أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد البغدادي في القرن الرابع الهجري (٢٤٥ ـــ ٣٢٤ هـ) فحدَّد شخصية القراءات .

فموقف سيبويه من القراءات موقف من يعترف بالقراءة ، وأنها السنة ، بل إنه استشهد في كتابه بقراءة غير الجمهور . قال عند حديثه عن الضمير المنفصل ، حيث ذكر أن كثيرا من العرب يجعلونه مبتدأ ويرفعون ما بعده على الخبر ، قال : « وحدثنا عيسى أن ناسا كثيرا يقرؤونها : « وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون »[٤] . وهذه القراءة في عرف المتأخرين شاذة .[٥]

والدليل على احترامه للقراءة أننا نراه عند حديثه على العطف على الضمير المجرور ، وقد خص ذلك بضرورة الشعر[٦] دون أن يتعرض لقراءة حمزة « واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام »[٧] بجر الأرحام . وكذلك نراه لا يجوّز الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا في ضرورة الشعر[٨] دون

(١) سورة القمر ٤٩
(٢) سورة فصلت ١٧
(٣) الكتاب ١/١٤٨
(٤) سورة الزخرف ٧٦ ، انظر الكتاب ٢/٣٩٢ ، و (الظالمون) قراءة عبد الله وأبي زيد النحويين ، انظر البحر المحيط ٨/٢٧
(٥) انظر مختصر شواذ القراءات ص ١٣٦ والبحر المحيط ٨/٢٧
(٦) الكتاب ٢/٣٨
(٧) سورة النساء : ١
(٨) الكتاب ١/١٧٦

الإشارة إلى قراءة عبد الله بن عامر « وكذلك زيّن لكثير من المشركين قَتْلُ أولادَهم شركائهم »[1] ببناء (زُيِّن) للمجهول .

وبالجملة فإن منهج سيبويه في القراءات يقوم على جواز الترجيح بين القراءات المتواترة ، وذلك بتحكيم أساليب العرب ، وموازنة المعنى ، وعدم رمي القراءة باللحن أو الخطأ ، مهما بلغ من ضعفها أو ندرتها ؛ لأنها شاهد نطق به فصيح .

ويتضح اهتمام سيبويه بالشواهد القرآنية إذا عرفنا أن المسائل النحوية التي ورد فيها الاستشهاد بالقرآن الكريم تبلغ ما يقرب من (١٨٩) مسألة ، اعتمد سيبويه فيها على القرآن الكريم وحده في (١٣٨) مسألة دون أن يسوق معها شعرا ، على حين أورد الاستشهاد بالآيات القرآنية قبل الشواهد الشعرية (٣٥) مسألة ، واستشهد بالآيات القرآنية تالية للاستشهاد بالشعر في (١٦) مسألة .

وقد حكم الأستاذ الدكتور أحمد مكي الأنصاري في كتابه « سيبويه والقراءات »[2] بأن سيبويه رحمه الله يضعّف بعض القراءات ، أو يردّها مثل قراءة « سواءٌ محياهم ومماتهم »[3] بانياً حكمه على شبه ظنون ، لا على حقائق صريحة واضحة .

فعلى حين يقول سيبويه : « واعلم أن ما كان في النكرة رفعا غير صفة فإنه رفع في المعرفة . من ذلك قوله جز وعز : « أم حسب الذين اجترحوا السيئات أن نجعلهم كالذين آمنوا وعملوا الصالحات سواء « محياهم ومماتهم »[3] . وتقول : مررتُ بعبد الله خيرٌ منه أبوه . فكذلك هذا وما أشبهه . ومن أجرى هذا على الأول فإنه ينبغي له أن ينصبه في المعرفة ، فيقول : مررت بعبد الله خيرا منه أبوه . وهي لغة رديئة ، وليست بمنزلة العمل نحو ضارب ، وملازم ، وما ضارعه نحو حسن الوجه ... » .[4]

---

(١) سورة الأنعام : ١٣٧

(٢) انظر كتاب سيبويه والقراءات ص ٦٤ وما بعدها

(٣) سورة الجاثية : ٢١

(٤) الكتاب ٢/ ٣٣ ـــ ٣٤

والذي يظهر من كلام سيبويه أنه يفرق بين كلمة (خير) ، وبين المشتقات العاملة كاسم الفاعل أو الصفة المشبهة ، لهذا حكم على نصب (خيرا) بالرداءة ، وهذا بعيد عن « سواء » ؛ لأنها بمعنى « مستو » ، فهي في معنى المشتق العامل ، وتمثيله الآية الكريمة بقوله « مررت بعبد الله خير منه أبوه » إنما من جهة رفع الصفة ، ولا يستلزم منه أن الأسلوبين في نظره سواء من جميع النواحي ، وعلى افتراض أن الأسلوبين في نظره سواء فإنه قد ضعف الأسلوب وتحاشى التعرض للقراءة ، وهذا مما يحمد به ، وليس بمأخذ عليه ، فإنه لغوي نحوي بصدد تقنين اللغة ووضع قواعدها ، ومهمته أن يحكم على الأسلوب اللغوي بالجودة أو الرداءة ، أو بالترجيح أو التضعيف في ضوء ما ثبت له من كلام العرب الموثوق بهم . فإن ما صح عن العرب — ومنه القراءات القرآنية — يمكن ترجيح بعضه على بعض دون الوصف بالخطأ أو اللحن .

كما ذكر الدكتور أحمد مكي الأنصاري أن سيبويه يضعّف قراءة « هؤلاء بناتي هن أطهرَ لكم »[1] . وإذا رجعنا إلى الكتاب وجدنا أن سيبويه ناقل رأي أبي عمرو بن العلاء عن طريق شيخه يونس بن حبيب ، حيث يقول : « وزعم يونس أن أبا عمرو رآه لحنا ، وقال : احتبى ابن مروان في ذه في اللحن » .[2] . ولكن الدكتور أحمد مكي الأنصاري اعتمد على كلام ابن جني في المحتسب ، حيث ذكر أن سيبويه ذكر هذه القراءة وضعفها ، وقال فيها : احتبى ابن مروان في لحنه .[3] وقد تابع الزمخشري ابن جني في هذا التساهل في النقل .[4]

ولكن الذي طعن في هذه القراءة صراحة — بعد أبي عمرو — هو المبرد ، حيث قال في المقتضب : « وأما قراءة أهل المدينة » « هؤلاء بناتي هن أطهرَ لكم » فهو لحن فاحش ، وإنما هو على قراءة ابن مروان ، ولم يكن له علم بالعربية » .[5]

(١) سورة هود : ٧٨
(٢) الكتاب ٢/٣٩٦ — ٣٩٧
(٣) المحتسب ١/٣٢٥
(٤) انظر الكشاف ٢/٢٩٦
(٥) المقتضب ٤/١٠٥

فالجيل الأول من النحاة البصريين كان موقفهم من القراءات موقف من يعدّ القراءة سنة متبعة . ولكن هناك طائفة من نحاة البصرة المتأخرين تجاوزوا موقف أساتذتهم الأولين ، وتعرضوا لبعض القراءات بالتخطئة تارة ، وبالرفض والإنكار تارة أخرى . فوقفوا منها موقفهم من سائر النصوص اللغوية الأخرى ، فأخضعوها لأصولهم وأقيستهم ، فما وافق منها أصولهم ولو بالتأويل قبلوه ، وما أباها رفضوا الاحتجاج به ، ووصفوه بالشذوذ ، أو القبح ، حتى لو كانت هذه القراءات من القراءات السبعية .(١)

ومن هؤلاء المبرد الذي يعد واحدا من النحاة البصريين الذين قادوا الحملة على القراء ، والسخرية منهم .(٢) يقول المبرد : « لو صليت خلف إمام يقرأ « وما أنتم بمصرخيّ »(٣) ـــ بكسر الياء ، وقوله تعالى : « واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام »(٤) ـــ بكسر الميم ، لأخذت نعلي ومضيت » .(٥)

وقد دافع أبو حيان في البحر المحيط عن هذه القراءة ، أي قراءة كسر الياء(٦) ، كما نقد ابن يعيش قول أبي العباس المبرد هذا فقال : « هذا القول غير مرضي من أبي العباس ؛ لأنه قد رواها إمام ثقة ، ولا سبيل إلى رد الثقة » .(٧)

كما طعن المبرد أيضا في قراءة حمزة ، ورماها بالخطأ في قوله تعالى : « ثلاثمائة سنين »(٨) ـــ بإضافة (مائة) إلى (سنين) وقال : « وهذا خطأ في الكلام غير جائز ، وإنما يجوز مثله في الشعر للضرورة » .(٩)

وقد اتهم القارىء نافع بن أبي نعيم بالسوء في فهم العربية في قراءته « معائش » بالهمز ، فقال : « وأما قراءة من قرأ « معائش »(١٠) فهمز فإنه

(١) مدرسة الكوفة ص ٣٣٧
(٢) انظر مقدمة المحقق للمقتضب ١/١١١
(٣) سورة إبراهيم : ٢٢
(٤) سورة النساء : ١
(٥) انظر تفسير القرطبي ٥/٢ ومقدمة المقتضب ١/١١١
(٦) البحر المحيط ٥/٤١٩ ـــ ٤٢٠
(٧) شرح المفصل لابن يعيش ٢/٧٨ والبرهان في علوم القرآن ١/٣١
(٨) سورة الكهف : ٢٥
(٩) المقتضب ٢/١٧٠
(١٠) سورة الأعراف : ١٠ ، وسورة الحجر : ٢٠

غلط ، وإنما هذه القراءة منسوبة إلى نافع بن أبي نعيم ، ولم يكن له علم بالعربية ، وله في القرآن حروف قد وُقِف عليها »[1]

واتهام النحاة القراء بعدم فهم أسرار العربية قد أشار إليه أبو حيان في معرض النقد لمنهج النحاة ، حيث يقول : « فادَّعى النحاة أن العربية صناعة لا يفهم القرّاء أسرارها ، ولا يدرون ما هي » .[2]

وقد جارى بعض البصريين المبرد والنحاة المتأخرين في موقفهم من القراءات . فهذا ابن جني يقول عن قراءة عاصم في قوله تعالى : « وقيل مَنْ راق[3] ـــ ببيان النون من (مَنْ) يقول : « فهذا معيب في الإعراب ضعيف في الأسماع » .[4]

وكان على ابن جني أن ينزّه لسانه من الوقوع في القراءة الصحيحة المتواترة عن الرسول ﷺ ، وبخاصة إذا علمنا أن هذه السكتة اللطيفة قصد بها رفع اللبس ألا يتوهم أن (منْ راق) هي (مرّاق) فعّال من « مَرَق » .[5]

ولكن ابن جني في الوقت نفسه يرد على المبرد في إنكاره قراءة حمزة من قوله تعالى : « تساءلون به والأرحام » السابقة ، حيث يقول : « وليست هذه القراءة عندنا من الإبعاد ، والفحش ، والشناعة ، والضعف على ما رآه فيها وذهب إليه أبو العباس ، بل الأمر فيها دون ذلك ، وأقرب وأخف وألطف . وذلك أن لحمزة أن يقول لأبي العباس : إنني لم أحمل (الأرحام) على العطف على المجرور المضمر ، بل اعتقدت أن تكون فيه باء ثانية ، حتى كأني قلت (وبالأرحام) ، ثم حذفت الباء لتقدم ذكرها ، كما حذفت لتقدم ذكرها في نحو قولك : بمن تمرر أمرر ، وعلى من تنزل أنزل ، ولم يقل : أمرر عليه ، ولا أنزل عليه ... » .[6]

---

(1) المصدر السابق ١/١٢٣

(2) البحر المحيط ١/٢٧١

(3) سورة القيامة : ٢٧

(4) الخصائص ١/٩٤

(5) راجع النشر ، طبعة دمشق ١/٤١٩ وروح المعاني للألوسي وتفسير القرطبي في تفسير سورة القيامة ، وانظر هامش الخصائص رقم (١) ١/٩٤

(6) الخصائص ١/٢٨٥ ـــ ٢٨٦

وقد دافع ابن جني في كتابه « المحتسب » عن القراءات . ومما جاء فيه قوله : « ولسنا نقول هذا تعريضا للعدول عما أقرته الثقات منهم ، ولكن غرضنا أنا نري وجه قوة ما يسمي الآن شاذا ... وكيف يكون هذا ، والرواية تنسبه إلى رسول الله ﷺ الذي يقول عنه الله جل ثناؤه : (وما آتاكم الرسول فخذوه)[1] »[2].

ومن النحاة الذين تابعوا البصريين المتشددين الزمخشري . ويتضح ذلك من موقفه من قراءة عبد الله بن عامر في قوله تعالى : « وكذلك زيّن لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائِهم »[3] — ببناء (زيّن) للمجهول ، وجرّ (شركاء) ، قال الزمخشري : « والفصل بينهما (أي بين المضاف والمضاف إليه) بغير الظرف شيء لو كان في مكان الضرورات ، وهو الشعر لكان سَمْجاً مردودا ، فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته ! والذي حمله (يعني عبد الله بن عامر) على ذلك أنه رأى في بعض المصاحف (شركائهم) مكتوبا بالياء ... »[4].

ويفهم من كلام الزمخشري أن هذه القراءة مصنوعة من لدن القارىء أوقعه فيها نقط الألفاظ ، كما يرى أن القراءة عند القراء اختيارية ، وليست رواية ونقلا عن رسول الله ﷺ .

وقد تلقّف المستشرق جولد تسيهر رأي الزمخشري في قراءة ابن عامر ، وحاول الدس على القرآن الكريم مدّعياً أن القراءة مصنوعة ، وأن السبب في اختلافها إلى سبع قراءات أو أكثر يرجع إلى سببين هما : عدم نقط الألفاظ ، وعدم وجود حركات الإعراب . وفي هذا الرأي المسموم إيهام أن المسلمين قد قرؤوا القرآن كما شاؤوا ، وحرفوا في حروفه وألفاظه دون وحي من الله أو أمر من الرسول محمد ﷺ .[5]

---

(۱) سورة الحشر : ۷
(۲) المحتسب ، المقدمة ۱ /۳۲ — ۳۳
(۳) سورة الأنعام : ۱۳۷
(٤) الكشاف ۳/ ٥۳ ، طبعة الحلبي ، سنة ۱۹٦٦ م
(٥) رسم المصحف والاحتجاج به في القرآن ، د . عبد الفتاح شلبي ص

ويدحض رأي هذا المستشرق المأفون أن هذه القراءات رويت وشاعت قبل تدوين المصاحف ، كما كان القرآن الكريم محفوظا في الصدور قبل كتابته في المصاحف . فكانت القراءات على حسب ما يروون وينقلون مع اشتراط العلماء في القراءات المشافهة والسماع حتى يتصل الإسناد بالصحابي الذي أخذ عن رسول الله ﷺ . فهي ليست اختيارية ، ولكنها توقيفية . ولا التفات إلى كلام الزمخشري الذي يفهم منه أنها اختيارية من الفصحاء واجتهاد من البلغاء .[1]

فالخط ليس هو العمدة في القراءة ، بل العمدة الرواية ؛ لأن هناك قراءات يستوعبها الخط ، ولكنها لم تعتمد في القراءات السبع ، ولا الأربع عشرة ، وإنما هي منكرة . ومن هذه القراءات « تستكثرون » بالثاء المثلثة من قوله تعالى : « ونادى أصحاب الأعراف رجالا يعرفونهم بسيماهم قالوا : ما أغنى عنكم جمعكم ، وما كنتم تستكبرون »[2] فهذه القراءة يستوعبها الخط ، ولكنها منكرة ، مما يدل على أن الخط ليس عمدة في القراءات .

وفي المقابل فقد وجد من البصريين المتأخرين من وقف من القراءات موقف المنصف داعياً إلى الاحتجاج بها والاعتماد عليها في تقعيد القواعد ، وإجازة بعض الاستعمالات في العربية . وعلى رأس هؤلاء النحاة البصريين أبو حيان محمد بن يوسف بن علي الأندلسي الغرناطي ثم المصري (ت ٧٤٥ هـ) .[3] فقد اشتمل كتابه البحر المحيط على الدفاع عن القراء ، فكثيرا مايقول: « ليس العلم مقصورا ، ولا محصورا على ما نقله وقاله البصريون ، فلا تنظر إلى قولهم : إنه لا يجوز » .[4]

فكان لا يتردد في البحث عن وجه صحيح من العربية لتوجيه القراءات ، سواء أكانت متواترة أم ضعيفة أم شاذة . يقول مستنكرا موقف الزمخشري من قراءة حمزة (والأرحام) : « أعجب لعجمي ضعيف في النحو يرد على عربي

(١) انظر البرهان في علوم القرآن ، ط الحلبي ، سنة ١٩٥٩ م ١/٣٢٢ .
(٢) سورة الأعراف : ٤٨
(٣) انظر لترجمته بغية الوعاة ١/٢٨٠ ــ ٢٨٥ ومقدمة المحقق لتقريب المقرب ١٧ ــ ٧٥
(٤) البحر المحيط ٣/١٤٦ و انظر ١/٢٥٤ و ٢/٢٨٨ و ٤/٢٧١ و ٧/٣٢٠ و ٤١٧ و ٨/٤٩٣

صريح محض قراءة متواترة موجود نظيرها في لسان العرب في غير ما بيت ». [1]

فمعظم القراء السبعة عرب أقحاح عدول ، تلقى أكثرهم القراءة عن الصحابة رضوان الله عليهم . يضاف إلى ذلك أنهم كانوا رؤساء مدارس الإقراء في الأمصار الإسلامية . وقد قال حمزة بن حبيب : « ماقرأت حرفا من كتاب الله إلا بأثر ». [2]

وقد سار على نهج أبي حيان نفر من النحاة ، كابن الحاجب ، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس المصري (ت ٦٤٦ هـ)[3] الذي يرى أنه إذا اختلف النحويون والقراء كان المصير إلى القراء أولى : لأنهم ناقلون عمن ثبتت عصمته من الغلط ؛ ولأن القرآن ثبت متواترا ، وما نقله النحويون فآحاد ، ثم لو سلم أن ذلك ليس بمتواتر فالقراء أعدل ، فالرجوع إليهم أولى . وأيضا لا ينعقد إجماع النحويين بدونهم ؛ لأنهم شاركوهم في القراءات السبع .[4] وقريب من هذا ما ذهب إليه بدر الدين محمد بن أبي بكر بن عمر القرشي المخزومي ، المعروف بابن الدماميني (ت ٨٣٧ هـ)[5] أيضا حيث يقول : « لا يكون نقل القراء هذه الأشياء أقل من نقل ناقلي العربية من الأشعار والأقوال ، فكيف يطعن فيما نقله القراء الثقات ». [6]

وقد عاب فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي (ت ٦٠٦ هـ) النحاة لاعتمادهم على بيت مجهول في إثبات اللغة مع عدم اعتمادهم على القراءات . يقول : « وكثيرا ما نرى النحويين متحيرين في تقرير الألفاظ الواردة في القرآن ، فإذا استشهدوا في تقريرها ببيت مجهول فرحوا به . فأنا شديد التعجب منهم ، فإنهم إذا جعلوا ورود البيت المجهول على وفقها دليلا على صحتها ، فلأن يجعلوا ورود القرآن دليلا على صحته أولى ». [7]

---

(١) المصدر نفسه ٤/٢٢٩ ــ ٢٣٠

(٢) النشر ١/١٦٦

(٣) انظر ترجمته بغية الوعاة ٢/١٣٤ ــ ١٣٥ ومقدمة المحقق للكافية

(٤) غيث النفع في القراءات السبع للصفاقسي ص ٦٥

(٥) انظر ترجمته بغية الوعاة ١/٦٦ ــ ٦٧ وكتاب « الدماميني حياته وآثاره ومنهجه في كتاب تعليق الفرائد ص ٧ ــ ١٢٢

(٦) المواهب الفتحية لحمزة فتح الله ١/٥٤

(٧) تفسير الفخر الرازي (التفسير الكبير) ، دار الطباعة ، القاهرة ، سنة ١٢٨٩ هـ/٣/١٩٣ ــ ١٩٤

وشبيه بهذا ما قاله أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري الأندلسي القرطبي (ت ٤٥٦ هـ) ، حيث يقول : « والعجب ممن إن وجد لأعرابي جلف أو لامرىء القيس أو الشمّاخ أو الحسن البصري لفظا في شعر أو نثر جعله في اللغة واحتج به على خصمه ، ولا يستشهد بكلام خالق اللغات ، ولا بكلام الرسول ﷺ ، وهو أفصح العرب ، وما في الضلال بعد هذا ! »[١]

ويبدو أن السبب الذي جعل بعض النحاة البصريين يرفضون بعض القراءات يعود إلى الاختلاف في المنهج بين النحاة والقراء . فإن منهج النحاة يقوم على القياس والاعتماد على أشهر اللغات وأكثرها شيوعا واستعمالا وأحفلها بالشواهد ، ثم تعليل هذه الظواهر . على حين يقوم منهج القراء على الرواية دون الالتفات إلى شيوع اللغة أو ندرتها أو شذوذها . وقد أبان عن منهج القراء أبو عمرو الداني حيث يقول : « وأئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية ، بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل . والرواية إذا ثبتت عندهم لم يردها قياس عربية ولا فشو لغة ؛ لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها ، والمصير إليها » .[٢]

وهذا الرفض من قبل بعض نحاة البصرة أهدر كثيرا من الاستعمالات الفصيحة واللهجات العربية التي تفوق فصاحة ما استشهدوا به من بعض الشواهد الشعرية ، وإن في رفض القراءات تحجيرَ واسع ؛ لأن أحدا لا يدّعي أنه أحاط بجميع كلام العرب ، ثم كيف يجوز الاحتجاج والأخذ بأقوال نقلها عن العرب من لا يعتمد عليه لجهله أو لعدم عدالته ؟ ويترك الأخذ والتمسك بما ثبت تواتره .

وقد وجد في العصور المتأخرة من اعتد بالقراءات القرآنية واعتمد عليها في التقعيد ، وفي مجال التطبيق وبناء القواعد . ومن هؤلاء العلامة جمال الدين أبو

---

(١) الإحكام في أصول الأحكام لأبي محمد علي بن حزم الظاهري ، مطبعة السعادة ، القاهرة ، ١٣٤٥ ، ٣٦/٤

(٢) النشر في القراءات العشر ١/ ١٠ ـــ ١١

عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائيّ الأندلسي الجيّاني (ت ٦٧٢)[1] مما سنبينه في مكانه إن شاء الله .

(١) ينظر لترجمته بغية الوعاة ١/ ١٣٠ ـــ ١٣٧ وتمهيد محقق التسهيل ١ ـــ ٦٣ ، وانظر شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ص ٣٩ و ٤٢ و ٥١ و ٥٤ و ٥٥ و ٨٨ و ٩٧ و ١٢٨ و ١٣٣

المصدر الثالث : الحديث النبوي الشريف :

لم يصرح سيبويه في كتابه بالاستشهاد بالحديث ، وقد أورد بعض ألفاظ من أحاديث نبوية معزولة عن السند . وقد علّل بعض النحاة تقليله من الاستشهاد بالحديث بأن أغلب الأحاديث مروية بالمعنى ، يقول أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتامي الإشبيلي المعروف بابن الضائع الأندلسي (ت ٦٨٠ هـ)[١] : « تجويز الرواية بالمعنى هو السبب ـــ عندي ـــ في ترك الأئمة ـــ كسيبويه وغيره ـــ الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث . واعتمدوا في ذلك على القرآن وصريح النقل عن العرب ، ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة كلام النبي ﷺ ؛ لأنه أفصح العرب » .[٢]

وبعض النحاة يعلل ترك سيبويه الاستشهاد بالحديث بخطئه عند ارتياده حلقة شيخه حمّاد بن سلمة بن دينار البصري (ت ١٦٧ هـ) ، فقد كان سيبويه مِمَّنْ كان يستملي الحديث عن حمّاد . وقد استملاه قول النبي ﷺ : « ليس من أصحابي أحد إلا ولو شئت لأخذت عليه ليس أبا الدرداء » . فقال سيبويه : ليس أبو الدرداء . فصاح به حمّاد : لحنت يا سيبويه ! فقال سيبويه : لا جرم ، والله لأطلبنّ علما لا تلحنني معه . فمضى ولزم مجلس الأخفش الكبير والخليل وسائر النحويين .[٣]

وقد تابع المبرد سيبويه في قلة الاستشهاد بالحديث في كتابه المقتضب ، فقد ذكر محقق الكتاب في مقدمته أنه لم يستشهد إلا بأربعة أحاديث .[٤]

وقد علل أبو حيان ذلك بعدم وثوق العلماء السابقين أن ذلك لفظ الرسول ﷺ ؛ إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن الكريم في إثبات القواعد الكُلّيّة ، مستدلا على ذلك أن الرواة جوّزوا النقل بالمعنى ، فنجد قصة واحدة قد جرت في زمانه ﷺ لم تُقَلْ بتلك الألفاظ جميعها ، نحو ما روي من قوله :

---

(١) انظر لترجمته بغية الوعاة ٢/٢٠٤

(٢) خزانة الأدب ١/٢٣ ، السلفية ١٣٤٧ هـ ، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون ، والاقتراح للسيوطي ص ٥٤

(٣) مجالس العلماء للزجاجي ص ١٥٤ ـــ ١٥٥

(٤) مقدمة تحقيق المقتضب ص ١١٦

« زوجتكها بما معك من القرآن » ، و « ملكتكها بما معك من القرآن » ، و « خذها بما معك من القرآن » ، وغير ذلك من الألفاظ الواردة في هذه القصة . فمن اليقين أنه ﷺ لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ ، بل لا نجزم بأنه قال بعضها - إذ يحتمل أنه قال لفظا مرادفا لهذه الألفاظ غيرها ، فأتت الرواة بالمرادف ، ولم تأت بلفظه ؛ إذ المعنى هو المطلوب ، معللا ذلك بتقادم السماع ، وعدم ضبطها بالكتابة ، والاتكال على الحفظ ؛ لأن ضبط اللفظ بعيد جدا ، ولا سيما في الأحاديث الطوال . وكل ذلك بالإضافة إلى أنه وقع اللحن كثيرا فيما روي من الحديث ؛ لأن الرواة كانوا غير عرب بالطبع .[1]

وقد تابع النحاة سيبويه والمبرد في التحفظ بالاستشهاد بالحديث النبوي . ففي القرن الرابع نرى أبا علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) لم يحتج إلا بحديثين ذكرهما الدكتور عبد الفتاح شلبي .[2] علما بأنه لم يرد في الجزء الأول من الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي إلا حديث واحد[3] ، وهو « كل مولود يولد على الفطرة ، حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه أو ينصرانه » .

وأما ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) فكاد يهمل الحديث تماما في تقرير القواعد أو إثبات النصوص اللغوية . وقد أورد بعض الأحاديث للاستئناس به ، ذكرها فاضل السامرائي .[4]

وأما الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) فقد توسع قليلا في الاستشهاد بالحديث في النحو واللغة .[5]

وقد قصر بعضهم الاستشهاد بالحديث في اللغة . ومنهم أبو البركات بن الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) .[6]

وقد توسع علم الأندلس أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت ٥٨١ هـ)[7] في الاستشهاد بالحديث ، وبخاصة في أماليه .

---

(١) خزانة الأدب ١/٢٣ ـــ ٢٤
(٢) أبو علي الفارسي ، ص ٢٠٣
(٣) نفسه ١/١٠١
(٤) ابن جني ، فاضل السامرائي ص ١٣٤
(٥) الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري ، ص ١٨١
(٦) أبو البركات الأنباري : دراساته النحوية ، ص ٢٣٦
(٧) انظر ترجمته سير أعلام النبلاء ٢١/١٥٧ وبغية الوعاة ٢/٨١ ـــ ٨٢ وطبقات الحفاظ ص ٤٨١ ومقدمة المحقق لنتائج الفكر ٧ ـــ ١٦

وهكذا تتابع النحاة في إيراد بعض الأحاديث للاستشهاد بها في النحو واللغة ، ولكنها ليست بالكثرة التي تألفها عند ابن مالك .

وقد اختلف النُّحاة المتأخرون في أمر الاستشهاد بالحديث ، فذهب طائفة منهم إلى منعه حاملين قلة استشهاد القدماء به على امتناعهم عنه عمدا ، فحسبوا أنفسهم مع قدماء النحاة في منعه .

وذهب طائفة منهم إلى جواز الاستشهاد به ، ويرون أن قلة الاستشهاد بالحديث لدى القدماء لم تكن لعدم حجيته عندهم .

وتتلخص حجة المانعين في أمرين :

الأول : أن الرواة جوّزوا النقل بالمعنى ، فلو قامت حجة أن هذا الحديث من لفظ النبي عليه الصلاة والسلام لجاز الاحتجاج به .

الثاني : وقوع اللحن كثيرا فيما روي في الحديث ، وسبب ذلك أن كثيرا من رواته كانوا غير عرب بالسليقة ، وما تعلموا العربية بصناعة النحو ، فوقع اللحن وغير الفصيح من لسان العرب في كلامهم وروايتهم وهم لا يعلمون ذلك .

وأما المجيزون فحجتهم أن الأصل رواية الحديث على نحو ما سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأن أهل علم الحديث قد شددوا في ضبط ألفاظه وتحروا الدقة في نقله . وبهذا تحصل غلبة الظن بأن الحديث مروي باللفظ . وغلبة الظن كافية في إثبات الألفاظ اللغوية ، وتقرير الأحكام النحوية .[1]

وأما القول بأن في رواية الأحاديث أعاجم فإنه قد يقال مثله في رواية الشعر والنثر اللذين يحتج بهما النحويون ، فإن في رواتهم كثيرا من الأعاجم . فمن رواة الشعر حمَّاد بن ميسرة بن المبارك المعروف بحماد الرواية (ت١٥٥هـ) الذي كان يكذب ويلحن ويكسر ، ومع ذلك لم يتورع الكوفيون ومن نهج منهجهم في الاحتجاج بمروياته . ثم إنه لو وصل الأمر برواة الحديث إلى هذه الدرجة من الجهل بالعربية سليقة وصناعة لما صح الاحتجاج بمروياتهم في الشريعة .

(١) دراسات في العربية وتاريخها . محمد الخضر حسين ص ١٧٠

كما أن النحاة يحتجون بكلام الأعراب الوافدين على العواصم ، وكثير من أولئك الأعراب يتلقون أحاديث الرسول ﷺ من أكابر الرواة ، ويعجبون لفصاحتم ، مما يدل على سلامة ألفاظ الأحاديث .

كما أن النقل بالمعنى وتعدد الروايات ليس بمقصور على الأحاديث فحسب ، بل نجد تعدد الروايات في الأبيات الشعرية أيضا . والقول بأن منشأه تعدد القبائل ليس مما يتمشى في كل موضع ، على أن إثبات ذلك في كل بيت دونه خرط القتاد .

كما أنه قد طرأ على الشعر كثير من التصحيف والوضع والاختلاق من أمثال ابن دأب وابن الأحمر والكلبي وإخوانهم ، ورواة الشعر فيهم أيضا من الشعوبية أمم ، على أن المسلمين في القرون الأولى كانوا أحرص على إتقان الحديث من حفظ الشعر والتثبت في روايته ، وقد قيض الله سبحانه وتعالى لأحاديث رسوله ﷺ من جهابذة النقاد من نفى عنه ما كان فيه من شبهة الوضع والانتحال ، وهذا حُرِم الشعر مثله .

ثم إن كثيرا من أئمة اللغة والنحويين من غير العرب ، وأكثر مؤسسي المدرستين البصرية والكوفية في النحو من أصول أعجمية ، ولكنهم حجة ثقة ، فكيف لا يعتمد على ما رواه أمثالهم من العلماء من الأحاديث ، وأكثرهم قد وصف بالفصاحة ، وبمعرفة العربية وأسرارها ، من أمثال حماد بن سلمة ، الذي كان أحد أساتذة سيبويه والذي قد أخذ عنه يونس بن حبيب العربية .[1] ويقول فيه أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي (ت ٢٢٥ هـ) : « ما رأيت فقيها قط أفصح من عبد الوارث (ت ١٨٠ هـ) ، وكان حماد بن سلمة أفصح منه » .[2]

وأما العلامة محمد بن عبد الله بن مالك (ت ٦٧٢ هـ) فقد توسع فيه توسعا نفَّس فيه على العربية بعض الشيء ، فأعاد للنحو مصدره الخصيب ، بعد أن ظل مدة طويلة بفَقْدِه مُجْدِبا . وإنّا لنعجب من النحاة في اتجاههم إلى البحث عن الجدب من الشواهد في البوادي والصحارى ، ومن الأعراب

(١) أخبار النحويين البصريين ص ٥٩ وطبقات الزبيدي ص ٥١

(٢) أخبار النحويين البصريين ص ٥٩

البوّالين على أعقابهم على حين الخصب محيط بهم من كل جانب ، وبخاصة أن النحاة تربّوا في مجالس أهل الحديث ، كحمّاد بن سلمة ، شيخ سيبويه ويونس بن حبيب .

فقد خطا ابن مالك بالاحتجاج بالحديث خطوة موفقة حين جعل الحديث المصدر الثاني من مصادر الاحتجاج بعد القرآن الكريم . يقول عنه صلاح الدين الخليل بن أيبك الصفدي (ت ٧٦٤ هـ) : « أكثر ما يستشهد بالقرآن ، فإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى الحديث ، وإن لم يكن فيه شيء عدل إلى أشعار العرب » .(١)

ويظهر ذلك جليًا في كتابه « شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح » ، إذ يحتوي على ٢٦٦ حديثا ، منها (١٨٢) حديثا هي التي ألف الكتاب من أجلها ، ومنها (٨٤) حديثا استشهد بها لتأييد بعض المسائل النحوية في الأحاديث السابقة . وقد خرج من هذه الأحاديث بمسائل نحوية أغفلها النحويون قبله .

وقد أشاد ابن الطيب الفاسي بهذه الطريقة ، حيث يقول : « ما رأيت أحدا من الأشياخ المحققين إلا وهو يستدل بالأحاديث على القواعد النحوية والألفاظ اللغوية ، ويستنبطون من الأحاديث النبوية الأحكام النحوية والتصريفية واللغوية ، وغير ذلك من أنواع العلوم اللسانية ، كما يستخرجون منها الأحكام الشرعية . وأخيرا الحَقُّ ماقاله الإمام ابن مالك ، علامة جيان ، لا ماقاله أبو حيان ، وكلام ابن الضائع كلام ضائع » .(٢)

وقد شنّع أبو حيان محمد بن يوسف بن علي الغرناطي (ت ٧٤٥ هـ) على ابن مالك ، واتّهمه بالخروج على سنن النحويين فقال : « قد أكثر المصنِّف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكليّة في لسان العرب . وما رأيت أحدا من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره ، على أن الواضعين الأولين لعلم النحو المستقرئين للأحكام من لسان العرب كأبي عمرو

(١) الوافي بالوفيات ، خليل بن أيبك الصفدي ، النشرات الإسلامية ، ١٣٨١ هـ ص ٣/٣٥٩ — ٣٦٠ .
(٢) تحرير الرواية في تقرير الكفاية لأبي الطيب الفاسي ، تحقيق الدكتور علي حسين البواب ، نسخة بالآلة الكاتبة .

بن العلاء ، وعيسى بن عمر ، والخليل ، وسيبويه ، من أئمة البصريين ، والكسائي ، والفراء ، وعلي بن المبارك الأحمر ، وهشام الضَّرير من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك . وتبعهم على ذلك المسلك المتأخرون من الفريقين ، وغيرهم من نحاة الأقاليم ، كنحاة بغداد وأهل الأندلس ».[1]

ولا ضير أن يتدارك المتأخرون ما فات المتقدمين ، بل إن ذلك هو المنتظر وبخاصة أنَّ العالم من الأوائل قد يعلم روايات محدودة ، وغيرهم من صنَّف مفردات اللغة في موضوع واحد ، كالأصمعي مثلا ، ثم جاءت بعدهم طبقة وصل إليها كل ما صنف السابقون ، فكانت أوسع إحاطة . ثم جاءت طبقة بعد طبقة ولذلك نجد لدى المتأخرين من ثروة نحوية أو لغوية أو حديثية شيئا وافرا مكنهم من أن تكون نظرتهم أشمل ، وأحكامهم أسدّ . ولو كانت هذه الثروة في أيدي الأقدمين ، كأبي عمرو بن العلاء والأصمعي وسيبويه لعضوا عليها بالنواجذ ، ولغيّروا — فرحين مغتبطين — كثيرا من قواعدهم التي صاحبها حين وضعها شحُّ الموارد .[2]

وكان ممن أنكر على ابن مالك الاستشهاد بالحديث أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتامي الإشبيلي المعروف بابن الضائع الأندلسي (ت ٦٨٠ هـ) .

على حين نرى بدر الدين الدماميني (ت ٨٢٨ هـ) يدافع عن ابن مالك في شرحه التسهيل ، المسمى « تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد » ، قال : ولقد أكثر المصنف من الاستدلال بالأحاديث النبوية . وشنّع أبو حيان عليه وقال : إن ما استند إليه من ذلك لا يتم له ؛ لتطرق احتمال الرواية بالمعنى ، فلا يوثق بأن ذلك المحتج به لفظه عليه الصلاة والسلام حتى يقوم به الحجة . وقد أجريت ذلك لبعض مشايخنا ، فصوّب رأي ابن مالك فيما فعله ، بناء على أن اليقين ليس بمطلوب في هذا الباب ، وإنما المطلوب غلبة الظن الذي هو مناط الأحكام الشرعية ، وكذا ما يتوقف عليه من نقل مفردات الألفاظ وقوانين الإعراب .

---

(١) الاقتراح ص ٥٢ ، تحقيق أحمد قاسم ، ط ١ ، ١٣٩٦ هـ / ١٩٧٦ م ، القاهرة

(٢) في أصول النحو ٤٩ — ٥٠ .

فالظن في ذلك كله كاف ، ولا يخفى أنه يغلب على الظن أن ذلك المنقول المحتج به لم يبدل ؛ لأن الأصل عدم التبديل ، ولا سيما والتشديد في الضبط والتحري في نقل الأحاديث شائع بين النقلة والمحدثين .

ومن يقول منهم بجواز النقل بالمعنى فإنما هو عنده بمعنى التجويز العقلي الذي لا ينافي وقوع نقيضه ، فلذلك تراهم يتحرون في الضبط ويتشددون ، مع قولهم بجواز النقل بالمعنى ؛ فيغلب على الظن من هذا كله أنها لم تُبدّل ، ويكون احتمال التبديل فيها مرجوحا ، فيلغى ، ولا يقدح في صحة الاستدلال بها ، ثم إن الخلاف في جواز النقل بالمعنى إنما هو فيما لم يدوّن ولا كُتب ، وأما مادُوّن وحصل في بطون الكتب فلا يجوز تبديل ألفاظه ، من غير خلاف بينهم .[1]

وقد علل بعض العلماء ترك الأوائل كثرة الاستشهاد بالحديث أنهم قد خالطوا كثيرا من أرباب اللسان العربي ، وتلقوا اللغة عنهم فكفاهم ذلك عن الاستشهاد بالأحاديث التي يحتاجون فيها إلى الوسائط الكثيرة فيما بينهم وبين قائليها ، وليس كذلك ابن مالك .[2]

وقد فتح ابن مالك للنحاة بعده باب الاستشهاد بالحديث ، وتتابع النحاة بعده بالاستشهاد به على مسائل النحو العربي . فهذا نجم الأئمة رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي (ت نحو ٦٨٤ هـ)[3] يستشهد بخمسين حديثا في شرحه الكافية (٢٤) حديثا منها في الجزء الأول ، و (٢٦) حديثا في الجزء الثاني .[4]

ويستشهد الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي ، المعروف بابن أم قاسم (ت ٧٤٩ هـ)[5] بستة عشر حديثا في كتابه « الجنى الداني في حروف المعاني » .[6]

---

(١) خزانة الأدب ٧/١

(٢) انظر زواهر الكواكب لزواهر المواكب ، لأبي سعيد التونسي ، مطبعة الدولة التونسية ، ط ١ ، ١٢٩٣ هـ

(٣) انظر لترجمته بغية الوعاة ٥٦٧/١ ــ ٥٦٨ وخزانة الأدب ، تحقيق عبد السلام هارون ٢٨/١ ــ ٣١

(٤) الرضي الإستراباذي ، أميرة علي توفيق ، ص ٩٧ ، مطبوعات الإدارة العامة لكليات البنات ، الرياض ١٣٩٨ هـ .

(٥) انظر لترجمته بغية الوعاة ٥١٧/١

(٦) الجنى الداني في حروف المعاني ص ٦٥١ ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل ، المكتبة العربية ، حلب ، ١٣٩٣ هـ .

وأما أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري (ت ٧٦١ هـ) فقد استشهد في شرح شذور الذهب بستة عشر حديثا .[١]

وقد استشهد جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١ هـ) في كتابه « المطالع السعيدة في شرح الفريدة بـ (٤٥) حديثا .[٢]

وهكذا نرى ابن مالك قد جسّر النحاة على الاستشهاد بأحاديث الرسول ﷺ ، وقد كان أمة في الاطلاع على الحديث كما قال السيوطي .[٣] فيعد ظهوره بداية مرحلة جديدة في تاريخ النحو العربي يقف هو فوق قمتها . وقد توصل إلى جواز استعمال كثير من الأساليب ، ونبّه على كثير من أخطاء النحويين عن طريق اعتماد الحديث مصدرا من مصادر الدراسة النحوية .[٤]

---

(١) شرح شذور الذهب ص ٦٣١ ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية بمصر ، ١٣٧٦ هـ .

(٢) المطالع السعيدة في شرح الفريدة ٣٧٩/٢ ، تحقيق نبهان ياسين حسين ، بغداد ، ١٩٧٧ م .

(٣) بغية الوعاة ١٣٤/١

(٤) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ص ٥٢ و ٦٧ و ٦٨ و ٩٦ و ٩٨ و ٩٩ و ١٠٤ و ١١٤ و ١٢١ و ١٣٩ .

المصدر الرابع : الشعر

يعدّ الاحتجاج بالشعر أبكر صور الدراسات اللغوية ، حيث اعتمدوا عليه أول الأمر لتوضيح بعض دلالات ألفاظ القرآن الكريم منذ أيام الصحابة رضوان الله عليهم . فقد روي أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان على المنبر فقرأ قوله تعالى : (أو يأخذهم على تخوف)[1] ، ثم سأل عن معنى « التَّخَوُّف » ، فقال له رجل من هذيل : « التخوف » عندنا التنقص ، ثم أنشد :

تخوّف الرَّحْـــلُ منها تامِكـــا قَـــرِدا
كما تخوّف عودَ النَّبْعـــــــة الـسَّفَـــنُ[2]

وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه أيضا : « عليكم بديوانكم لا تضلوا » ، فقالوا : « وما ديواننا ؟ » قال : « شعر الجاهلية ، فإن فيه تفسير كتابكم ومعاني كلامكم » .[3]

كما روي عن عبد الله بن عباس أنه ما كان يفسِّر آية من القرآن الكريم إلا ويورد عليها شاهدا من الشعر .[4]

وكل هذه الأحداث والأقوال وما شابهها تنبه على أهمية الشعر العربي القديم في تفسير ألفاظ القرآن الكريم وأحاديث الرسول ﷺ وأقوال الصحابة رضي الله عنهم والتابعين لهم بإحسان .

كما يعد الاستشهاد بالشعر أفشى وأشيع كثيرا من الاستشهاد بكلام العرب النثري . ولعل سبب ذلك يعود إلى شيوع حفظه ، وانتشار تداوله ؛ لأن موضوعاته ومعانيه وعباراته ذات طابع خاص مما يساعد على حفظه بالإضافة إلى حضوره في الذاكرة عند أصحاب الدراسات اللغوية والنحوية الذين توصلوا إلى وضع ضوابط اللغة والنحو .

---

(١) سورة النحل : ٤٩

(٢) السفن : الحديدة التي يبرد بها خشب القوس ، والقرد : الكثير القردان ، والتامك : العظيم السنام . والمعنى أن الرحل تنقص الناقة ، كما تأكل الحديدة خشب القسي . انظر الكشاف ٢/٢٠٥ والقرطبي ١٠/١١٠ والشاطبي في الموافقات ٢/٥٧ و ١/٥ ، طبع مصر .

(٣) تفسير القرطبي ١٠/١١١ والكامل للمبرد ، طبعة زكي مبارك ص ٩٦٦

(٤) شرح الحماسة للتبريزي ١/٣

ثم إن رواية الشعر أحرى أن تكون أضبط ؛ لأن الضبط يمثل عنصرا من عناصر إيقاعه ، فيتحقق بذلك تداوله وانتشاره . وكل ذلك عوامل دانية تحقق الاحتجاج به والمحافظة عليه .(١)

وفي هذا يقول أبو الحسن علي بن سليمان ، الملقب بالحيدرة اليمني (ت ٥٩٩ هـ)(٢) « وأما الشعر في نفسه فهو الدرجة العليا في الكلام بعد الكلام الإلهي والكلام النبوي ، فهما فوق كل كلام ، وفوق كل ذي فوق ، لبلاغتهما وشرف المتكلم بهما . وما سوى هذين من كلام العرب فيكون على مرتبتين : علياهما النظم ؛ لما جمع من البلاغة والوزن والتقفية ، وسفلاهما النثر ؛ لتعريه من الوزن والتقفية » .(٣)

وقد اعتمد عليه سيبويه في كتابه كثيرا . فكثيرا مايقول : « وهذا في الشعر كثير »(٤) ، أو « هذا في الشعر أكثر من أن أحصيه لك »(٥) ، أو « وذلك لأنهم استعملوها كثيرا في الشعر »(٦) ، أو « مثل ذلك في الشعر كثير »(٧) ، « هذا أكثر من أن يحصى »(٨) ، أو « هذا النحو في الشعر كثير »(٩) .

وقد بلغت شواهده الشعرية ما يقرب من خمسين وألف (١٠٥٠) شاهد ، وبلغت شواهد الضرورات ما يقرب من أربعة وسبعين ومائة (١٧٤) شاهد . كما أورد أبياتا كثيرة على أنها قليلة أو شاذة أو لغة

وقد استشهد بشعر شعراء ينتمون إلى ست وعشرين قبيلة من قبائل العرب . وقد بلغ عدد هؤلاء الشعراء ما يقرب من (٢٣٦) شاعر . وهؤلاء الشعراء من شعراء عصور الاحتجاج .(١٠)

---

(١) انظر الرواية والاستشهاد ، د . محمد فرج عيد ، ص ١٤٥

(٢) انظر لترجمته كشف الظنون ص ١٤٩٥ وهدية العارفين ٧٠٣/١ ومعجم المؤلفين ١٥٥/٧ ومقدمة المحقق لكتابه « كشف المشكل » ص ١١ — ١٤١

(٣) كشف المشكل في النحو التصريف لحيدرة اليمني ص ٤٥٤

(٤) الكتاب ١٩٦/١ .

(٥) السابق ٤٥/٢

(٦) السابق ٢٥١/٢

(٧) السابق ٣٢٧/٢

(٨) السابق ٥١٢/٣

(٩) السابق ٥٣٥/٣

(١٠) انظر كتاب « شواهد الشعر في كتاب سيبويه ص ١٩٥ وما بعدها

وكان أهم الشعراء الذين استشهد بشعرهم بحسب كثرة شواهدهم عنده هم : الفرزدق وجرير ، فالأعشى ورؤبة والعجاج ، فذو الرمة ، فالنابغة الذبياني .

وهناك شعراء كان حظهم قليلا في كتابه . وهم مخضرمو الدولتين الأموية والعباسية ، كابن ميّادة (ت ١٣٦ هـ) ، وأبي حية النميري (ت ١٥٨ هـ) ، وأبي نخيلة (ت ١٤٨ هـ) ، وابن هرمة (ت ١٧٦ هـ) .

وأما شعراء تميم فهم أكثر الذين احتج بشعرهم ، ومنهم الفرزدق ، وجرير ، ورؤبة ، والعجاج ، والبعيث ، ولقيط بن زرارة وغيرهم كثير . ثم تأتي القبائل الأخرى ، كغطفان ، وهذيل ومنهم أبو ذؤيب الهذلي ، وأبو كبير الهذلي ، وساعدة بن جؤية ، وقبائل طيء ومنهم أبو زبيد الطائي ، وحاتم الطائي ، وعامر بن جوين ، وقبائل أسد ومنهم عبد الله بن الزبير ، وبشر بن أبي حازم ، وأقيشر الأسدي ، وعبيد بن الأبرص ، والكميت بن زيد .

كما احتج بشعراء القبائل التي تسكن الحاضرة ، مثل قريش ومنهم عمر بن أبي ربيعة ، وعبد الله بن قيس الرقيات ، والأوس والخزرج فاحتج بابن الجلاح ، وحسان بن ثابت ، وقيس بن الخطيم ، وعمر بن الإطنابه .[1]

وتكاد شواهد النحو العربي لا تخرج عمّا توصل إليه سيبويه ، غير أن بعض النحاة قد توصل إلى بعض الشواهد الشعرية التي لم ترد في كتابه سيبويه ، إلا أنها قليلة . ومن ذلك ما توصل إليه الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة .[2]

وهذا المبرد أحد زعماء البصريين بلغت شواهده الشعرية في كتابه « المقتضب » ما يقرب من واحد وستين وخمسمائة (٥٦١) شاهد ، أخذ من سيبويه منها ثمانين وثلاثمائة (٣٨٠) شاهد .

فإذا جمعنا ما توصل إليه سيبويه من شواهد شعرية وما توصل إليه البصريون من بعده فسنجد شواهد شعرية كثيرة كان لها الفضل في ترسيخ قواعد البصريين وأصالتها مما يدل على أهمية هذا المصدر في دراسة البصريين الأوائل .

(١) انظر الكتاب ٥/٤٤ ـــ ١٠٢ (فهرس الأشعار والأرجاز) ، وانظر أصول النحو العربي ، د . محمد خير الحلواني ، ص ٤١

(٢) انظر الخصائص ١/٣٤ ، و ٢٩٠ و ٣٣٩ و ٢/٣٦ و ٢٨٠ و ٢٨٦ و ٤٠٢ و ٣/٥٢ و ١٣٥

ولكن مما يجب الإشارة إليه هو أن البصريين الأوائل طبّقوا على هذه الشواهد الشعرية الأسس والمعايير التي طبقوها على النقل من القبائل في الصدر الأول . وهذه الأسس :

أولا : التحديد الزماني والمكاني .

ثانيا : شرط التوغل في البادية ، لا التحضر .

ثالثا : السليقة اللغوية السليمة .

أما من حيث التحديد الزماني فقد قبلوا الاحتجاج بأشعار عرب الجاهلية وفصحاء الإسلام حتى منتصف القرن الثاني الهجري ، سواء أسكنوا الحضر أم سكنوا البادية .

وأما بالنسبة للبادية خاصة ، فإن منتصف القرن الرابع ، أو ربعه الأخير هو آخر الاحتجاج بلغة أبناء البادية . وهو ما أشار إليه ابن جني الذي عاش في القرن الرابع الهجري (ت ٣٩٢ هـ) ، حيث ذكر أن لغة البادية قد أصابها الاختلال والفساد ، وأنه ينبغي التوقف عن الاحتجاج بها[1] ـ كما بينا ذلك قبل .

وعلى أساس هذا التحديد الزماني قسّموا الشعراء الى أربع طبقات ، هي :

١ ـ طبقة الشعراء الجاهليين ، وهم شعراء ما قبل الإسلام .

٢ ـ طبقة الشعراء المخضرمين ، وهم الذين عاشوا في الجاهلية وأدركوا الإسلام .

٣ ـ طبقة الشعراء الإسلاميين ، وهم الذين عاشوا في العصر الإسلامي الأول ، والعصر الأموي ممن غلب على شعرهم الفصاحة والأصالة ، كجرير والفرزدق وغيرهما .

٤ ـ طبقة المولّدين أو المحدثين ، وهم الذين جاءوا من بعد الإسلاميين ، وهم شعراء المدن المخالطين أقواماً غير فصيحة كبشار بن برد (ت١٦٧ هـ) ، وأبي نواس الحسن بن هانىء (ت ١٩٩ هـ) ، ومن عاصرهما أو تلاهما .

---

(١) الخصائص ٢/٥

وقد استشهد البصريون بشعراء الطبقة الأولى والثانية إجماعا ، واختلفوا في الطبقة الثالثة ، فأبو عمرو بن العلاء لا يحتج بشعر رجال هذه الطبقة ويصفه بأنه محدث أو مولد . يقول : « لقد كثر هذا المحدث وحسن حتى هممت أن آمر صبياننا بروايته » ، وفي رواية « لقد حسن هذا المولد حتى هممت أن آمر صبياننا برواية شعره » .(١)

وقد علق ابن رشيق على هذا بقوله : « جعله مولدا بالإضافة إلى شعر الجاهليين والمخضرمين ، وكان لا يعد الشعر إلا ما كان للمتقدمين » .(٢) ولذلك قال الأصمعي عنه : « جلست إليه عشر سنين فما سمعته يحتج ببيت إسلامي » .(٣)

وقد شارك بعض العلماء أبا عمرو بن العلاء في نظرته هذه إلى الشعر الإسلامي وإطلاق مصطلح « مولد » ، أو « محدث » عليه . ومن هؤلاء أبو حاتم السجستاني الذي يقول : « فأما مثل ابن كناسة ومحمد بن سهل فإنهما كانا يعرفان شعر الكميت والطرماح ، وكانا مولدين لا يحتج الأصمعي بشعرهما » .(٤)

وممن يعد الشعر الإسلامي من المولد عبد الله بن أبي إسحاق ، والحسن البصري وفقيه العراق قاضي الكوفة أبو شبرمة عبد الله بن شبرمة (ت ١٤٥ هـ) فقد كانوا يُلَحِّنون الفرزدق والكميت وذا الرمة وأضرابهم في عدة أبيات أخذت عليهم ظاهرا ، وكانوا يعدونهم من المولدين ؛ لأنهم كانوا في عصرهم ، والمعاصرة حجاب .(٥)

وسبب ذلك أن هؤلاء العلماء قد صرفوا جهدهم إلى شعر المتقدمين ، والجاهليين منهم بصفة خاصة يتحرونه ويحفظونه ويروونه متأثرين في ذلك بأذواقهم الخاصة أولا ، ثم باهتمامهم الديني من قراءة وتفسير وفقه .(٦)

---

(١) الخزانة ١/٣ ــ ٤ والعمدة لابن رشيق ١/٥٦
(٢) العمدة لابن رشيق ١/٥٦ ــ ٥٧
(٣) الخزانة ١/٤
(٤) مراتب النحويين ص ١٨
(٥) الخزانة ١/٣ ــ ٤
(٦) انظر أصول التفكير النحوي . د. علي أبو المكارم ص ٤٥

فأبو عمرو بن العلاء ومن تبعه من العلماء يعدون الشعر في العصر الإسلامي والأموي من المولد أو المحدث ، ومن ثم انصرفوا عن الاحتجاج به . ويظهر أن أبا عمرو بن العلاء قد طبّق على هذا الشعر فكرة « التفضيل بالأعصار ، لا بالأشعار » التي أشار إليها ابن الأثير في معرض نقده لهذه الفكرة حيث إنه كثيرا ما يقول : « هذا تفضيل بالأعصار لا بالأشعار » .[1] ولكن هذه الفكرة لم تكن ميزاناً دقيقا عنده لتحديد مرحلة الحداثة التي لا يجوز الاحتجاج بلغة شعرائها ومتكلميها ، فأحيانا ترى النحوي الواحد ينقض كلامه بكلامه . خذ على سبيل المثال ما قاله أبو عمرو بن العلاء في عمر بن أبي ربيعة (ت نحو ٩٣ هـ) ، وما قاله في معاصريه جرير (ت نحو ١١١ هـ) والأخطل (ت نحو ٩٢ هـ) فالأول عنده حجة في العربية ؛ لأنه لم يتعلق بحرف واحد[2] ، وجرير والفرزدق والأخطل عنده محدثون[3] ، ومثله تلميذه الأصمعي ، فهو يعد الطرماح بن حكيم (ت نحو ١١٢ هـ) والكميت (ت ١٢٦ هـ) مولدين غير فصيحين[4] ، وهما معاصران لعمر بن أبي ربيعة .[5]

ففكرة التحديد الزماني قد سيطرت على أبي عمرو بن العلاء ومن تبعه مثل الأصمعي ، ويدل على ذلك قول أبي عمرو بن العلاء : « لو أدرك الأخطل يوما من الجاهلية ما فضّلت عليه أحدا » ، وهو ما قاله أيضا الأصمعي عن بشار بن برد ، حيث يقول : « بشار خاتمة الشعراء ، والله لولا أن أيامه تأخرت لفضلته على كثير منهم » .[6]

ولكن نظرة أبي عمرو بن العلاء ومن تبعه لم تَسُد في الدرس النحوي عند البصريين . فقد احتج البصريون بشعر الطبقة الثالثة ، وهم طبقة الإسلاميين ، ومن العلماء الذين احتجوا بهم يونس بن حبيب الذي كان ممن يأخذون بشعر الفرزدق وجرير ورؤبة ، بل عرف عنه اختصاصه برؤبة ، حتى ولو قال له

---

(١) انظر الأدب العربي وتاريخه ، محمود مصطفى ، طبعة الحلبي ، القاهرة ، ١٩٣٧ ، ٢/٥١

(٢) الموشح ص ٣١٥

(٣) البيان والتبيين ١/٣٢١ ، تحقيق عبد السلام هارون .

(٤) الموشح ص ٣٠٢

(٥) انظر أصول النحو العربي ، د . محمد خير الحلواني ص ٦١

(٦) الأغاني ، تصحيح الشيخ أحمد الشنقيطي ٣/٢٣

رؤبة : إلى كم تسألنا عن هذه الخزعبلات وألوقها لك وأروقها الآن ، وقد بلغ منك الشيب ؟ » .[1]

ومن هؤلاء سيبويه الذي يُعدُّ الفرزدق ورؤبة وذو الرمة من أكثر الذين استشهد بشعرهم ، كما استشهد بغيرهم من طبقة الإسلاميين ، كجرير ، والكميت .[2]

وقد اشتهر عند العلماء الذين تأخروا عن زمن أبي عمرو بن العلاء أن المولدين تبدأ قوافلهم مع بداية الدولة العباسية ، وهم الطبقة الرابعة من الشعراء . وقد ذكر عبد القادر البغدادي في الخزانة أن العلماء لا يحتجون بشعرهم مطلقا .[3]

وقد حدّد العلماء أول شعراء هذه الطبقة . فقد نقل عن الأصمعي (ت ٢١٦ هـ) قوله : « ختم الشعر بإبراهيم بن هرمة (ت في حدود ١٧٦ هـ) ، وهو آخر الحجج » .[4] كما روي أيضا أن بشار بن برد (ت ١٦٧ هـ) خاتمة الشعراء .[5] كما روي أيضا عن الأصمعي قوله : « ساقة الشعراء ابن ميّادة (ت نحو ١٣٦ هـ) ، وابن هرمة (ت نحو ١٧٦ هـ) ، ورؤبة بن العجاج (ت ١٤٥ هـ) ، وحكَمَ الخُضْري ، ومَكين العُذري ، وقد رأيتهم أجمعين » .[6]

وبهذا التحديد يكون من الشعراء المحدثين الذين لا يحتج بشعرهم :

١ ــ بشار بن برد (ت ١٦٧ هـ) .
٢ ــ العباس بن الأحنف (ت ١٩٢ هـ) .
٣ ــ أبو نواس (ت ١٩٨ هـ) .
٤ ــ أبو العتاهية (ت ٢١١ هـ) .

---

(١) المزهر ٢/٣٦٣
(٢) انظر الكتاب ١/٢٨ و ٢٩ و ٤٩ و ١٦٦ و ٢٠٠ و ٣١٩ و ٣٥٨ و ٢/٤٨ و ١١٣ و ٢٣٤ و ٢٥٨ و ٣٤٠ و ٣/٥٢ و ١١٦ و ١٢٨ و ١٦١ و ٣٤٩
(٣) الخزانة ١/٦ ــ ٧
(٤) المصدر نفسه ١/٣ ــ ٤
(٥) الأغاني ٣/٢٣ ، ترجمة بشار .
(٦) الشعر والشعراء ، لابن قتيبة ، دار إحياء الكتب العربية ، سنة ١٣٦٢ هـ ، تحقيق أحمد شاكر ص ٢٢٩

٥ — أبو تمام (ت ٢١١ هـ) .
٦ — ديك الجن (ت ٢٢٥ هـ)
٧ — ابن المعتز (ت ٢٥٤ هـ) .
٨ — المتنبي (ت ٣٥٤ هـ) .
٩ — ابن الرومي (ت ٢٨٣ هـ)
١٠ — البحتري (ت ٢٨٤ هـ) .
١١ — أبو العلاء المعري (ت ٤٤٧ هـ) .

وحجة البصريين في عدم الاحتجاج بكلامهم أنهم اختلطوا بأقوام غير فصيحة ، ثم بعدهم عن زمن الفصحاء المعتد بهم مما أدى إلى فساد سلائقهم ، ولذلك كثيرا ما يرمون شعر هؤلاء بكثرة اللحن . يقول أبو القاسم الحسن بن بشر يحيى الآمدي (ت ٣٧١ هـ) : « اللحن لا يكاد يعرى منه أحد من الشعراء المحدثين » .[١] كما ذكر عبد القادر البغدادي أن هؤلاء الشعراء وقعوا في أخطاء عرفت وأخذت عليهم .[٢]

وقد نبّه على ذلك أيضا الجاحظ ، حيث يقول : « إن المولد لا يؤمن عليه الخطأ إذا كان دخيلا في ذلك ... وليس كالأعرابي الذي إنما يحكي الموجود الظاهر الذي عليه نشأ وبمعرفته غذي » .[٣]

وقد وصف اللغوي النحوي الكوفي محمد بن زياد المعروف بابن الأعرابي (ت ٢٣١ هـ)[٤] شعر المحدثين في معرض المفاضلة بين الشعراء الجاهليين والمولدين بقوله : « إنما أشعار هؤلاء المحدثين مثل أبي نواس وغيره مثل الريحان يشم يوما فيذوي فيرمى به ، وأشعار القدماء مثل المسك والعنبر كلما حركته ازداد طيبا » .[٥]

وقد أبعد البصريون الأوائل هؤلاء الشعراء من الاحتجاج بهم في مجال التقعيد وبناء القواعد ، إلا أن سيبويه رحمه الله قد احتج بابن ميادة (ت ١٣٦

(١) الموازنة بين الطائيين ، تحقيق السيد أحمد صقر ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦١ م ، ١ ، ٢٨
(٢) الخزانة ١/٤
(٣) الحيوان ٤/١٨٣
(٤) انظر ترجمته طبقات النحويين واللغويين ١٩٥ — ١٩٧ وإنباه الرواة ٣/١٢٨ — ١٣٧
(٥) الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء للمرزباني ، الطبعة السلفية ، القاهرة ، ١٣٤٣ هـ ص ٢٤٦

هـ) ، وبأبي حية النميري (ت ١٥٨ هـ) ، وبإبراهيم بن هرمة (ت ١٧٦ هـ)[١]، وهم من طبقة المولدين من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية ، ولكن يشفع لهؤلاء أنهم بداة بعيدون عن لغة المدينة التي توسعت في التعريب والترجمة والصوغ القياسي والارتجالي .[٢] لأنه لم يحدث الشك في لغات الشعراء غير البداة إلا في منتصف القرن الثاني الهجري ، فتراهم يحتجون بشعر ابن ميّادة ، وأبي نخيلة وأبي حية النميري ، وابن هرمة ، وعمارة بن عقيل ، وأبي عبد الله الشجري ، وكلهم بدوي فصيح ، ولا يحتجون بمن عاصرهم من شعراء المدن مثل بشار بن برد ، والوليد بن يزيد ، وأبي نواس ، ومروان بن أبي حفصة ، وأبي تمام ، والبحتري ؛ لأنهم من أبناء المدينة والحضارة ، كما ذكرنا ذلك آنفا .

كما استشهد سيبويه أيضا بثلاثة شواهد لثلاثة شعراء محدثين لم يعيشوا في البادية ، وهؤلاء الشعراء هم أبان بن عبد الحميد اللاحقي البصري البغدادي (ت حوالي ٢٠٠ هـ)[٣] ، وخلف بن حيان الأحمر البصري (ت نحو ١٨٠ هـ)[٤] ، ومروان بن سعيد بن عباد المهلبي الشاعر النحوي ، تلميذ الخليل[٥] . وقد تابعه في هذا لفيف من النحاة ، كالمبرد الذي استشهد ببيت خلف الأحمر ، وهو قوله :

ومنهل ليس له حوازق ولضفادي جمّه نقانقُ .[٦]

ومثله ابن السراج الذي استشهد ببيت مروان النحوي ، وهو قوله :

ألقى الصحيفة كي يخفّف رحله والزاد حتى نعله ألقاها[٧]

---

(١) انظر الكتاب ٥٦/١ و ١٧٩ و ٣١١ و ٣٨٦ ، ٤١٢ و ٢٠/٢ و ١٥٦/٣ و ٢٣١

(٢) اللغة بين المعيارية والوصفية ، د . تمام حسان ص ١٨٩ وأصول النحو العربي ، د . محمد خير الحلواني ص ٦٢

(٣) الكتاب ١١٣/١

(٤) المصدر نفسه ٢٧٣/٢

(٥) المصدر نفسه ٩٧/١

(٦) المهل : المورد ، والحوازق . الجماعات ، والضفادي : الضفادع ، والجم : معظم الماء ، ونقانق : صوت الضفادع . انظر الكتاب ٢٧٣/٢ والمقتضب ٢٤٧/١ ، وقد قال عنه الشنتمري . البيت مصنوع ، انظر ابن يعيش ٢٤/١ و ٢٨ واللسان (حزق)

(٧) الكتاب ٩٧/١ والأصول في النحو ٤٢٥/١ والخزانة ٤٤٥/١

وفي المرحلة الزمنية التي رفض النحاة اعتماد المسموع مصدرا من مصادر المادة اللغوية معللين ذلك — كما قلنا — بانتشار الأخطاء اللغوية بين القبائل البدوية ، وبين الشعراء المخالطين لأقوام غير فصيحة يخرج علينا الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) برأي جديد في الاحتجاج ، إذ يرى الاحتجاج بكلام أئمة اللغة ورواتها . يقول السيوطي : « وأجمعوا على أنه لا يحتج بكلام المولدين في اللغة العربية ، وفي الكشاف ما يقتضي تخصيص ذلك بغير أئمة اللغة ورواتها ، فإنه استشهد بأبيات لأبي تمام الطائي ... » .[1] وقد علل الزمخشري ذلك بقوله : « فأجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه ، ألا ترى إلى قول العلماء : الدليل عليه بيت الحماسة ، فيقتنعون بذلك لوثوقهم بروايته وإتقانه » .[2]

وإذا كان الأوائل يعتمدون في النصوص المقبولة على العصر ، فإن الزمخشري برأيه هذا يَعدّ المستوى الذي تمثله النصوص هو المعتمد بغض النظر عن العصر الذي قيلت فيه هذه النصوص . ولكن هذه الأفكار الجديدة ظلت في إطار الفكر المجرد دون أن يؤخذ بها في المجال التطبيقي فيما تلاها من عصور[3] .

---

(١) الاقتراح ص ٧٠ ، وانظر الخزانة ١/٤

(٢) الكشاف ١/٤٣

(٣) انظر كتابنا ظاهرة التأويل ص ٧٧

الفصــل الثالــث

خصائص المذهب البصري

أولا : تحكيم المقاييس النحوية :

لقد وصفت المدرسة البصرية بأنها مدرسة قياسية ، ولذا يقول المستشرق دي بور : « جعل نحاة البصرة للقياس شأنا كبيرا في الأحكام المتعلقة بالنحو . على أن نحاة الكوفة ترخصوا في أمور كثيرة تشذ عن القياس »[1] وكثيرا ما يعبر « جولد فايل » في مقدمته للإنصاف بقوله : « مدرسة البصريين القياسية ، ومذهب الكوفيين المخالف للقياس »[2].

وقد سار المستشرقون على هذا المفهوم ، فيقول يوهان فك : « وكانت لعلماء البصرة مذاهب معتمدة في القياس النحوي تختلف عن مذاهب الكوفيين »[3] ويقول بلاشير : « إن البصريين كانوا يحاولون إدخال كل شيء ضمن قواعد ثابتة يلجؤون دوما إلى القياس معتمدين عليه إلى درجة الاستحالة »[4].

وقد تابع الباحثون العرب المستشرقين في هذه النظرة إلى المنهج البصري . يقول أحمد أمين : « وقد فضّلوا القياس وآمنوا بسلطانه ، وجروا عليه ، وأهدروا ما عداه ، فإذا رأوا لغتين : لغة تسير على القياس ، ولغة لا تسير عليه فضلوا التي تسير عليه وضعفوا من قيمة غيرها »[5] كما وصفهم باحث آخر بأن نزعتهم نزعة فلسفية تميل إلى طرد القياس والأخذ بأحكامه العامة دون النظر إلى اختلاف القبائل في بعض الظواهر اللغوية والنحوية الخاصة[6].

ويقوم منهج القياس عند البصريين على بناء القواعد على الأغلب الشائع في لسان العرب ، ومن ثم استخلاص القواعد والأصول العامة التي تنطبق على جزئياته . فهو منهج علمي يقوم على القاعدة والقياس المطرد الكثير الغالب في الاستعمال . وقد وضح هذا المنهج أبو البركات الأنباري في « لمع الأدلة » حيث يقول : « النقل هو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح

(١) تاريخ الفلسفة في الإسلام ص ٣٨ ، ترجمة عبد الوهاب أبو ريدة .
(٢) مقدمة الإنصاف .
(٣) العربية ، يوهان فك ، ص ٦١
(٤) تاريخ الأدب العربي لبلاشير ١/١٦٩
(٥) ضحى الإسلام ٢/٢٩٤
(٦) انظر بحث نشأة الخلاف في النحو ، مصطفى السقا ، مجلة مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، الجزء العاشر ص ٩٩

الخارج عن حدّ القلة إلى حد الكثرة »[1] أو كما قال أبو حيان : « أن يثبت ذلك في لسان العرب كثيرا بحيث يفيد قانونا يتمشى على كلية القواعد »[2].

وأما الظواهر اللغوية التي خالفت هذا الكثير الغالب فقد اصطلحوا عليها بالشاذ ، أو القليل النادر ، أو النزر ، وأحيانا يؤولون هذه الظواهر لتوافق ما قرره من قواعد ، وأحيانا يصفونها بالضرورة الشعرية . ولذلك كثر في المذهب البصري ما يعْرف بالشاذ والنادر والضرورة .

وهذا المنهج في استنباط القواعد النحوية سليم إذا قيس بالمعايير العلمية السليمة ؛ لأنه يقوم على دعامتين :

الأولى : أن مهمة البحث العلمي النحوي أن يتحرى الظواهر العامة الشائعة في اللغة ، قبل الظواهر النادرة أو الشاذة التي كثيرا ما تنتسب في بعض الأحيان إلى بعض اللهجات .

الثانية : قيامه على قواعد ثابتة مطردة ، مما أكسبه الإتقان والضبط[3].

ولقد جرى الباحثون على وصف المذهب البصري بالقياس وتحكيم المنطق ــ كما أسلفنا ــ دون مراعاة لفارق الزمن ، ودون مراعاة للفروق الفردية بين النحاة[4]. وذلك أن خصائص المذهب البصري في كتاب سيبويه تختلف عنها في كتب أبي علي الفارسي وابن جني ، وعنها في كتاب « الإنصاف » لأبي البركات الأنباري . ولذلك يمكن تصنيف منهج البصريين في القياس في ثلاث مراحل تاريخية :

المرحلة الأولى : مرحلة أبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر الثقفي وغيرهما من النحاة الأوائل ، فعند هؤلاء كانت الرواية والسماع أهم من القياس والعلة ، وذلك ناتج عن كثرة علمهم بكلام العرب ولغاتها وغريبها[5].

---

(١) لمع الأدلة ص ٨١

(٢) التذييل والتكميل ج ٥ ورقة ١٤٥

(٣) راجع أصول التفكير النحوي ، د . أبو المكارم ، ص ١٨ ومابعدها

(٤) الخلاف النحوي ، د . محمد خير الحلواني ص ٢٨١

(٥) طبقات الزبيدي ص ٣٥

ومن هذا الجيل الأصمعي . وقد أخبرنا ابن جني أنه ليس ممن ينشط للمقاييس ولا لحكاية التعليل .[1]

المرحلة الثانية : يمثل هذه المرحلة الخليل بن أحمد ومن تابعه من تلاميذه كسيبويه فقد كان الخليل بن أحمد « سيد قومه وكاشف قناع القياس في علمه » كما قال ذلك ابن جني [2] فقد استنبط من علم النحو مالم يسبق إليه ، وكان غاية في استخراج النحو وتصحيح القياس .[3]

المرحلة الثالثة : وأما المرحلة الثالثة فيمثلها أبو علي الفارسي وتلميذه ابن جني ، فقد اعتمدا على القياس اعتمادا كاملا . وقد أشار إلى ذلك أبو البركات الأنباري حيث يقول : « إذا بطل أن يكون النحو رواية ونقلا وجب أن يكون قياسا وعقلا »[4]

وتختلف هذه المراحل الثلاث ، والفرق الثلاث في منهجها في القياس . فأما الخليل بن أحمد وسيبويه فإن القياس عندهما نوع من الاستقراء الذي ينتقل من الوقائع التي هي النصوص الكثيرة إلى الكشف عن قوانين سيرها وقواعد ضبطها ، بحيث يصل في النهاية إلى قانون ونظام يفسر اطراد الظواهر الجزئية . فهو هنا يقدّم العلم بالقواعد المطردة التي بها يحال بين المتكلم والخطأ في اللغة . فهذا النوع من القياس الذي أطلقنا عليه مصطلح « الاستقراء » يقوم بوظيفتين :

الأولى : استنباط القواعد العامة المطردة

الثانية : رفض الظواهر اللغوية الخارجة عن الكثير الغالب .

وهو هنا أيضا يقوم على قياس ظاهرة لغوية على ظاهرة لغوية أخرى . فهو يرتبط بروح العربية .

وأما القياس في المرحلة الثالثة أو عند الفريق الثالث فقد اصطبغ بالصبغة العقلية ، فوجد عندهم مايُعرف بالقياس المعنوي الذي هو عملية شكلية يتم فيها

(١) الخصائص ١/٣٦١
(٢) الخصائص ١/٣٦١
(٣) إنباه الرواة ١/٣٧٨ والفهرست ص ٧٠
(٤) لمع الأدلة ص ٩٩

إلحاق أمر بآخر لما بينهما من المشابهة .[1] فيعطى الملحق حكم الملحق به ، ومن ثم فإن لهذه العملية أربعة أركان : المقيس ، والمقيس على الذي هو الأصل ، ثم العلة ، ثم الحكم [2] وكان أساس هذا النوع هو المشابهة المعنوية ، لا المشابهة اللفظية .

وقد عقد ابن جني بابا في مقاييس العربية ، ذكر فيه أنها ضربان : **أحدهما معنوي ، والآخر لفظي** ، وهذان الضربان وإن عمّا وفشوا في هذه اللغة فإن أقواهما وأوسعهما هو القياس المعنوي .[3] وإن قول أبي علي الفارسي « أخطىء في خمسين مسألة في اللغة ولا أخطىء في واحدة من القياس »[4] ، أو كما جاء في معجم الأدباء (لأن أخطىء في خمسين مسألة مما بابه الرواية أحبّ إليّ من أن أخطىء في مسألة واحدة قياسية)[5] ليعبّر عن حقيقة منهجه ومنهج من تابعه من النحاة ، ويغمز في جانب منهج الرواية ، بل هو يهدم منهجا ويقيم منهجا آخر . فقد جعل هؤلاء القياس منهجا ذا قواعد ثابتة ومعالم محددة ، وعدّوه منبعا رئيسا تستمد منه القواعد النحوية ، وحكّموه في لغات العرب ، فكان همهم هو البحث في قوانين القياس دون البحث في موردها من أمثلة للغة ، حتى وصل بهم الأمر إلى أنه مما اتفق الإجماع عليه ، وأنه بمنزلة الأدلة القاطعة .[6]

وبالجملة **فالجيل الأول** يغلب عليه السماع على القاعدة ، على حين يتساويان في الجيل الثاني الذي يمثله الخليل بن أحمد وسيبويه . وأما الجيل الثالث ـــ جيل المبرد وابن السراج وأبي علي الفارسي وابن جني ـــ فإنه لم يبق للسماع لديهم شأن يؤدي إلى استنتاج نتائج جديدة ، فأصبحت العلة والقياس هما السائدين .[7]

---

(١) المصدر نفسه ص ٩٣.
(٢) الاقتراح ص ٩٦
(٣) الخصائص ١/١٠٩
(٤) الخصائص ٢/٨٨
(٥) معجم الأدباء ٧/٢٥٣
(٦) الإنصاف ٢/٦٠٩
(٧) انظر الخلاف النحوي ص ٢٨١ ـــ ٢٨٢

ثانيا : الاعتداد بالعقل في الظواهر اللغوية :

لقد نتج عن التمسك بمنهج القياس عند البصريين بعض الظواهر العقلية ، أو بعض الأحكام العقلية . فحين اعتمدوا على القياس وحكّموه في الظواهر اللغوية ، وبخاصة عند المتأخرين منهم أصبح اعتمادهم على العقل أكثر من النقل .(١)

ومن مظاهر تأثرهم بالعقل والمنطق وصف اللغة بأنها مثال الحكمة والعدالة والانسجام(٢) ، والقرب والبعد ، فشبهوا الظواهر اللغوية بالظواهر المادية .

جاء في الإنصاف : « وليس في إبدال الواو خروج عن الحكمة » .(٣) ومثله قوله : « إذ لو قلنا إنه يقع حيث لا يقع العامل لقدّمنا التابع على المتبوع ، ومثال ذلك أن يجلس الغلام حيث لا يجلس السيد ، فتجعل مرتبته فوق مرتبة السيد ، وذلك عدول عن الحكمة وخروج عن قضيته المعدلة » .(٤) وتظهر فكرة القرب والبعد في باب التنازع .(٥)

وقد بلغ الخضوع لأحكام العقل وموازينه في نحو البصريين شكلا آخر . وهو استخدام الأحكام المنطقية وتطبيقها على تفسير الظواهر النحوية .

فهم يرون أن إضافة « ما لاتأثير له إلى ما له تأثير في العمل ينبغي أن يكون لا تأثير له » ، ولذلك ردّوا على خصومهم الكوفيين رأيهم في أن الفعل والفاعل يعملان معا في المفعول به ، ويقولون . « إنما قلنا إن الناصب للمفعول هو الفعل دون الفاعل ، وذلك لأنا أجمعنا على أن الفعل له تأثير في العمل ، وأما الفاعل فلا تأثير له في العمل ؛ لأنه اسم ، والأصل في الأسماء ألا تعمل ، وهو باق على أصله في الاسمية ، فوجب ألا يكون له تأثير في العمل ، وإضافة ما لاتأثير له في العمل إلى ما له تأثير ينبغي أن يكون لا تأثير له » .(٦)

---

(١) انظر أبو زكريا الفراء ومنهجه في النحو واللغة ص ٣٦

(٢) مقدمة الإنصاف ، جولد فايل

(٣) الإنصاف ، المسألة رقم ١٦٨

(٤) الإنصاف ، المسألة التاسعة

(٥) الإنصاف ، المسألة الثالثة عشرة .

(٦) انظر المسألة العاشرة عشرة في الإنصاف ، والخلاف النحوي ٢٨٥

ومن مظاهر الخضوع لأحكام العقل عندهم ما توصلوا إليه من قواعد وأصول عقلية ، ومن هذه الأصول والقواعد :

١ ــ فكرة العوامل المختصة وغير المختصة ، فالحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصا ، كحروف الجزم ، وحروف الجر ؛ فاختصت حروف الجر بالأسماء فعملت الجر ، واختصت أدوات الجزم بالفعل فجزمت .[١]

٢ ــ لا يجوز إعمال عاملين في معمول واحد .[٢]

٣ ــ عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال .

٤ ــ عمل الشيء في نفسه محال ، فلا يعمل شيء في نفسه .

إلى غير ذلك من الأصول التي توصل إليها البصريون ، ويتضح ذلك من خلال ردود البصريين على الكوفيين في كتاب الإنصاف لأبي البركات الأنباري .

ثالثا : ظاهرة تخطئة العرب في لغتهم :

لقد كان من نتائج تحكيم القياس أيضا عند البصريين أنهم تجرؤوا على تخطئة العرب ، وظهرت هذه النزعة عند عيسى بن عمر الثقفي وشيخه عبد الله بن أبي إسحاق من متقدمي البصريين . ويدلك على ذلك ما ذكرناه سابقا من المشادة التي وقعت بين عبد الله بن أبي إسحاق والفرزدق ، وذلك أن الفرزدق حضر مجلس عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي فقال : كيف تنشد :

وعينان قال الله كونا فكانتا فعولان بالألباب ماتفعل الخمر

فقال له ابن أبي إسحاق ما كان عليك لو قلت : « فعولين » ، فقال الفرزدق : « لو شئت أن أسبح لسبحت » ، ونهض ، ولم يعرف أحد في المجلس قوله : « لو شئت أن أسبح لسبحت » ، فقال ابن أبي إسحاق : « لو قال « فَعُولَيْنِ » لأخبر أن الله خلقهما وأمرهما وأراد منهما أن تفعلا بالألباب ما تفعل الخمر » .[٣]

---

(١) الإنصاف ، المسألة الثامنة والسبعون .

(٢) الإنصاف ، المسألة الثالثة والعشرون .

(٣) مجالس العلماء لأبي القاسم الزجاجي ، المجلس رقم ٣٨ ص ٨٥ ، تحقيق عبد السلام هارون

ومثله ما حصل بينهما حين أنشد الفرزدق ايضا :

وعض زمان يا ابن مروان لم يَدَعْ ... من المال إلا مسحتا أو مجلف

فسأله ابن أبي إسحاق : بم رفعت « مجلف » ؟ فقال الفرزدق : بما يسوؤك ويبوؤك، ثم قال : « عليّ أن أقول وعليكم أن تحتجوا » .[1]

وإن في قول الفرزدق : « علي أن أقول وعليكم أن تحتجوا » ما يوحي بالفرق بين نوعين :

أولهما : معيار المتكلم الذي يراعيه باعتياده مستوى صوابيا

ثانيهما : معيار الباحث الذي خلقه بنفسه ويريد أن يفرضه في الاستعمال ، ويتخذه مستوى صوابيا ودراسيا . فالباحث يفرض القاعدة النحوية القياسية على الاستعمال ، ويضعها موضع المعيار الذي يجب أن يراعى في كل صياغة نحوية ولغوية .[2]

ولكن هذه النزعة ليست من مناهج البصريين بعامة ، فإن يونس بن حبيب وشيخه أبا عمرو بن العلاء كانا يتحرزان من تخطئة العربي ويعتمدان قوله وإن خالف القياس . ويدل على ذلك أن أبا عمرو بن العلاء لم يخطىء في رفعه « مجلف » في البيت السابق معللا ذلك بأنه جائز على المعنى ، أي لم يبق سواه ، أي أن « مجلف » مرفوع بفعل محذوف .

رابعا : كثرة التأويل والتقدير :

يلاحظ على المذهب البصري أنه قد كثر فيه تأويل نصوص اللغة وصيغها التي لا تتفق مع القواعد النحوية التي توصلوا إليها . وذلك لتوافق هذه النصوص المخالفة لتلك القواعد التي توصلوا إليها ، ولم يجدوا وسيلة لربط هذه النصوص المخالفة بما هو متوافق غير سبيل التأويل .

وقد تعددت أساليب التأويل عند البصريين ، ومن أهمها : الحذف التقدير والشذوذ والضرورة . فالنصوص اللغوية التي خالفت الكثير مما توصلوا إليه رموها بالشذوذ ، أو بالندور ، أو بالقلة .

(١) الشعر والشعراء لابن قتيبة ، تحقيق أحمد شاكر ، ص ٨٩ ، وانظر طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص ٣٢

(٢) انظر حول هذه القضية كتاب « اللغة بين المعيارية والوصفية » . د . تمام حسان ، الثقافة ، الدار البيضاء ، ص ١٣

وقد تعددت مصطلحات الشذوذ عند سيبويه ، فأحيانا يسمي الخارج عن القاعدة (قليلا) ، وأحيانا يسميه (قليلا خبيثا) ، وأحيانا يصفه بالقبح .

قال : « وزعموا أن ناسا يقولون : كيف أنت وزيدا ؟ وما أنت وزيدا ؟ ، وهو قليل في كلام العرب » .[1]

ويقول : « وزعم يونس أن قوما من العرب يقولون : أما العبيد فذو عبيد ، وأما العبد فذو عبد ، يجرونه مجرى المصدر سواء ، وهو قليل خبيث » .[2]

وقال عند حديثه على أسلوب « ألا ماء ولو باردا » : « لأنه لو قال : « ولو أتاني باردٌ » كان قبيحا ، ولو قلت : آتيك بجيد ، كان قبيحا حتى تقول : بدرهم جيّد » .[3] وهناك أساليب كثيرة رماها سيبويه بالضعف والشذوذ والغلط .[4]

ومن أساليب التأويل عندهم الضرورة ، فهم يلجؤون إليها إذا وجدوا أن الشواهد لا تقبل تأويلا أو تقديرا ، وأعيتهم الحيلة في توجيهها .

ولكن الحذف والتقدير يعدان من أهم مظاهر التأويل في المذهب البصري . وقد تحدث العلماء عن هذه الظاهرة وأشبعوه بحثا ، ومن بينهم ابن جني الذي سمى الحذف شجاعة العربية .[5] ، في حين يسميه سيبويه اتساعا وإيجازا .[6]

والحق أن هذه المظاهر السابقة تعدّ نتيجة لتمسك البصريين بالقياس . وقياس البصريين — كما هو في كتاب سيبويه أو في كتاب « الإنصاف » — يتميز بالصحة والدقة ، وبالإحاطة بظواهر العلاقات اللغوية التي نجم عنها مسائل النحو وقواعده ، فيربط الأشباه بالنظائر ، ويميز الفروق بينها على عكس قياس الكوفيين ، فإنه في معظم المسائل تنقصه الدقة والإحكام .

---

(١) الكتاب ٣٠٣/١
(٢) نفسه ٣٨٩/١
(٣) نفسه ٢٢٧/١
(٤) انظر الكتاب ٣٥/١ و ٢١٠ و ٣٩٧ و ١٥٥/٢ و ١٤٩/٣ و ٤٢١/٤ و ٤٢٣
(٥) الخصائص ٣٦٠/٢
(٦) الكتاب ١٠٨/١ و ١٠٩

وهذه الميزة ــ وهي الدقة والإحاطة ــ تريح المتعلمين من كثرة القواعد والأحكام ، على حين يعاب النحو الكوفي بكثرة النصوص المختلفة في المسألة الواحدة من قواعد لا تضبط بضابط واحد يسهل حفظه ويمكن التطبيق عليه .

فالبصريون يريدون أن ينشئوا قواعد يسودها النظام والمنطق ، ويتجنبوا كل أسباب الفوضى من رواية ضعيفة أو موضوعة أو قول لا يتمشى مع المنطق .[1] وهذا مادعاهم للحرص على الضبط والتدقيق عند نقل اللغة وهي الخاصية الخامسة من خصائص المذهب البصري .

خامسا : الضبط والدقة :

تبرز ظاهرة الضبط والتدقيق عند البصريين من خلال ما توصلوا إليه من قوانين عامة وأصول نحوية . وهذا منهج قويم يتطلبه المنهج العلمي السليم ضبطا للغة من جهة ، وتيسيرا للدارسين من جهة أخرى . وتتضح ظاهرة الضبط في شيئين :

الأول : أن تكون الشواهد محل الاستنباط والتقعيد جارية على ألسنة الفصحاء الموثوق بهم .

والثاني : أن تكون شائعة وكثيرة .

وهو ما ينبغي للقواعد والعلوم من اطرادها وبسط سلطانها على الجزئيات المختلفة المندرجة فيها . وهذا سر بقاء القواعد البصرية .

ويدل على ظاهرتي الضبط ما نراه من عبارات سيبويه في الكتاب ، من أمثال :

١ ــ سمعت من أثق به من العرب .[2]
٢ ــ فكل هذه البيوت سمعناها من أهل الثقة .[3]
٣ ــ وهذا قول جميع من نثق بعلمه وروايته عن العرب .[4]

---

(١) ضحى الإسلام ٢/٢٩٥
(٢) الكتاب ١/٢٣٠
(٣) نفسه ٣/١٣٧
(٤) نفسه ٣/٣٠٣

وغير ذلك من العبارات التي صرح بها سيبويه رحمه الله كثيراً في كتابه (١)

وللوصول إلى الضبط والدقة كانوا يختبرون من ينقلون عنهم . ومن ذلك ما يحكى من أن أبا عمرو بن العلاء استضعف فصاحة أبي خيرة فسأله عن قول العرب (استأصل الله عرقاتهم) ففتح أبو خيرة التاء من (عرقاتهم) ، فقال أبو عمرو : هيهات يا أبا خيرة ، لان جلدك ، ذلك أن أبا عمرو كان قد سمعها بالكسر (١)

وقد تلمس المقتنعون بمنهجهم أسبابا دعت النحاة إلى صنيعهم هذا . فلعل أهم الأسباب هو التحري والحيطة في جميع الشواهد التي عدوها فصيحة سليمة ، لأجل أن يضمنوا لقواعدهم السلامة والدقة . وهذا الاتجاه اقتضته ظروف فساد الملكات اللسانية نتيجة الفتوح الإسلامية ومخالطة الأعاجم مما أوجد شكاً في صفاء العربية ونقائها على لسان أبنائها .

---

(١) انظر فهارس الكتاب ، للشيخ عبد الخالق عضيمة ص ٣٦

(٢) انظر نزهة الألباء ص ٣٢ ــ ٣٣

الفصل الرابع

مصادر المدرسة الكوفية



أولا : السماع عن العرب :

لقد شاع في الدرس النحوي أن الكوفيين متساهلون في الأخذ عن القبائل ، حيث لم يشترطوا ما اشترطه البصريون من تحديد الزمان والمكان ، فاتهموهم بالاعتماد على جميع اللغات دون تمييز بينها وقبولهم الروايات الشاذة والنادرة ، والاعتماد على المثل الواحد بصرف النظر عن صحته .

وقد جاءتهم هذه التهمة من خصومهم البصريين . جاء على لسان أبي الفضل العباس بن الفرج الرياشي البصري (ت ٢٥٧ هـ)[١] « إنما أخذنا نحن (البصريون) اللغة عن حرشة الضباب وأكلة اليرابيع ، وهؤلاء (الكوفيون) أخذوا اللغة عن أهل السواد أصحاب الكواميخ وأكلة الشواريز » .[٢]

وكانت هذه التهمة موجهة بكثرة إلى زعيم المدرسة الكوفية علي بن حمزة الكسائي (ت ١٨٩ هـ) . قال اللغوي البصري أبو زيد سعيد بن أوس الأنصاري (ت ٢١٥ هـ) : « قدم الكسائي البصرة فأخذ عن أبي عمرو بن العلاء ، وعن يونس بن حبيب وعيسى بن عمر علما كثيرا صحيحا ، ثم خرج إلى بغداد ، وقد لقي أعراب الحطمة فأخذ عنهم شيئا فاسدا فخلط هذا بذاك فأفسده » .[٣]

ورواية معجم الأدباء : « قدم علينا الكسائي البصرة فلقي عيسى والخليل وغيرهم فأخذ عنهم نحوا كثيرا ، ثم سار إلى بغداد فلقي أعراب الحطمية فأخذ عنهم الفساد من الخطأ واللحن فأفسد بذلك النحو ما كان أخذه بالبصرة كله » .[٤]

وفي بغية الوعاة للسيوطي[٥] : « أخذ الكسائي اللغة عن أعراب الحطمة ينزلون قُطْرُبّل ، فلما ناظر سيبويه استشهد بلغتهم ، فقال أبو محمد اليزيدي :

---

(١) انظر لترجمته أخبار النحويين البصريين ص ٩٨ — ١٠٢ ؛ وطبقات النحويين واللغويين ص ٩٧ — ٩٩ وإنباه الرواة ٢/٣٦٧ — ٣٧٣

(٢) أخبار النحويين البصريين ص ٩٩

(٣) إنباه الرواة ٢/٢٧٤ ، وانظر أيضا ٢/٢٧١ . والحطمة : أبو بطن من عبد القيس يقال له : حطمة

(٤) معجم الأدباء ١٣/١٨٢

(٥) بغية الوعاة ٢/١٦٣ — ١٦٤

كنا نقيس النحو فيما مضى | على لسان العرب الأوّل
فجاء أقوامٌ يقيسونهُ | على لُغى أشياخِ قطربّل
فكلّهم يعملُ في نقض ما | به نصاب الحق لا يأتلي
إنّ الكسائيّ وأصحابَه | يرقون في النحو إلى أسفل

وجاء فيه أيضا « كان الكسائي يسمع الشاذ الذي لا يجوز إلا الضرورة فيجعله أصلا ويقيس عليه فأفسد بذلك النحو ».[1]

وقال عنه أبو حاتم السجستاني : « وعلمه مختلط بلا حجج ولا علل إلا حكايات عن الأعراب مطروحة ؛ لأنه كان يلقنهم ما يريد ».[2] واتهمه عيسى ابن عمر أنه يأتي بكلام ليس بكلام العرب.[3]

وهذه الأقوال في الكسائي تحتاج إلى تحقيق وتدقيق ؛ لأنها جاءت من طريق منافسيه البصريين . والحق أن الكسائي مشهود له بالنزاهة والعقل والثقة . وهي أوصاف أطلقها عليه ابن جني.[4] وقال عنه : « وكان هذا الرجل كثيرا في السداد والثقة عند أصحابنا ».[5] وكان أبو علي الفارسي يثق بالكسائي ويجعله قرين سيبويه في النقل عن العرب والاعتداد بما نقل.[6]

جاء في إنباه الرواة : « وقال الفراء : لقيت الكسائي يوما فرأيته كالباكي ، فقلت له : ما يُبكيك ؟ فقال : « هذا الملك يحيى بن خالد (البرمكي ، وزير هارون الرشيد المتوفى ١٩٠ هـ) يوجه إليّ فيحضرني ، فيسألني عن الشيء ، فإن أبطأت في الجواب لحقني منه عتب ، وإن بادرت لم آمن الزلل . قال الفراء : قلت له ممتحنا : يا أبا الحسن ، من يعترض عليك ؟ قل ما شئت ، فأنت الكسائي . فأخذ لسانه بيده وقال : قطعه الله إذاً إنْ قلتُ ما لا أعلم ! ».[7]

(١) بغية الوعاة ٢/١٦٤
(٢) مراتب النحويين ص ١٢٠ — ١٢١
(٣) طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص ٤٢ ومجالس العلماء ص ٨ و ٢١ و ١٠٧ و ١١٥ و ١١٩
(٤) الخصائص ٣/٣١١
(٥) المصدر نفسه ٢/٨٩
(٦) انظر كتاب « أبو علي الفارسي » د . شلبي ، ص ٤٢٥
(٧) إنباه الرواة ٢/٢٦٦

وقد وصلت المنافسة بين الفريقين ذروتها حين امتنع البصريون عن الأخذ عن الكوفيين وعدم الثقة بروايتهم. جاء في مراتب النحويين: «ولكن أهل البصرة يمتنعون عن الأخذ منهم؛ لأنهم لا يرون الأعراب الذين يحكون عنهم حجة».[1]

وقال أبو حاتم السجستاني: «إذا فسرتُ حروف القرآن المختلف فيها، أو حكيتُ عن العرب شيئا فإنما أحكيه عن الثقات منهم، مثل أبي زيد والأصمعي وأبي عبيدة،ويونس، وثقات من فصحاء الأعراب وحملة العلم، ولا ألتفت إلى رواية الكسائي والأحمر والأموي والفراء ونحوهم، وأعوذ بالله من شرهم».[2] ويلاحظ أن هذا النقد الموجه إلى الكوفيين جاء على لسان خصومهم البصريين، وبخاصة من أبي حاتم السجستاني، مما يفسر أن ذلك لا يعدو إلا أن يكون أثرا من آثار المنافسة بين المذهبين.

وهذا النقد الموجه إليهم فيه شيء من المبالغة. ويدل على ذلك ما عرف عن الكسائي من كثرة رحلاته إلى البادية. فقد روي أنه خرج إلى البصرة فلقي الخليل بن أحمد وجلس في حلقته، فقال له رجل من الأعراب: تركت أسد الكوفة وتميما وعندهما الفصاحة، وجئت إلى البصرة. فقال للخليل: من أين أخذت علمك هذا؟ فقال: من بوادي الحجاز ونجد وتهامة. فخرج، وقد أنفذ خمس عشرة قنينة حبرا في الكتابة عن العرب، سوى ما حفظ».[3]

ومثله ما ذكر عن الفراء الذي أخذ عن أعراب وثق بهم، مثل أبي الجراح، وأبي ثروان، وأبي الكلابي.[4] وقد ذكر ابن النديم هؤلاء الأعراب من جملة الفصحاء من الأعراب الذين سمع منهم البصريون والكوفيون، كما أخذ الكوفيون من ربيعة وقيس وأسد وتميم وباهلة وعقيل[5] وسمع الفراء من طيء.[6]

(١) مراتب النحويين ص ١٤٣
(٢) مراتب النحويين ١٤٣
(٣) بغية الوعاة ٢/١٦٣ ومعجم الأدباء ١٣/١٦٩
(٤) معاني القرآن للفراء ١/٥٦ و ٢/١٣٩ ومراتب النحويين ص ١٣٩
(٥) شرح السبع الطوال: ٥٩ ومعاني القرآن للفراء ١/٢٩
(٦) معاني القرآن للفراء ١/٤٥٩

وقد وصف أبو حيان الفراء بالثقة في النقل عن العرب [1] كما شهد له أيضا أبو عبيدة معمر بن المثنى ، وهو بصري معروف [2].

وهذا اللغوي الكوفي نزيل بغداد أبو عمرو إسحاق بن مرار الشيباني (ت نحو ٢١٠ هـ) قد دخل البادية ومعه إستيجتان من حبر فما خرج حتى أفناهما يكتب سماعه من العرب [3].

وإننا لا ننكر أن البصريين أكثر حيطة في النقل عن العرب ، كما بيّنا ذلك من قبل . ولكننا لسنا معهم في المبالغة في رمي الكوفيين بالتساهل وعدم التثبت في النقل وقبول اللغات ، أو أنهم أقل بضاعة من منافسهم البصريين .

ثانيا : القراءات القرآنية :

للنحو عند الكوفيين صلة بالأعمال القرآنية ، ويرجع ذلك لأسباب ، منها :

١ ــ أنّ الكوفة كانت مهبط الصحابة رضوان الله عليهم فقد نزل بها عدد كبير من الصحابة ، وقد كان أشهرهم عربا لا يتهمون في فصاحتهم ، مما جعل الكوفة مهبط القراءات القرآنية .

٢ ــ أن الذين أسسوا النحو الكوفي كانت لهم اهتمامات بالدرس القرآني قراءة وتفسيرا . فأستاذ الكوفة الكسائي إمام من أئمة القراءة المتواترة ، كما أن الرجل الثاني ، وهو الفراء ، كانت له عناية خاصة بالقرآن الكريم . فقد كان كتابه « معاني القرآن » واحدا من الكتب التي عنيت بالقرآن الكريم ومرجعا مهما من مراجع تفسيره ومعانيه ، بالإضافة إلى أنه المصدر الأساس للنحو الكوفي أصولا وفروعا . وقد قال في أهمية المصدر القرآني في النحو العربي : « القرآن أعرب وأقوى في الحجة من الشعر » [4].

٣ ــ طول اشتغال الكوفيين بالقرآن الكريم وانقطاعهم له ، على حين كان البصريون مشغولين بوضع أسس القواعد النحوية . فقد ظفرت الكوفة بثلاثة

(١) همع الهوامع ١/٢٠٠
(٢) انظر ترجمته طبقات الزبيدي ١٩٤ ــ ١٩٥ والإنباه ١/٢٥٦ ــ ٢٦٤ والمزهر ١/١٣٢
(٣) انظر مصادر الشعر الجاهلي ، د . ناصر الدين الأسد ١٩٣
(٤) معاني القرآن ١/١٤٠

من القراء السبعة ، وهم عاصم بن أبي النجود ، وحمزة بن حبيب الزيات ، وعلي بن حمزة الكسائي ، ولم يظفر كل من مكة المكرمة والمدينة المنورة والبصرة والشام إلا بقارىء واحد .

والقراءة — كما يقولون — سنة متبعة ، والمعول فيها على الرواية وسندها ، لا على اللغة وشيوعها ، فأكسبت الكوفيين نوعا من تهيّب النص والتحرج من إهداره . ولذا كان موقفهم من القراءات مخالفا لموقف البصريين في الاستنباط والاحتجاج .[1] فالكوفيون الذين لم يكونوا من القراء شاركوا أصحابهم الكوفيين بأعمال تتصل بالقرآن الكريم ، كما فعل الفراء في « معاني القرآن » . ولهذه الأسباب كانت القراءات القرآنية أهم المصادر في النحو الكوفي .

وقد جرى الباحثون عند المقارنة بين مَنْهَجَي البصرة والكوفة من حيث الاحتجاج بالقراءات أن يجعلوا النحاة الكوفيين أبدا في صف القراءات ، وأنهم يستشهدون بها ، على حين ينسبون إلى البصريين ردّ القراءات وعدم الاحتجاج بها .

يقول الدكتور المخزومي عن الفراء : « والقراءات المختلفة وإن شذت في نظر نحاة البصرة يستشهد بها ويصوّبها ويحتج بها » .[2]

وقال الدكتور عبد الفتاح شلبي : « إن الكوفيين يعتدون بالقراءات ويبنون قواعدهم عليها » .[3] وهو ما فهمه صاحب كتاب « مدرسة البصرة » عند الحديث عن المقارنة بين المذهبين .[4]

وقد كانت هذه الفكرة المنبثقة عن منهج الكوفيين مردّها إلى أبي البركات الأنباري في كتابه « الإنصاف » ، مما فوّت على الباحثين سانحة التحقيق في كلام الكوفيين والبصريين .[5]

إن الرجوع إلى كلام الكوفيين في كتبهم يبيّن لنا أن هذا الفهم غير صحيح على إطلاقه . فالفراء الكوفي قد شارك البصريين في رفض بعض القراءات

---

(١) انظر بحث علي النجدي ناصف ، مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة ، ج ٥ ص ١٨٨

(٢) مدرسة الكوفة ١٤٠ و ١٤٣ و ١٤٤

(٣) أبو علي الفارسي ٤٤٤ — ٤٤٥

(٤) مدرسة البصرة ، د . عبد الرحمن السيد ، ص ٢٣٠

(٥) انظر الخلاف النحوي ص ٣٢٠

المتواترة وغير المتواترة . فقد شاركهم في ردّ قراءة حمزة بجر (الأرحام) من قوله تعالى : « واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام »[1] . حيث قال عن الجر : « وفيه قبح ؛ لأن العرب لا تردّ مخفوضا على مخفوض وقد كُنّي عنه وقد قال الشاعر في جوازه :

نعلّق في مثل السواري سيوفنا ... وما بينها والكعب غوط نفانف

وإنما يجوز هذا في الشعر لضيقه » .[2]

فهو بهذا لا يخرج عن منهج البصريين . وقد قال سيبويه عن هذه المسألة : « وقد يجوز أن تشرك به الظاهر والمضمر على المرفوع والمجرور إذا اضطر الشاعر » .[3]

وقد قال الفراء أيضا في قراءة عبد الله بن عامر « وكذلك زُيّن لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائهم »[4] ــ ببناء (زُين) للمجهول ، وجر (شركائهم) ، قال : « وليس قول من قال : إنما أراد مثل قول الشاعر :

فزججتها متمكنا ... زجَّ القلوصَ أبي مزادة

بشيء . وهذا مما كان يقوله نحويو أهل الحجاز ، ولم نجد مثله في العربية » .[5]

وقد أنكر هذه القراءة أيضا ثعلب ، حيث لا يرى الفصل بين المتضايفين بغير شبه الجملة ، حيث يقول : « ولا يجوز إلا في الشعر » .[6] وبهذا يصبح قول أبي البركات الأنباري في كتابه « الإنصاف » : « إن الكوفيين احتجوا بهاتين القراءتين »[7] غير صحيح على إطلاقه .

---

(١) سورة النساء ١

(٢) معاني القرآن ١/٢٥٢ ــ ٢٥٣ ــ والسواري : جمع السارية ، وهي الأسطوانة ، والغوط : المطمئن من الأرض . ونفانف : جمع نفنف وهو الهواء بين الشيئين والبيت كناية عن طول قامتهم .

(٣) الكتاب ٢/٣٨١ ــ ٣٨٢ و ٢/٨٦

(٤) سورة الأنعام : ١٣٧

(٥) معاني القرآن ١/٣٥٨

(٦) مجالس ثعلب ص ١٢٦

(٧) انظر الإنصاف ، المسألة رقم ٦٠ و ٦٥

وقد ردّ الفراء أيضا قراءة حمزة « إلا أن يُخافا » بضم الياء ، من قوله تعالى : (إلا أن يخافا ألاّ يقيما حدود الله)[1] حيث قال : « وقرأها حمزة على هذا المعنى « إلا أن يُخافا » ولا يُعجبني ذلك » .[2]

كما رمى الفراء بعض القراءات بالشذوذ أو الندرة . قال : « وقد قرأ بعض القرّاء « هل أنتم مُطْلِعونِ فأُطْلِعَ »[3] ، فكسر النون ، وهو شاذ ؛ لأن العرب لا تختار على الإضافة إذا اسندوا فاعلا مجموعا أو موحدا إلى اسم مكنى عنه » .[4] وهذه القراءة منسوبة إلى ابن محيصن .[5]

ومن القراءات التي وصفها الفراء بالشذوذ قراءة (سُرِّق) من قوله تعالى : « إن ابنك سرق »[6] حيث قال : « لا أشتهيها ؛ لأنها شاذة » .[7]

وقال عن قراءة نافع المدني ، أحد السبعة (عسِيتم) من قوله تعالى : « فهل عسِيتم إن توليتم أن تفسدوا في الأرض وتقطعوا أرحامكم »[8] قال عنها مستغربا : « وقرأها نافع المدني « فهل عسِيتم » بكسر السين ، ولو كانت كذلك لقال (عسِيَ) موضع (عَسَى) ، ولعلها لغة نادرة » .[9]

وقد قبل الفراء بعض القراءات ، فقد قبل قراءة (فلتفرحوا) من قوله تعالى : « قل بفضل الله وبرحمته فبذلك فليفرحوا »[10] في حين عدّها شيخه الكسائي قليلة ؛ لأن نظائرها قليلة .[11] وقبل قراءة نصب (أيّ) من قوله تعالى : « لننزعنّ من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيا »[12] ، وقد أيّد هذه القراءة سيبويه وقال : « وهي قراءة جيدة » .[13]

وقد يتحرج في ردّ القراءة أحيانا ، فيلجأ إلى مقارنتها بأخرى ، والمفاضلة بينهما ، مستخدما تعبيرات ، مثل (أحبّ إليّ)[14] أو (أجود)[15] أو (أحسن)[16]

---

(١) سورة البقرة : ٢٢٩
(٢) معاني القرآن ١/١٤٥
(٣) سورة الصافات : ٥٤
(٤) معاني القرآن ٢/٢٨٥
(٥) المحتسب ٢/٢١٩
(٦) سورة يوسف : ٨١
(٧) معاني القرآن ٢/٥٣
(٨) سورة محمد : ٢٢
(٩) معاني القرآن ٣/٢/٤١٩ والإنصاف ، المسألة ٧٢
(١٠) سورة يونس : ٥٨
(١١) معاني القرآن ١/٤١٩
(١٢) مريم ٦٩
(١٣) الكتاب ١/٢٩١
(١٤) معاني القرآن ١/٨٨ و ٣٧٥ و ٤١٦
(١٥) نفسه ١/١٢٤
(١٦) نفسه ١/١٢٤

هكذا نجد أن الكوفيين المتقدمين لا يخرجون في منهجهم في الاحتجاج بالقراءة عن منهج البصريين القدماء ، كسيبويه في أكثر الأحيان .

ويتضح لنا من خلال موقف الفراء من القراءات أن للكوفيين موقفين : موقف يقبل القراءة ويقيم عليها القواعد . وموقف يرفض بعض القراءات ويعدها شاذة ، مما يجعل قول أبي البركات الأنباري — ومن تبعه من الباحثين المحدثين — إن الكوفيين يقبلون القراءات ويحتجون به ليس صحيحا على إطلاقه

ثالثا : الشعر العربي :

ذكرت المصادر أن للكوفيين عناية بحفظ كثير من الشواهد الشعرية ، فاشتهر علماؤهم بكثرة الحفظ للشعر . فقد روي أن علي بن المبارك الأحمر صاحب الكسائي كان يحفظ أربعين ألف شاهد في النحو[1] ، وأن أبا بكر الأنباري كان يحفظ ثلاثمائة ألف شاهد في القرآن .[2] بل كان منهم من اختص برواية الشعر ، دون العناية باللغة والنحو ، وهو المفضل بن محمد الضبي ، حيث كان من الثقات في رواية الشعر ، وقد روى عنه اللغوي البصري أبو زيد الأنصاري شعرا كثيرا .[3]

وعلى الرغم من ذلك فقد اتهم الكوفيون بعدم عنايتهم بصدق الراوي وضبطه ، فكثر في شواهدهم الشعرية الموضوع والمصنوع . جاء في مراتب النحويين : « والشعر بالكوفة أكثر وأجمع منه بالبصرة ، ولكن أكثره مصنوع ، ومنسوب إلى من لم يقله ، وذلك بين في دواوينهم .[4]

وقد ألصقت هذه التهمة — وهي تهمة صناعة الشعر ونحله ونسبته إلى غير قائله — بحماد بن ميسرة بن المبارك الكوفي المشهور بالرواية (ت ١٥٥ قال عنه أبو حاتم السجستاني : « وكان بالكوفة جماعة من رواة الشعر مثل حماد الراوية وغيره وكانوا يضعون الشعر ويقتفون المصنوع منه ، وينسبونه إلى

(١) نزهة الألباء ص ١٢٦
(٢) السابق ص ٣٣١
(٣) مراتب النحويين ص ١١٦
(٤) السابق ص ١١٩

غير أهله ».[1] بل اتهم يونس بن حبيب حمادا الرواية باللحن في الشعر وتكسيره وتصحيفه.[2]

وقد ألصقت هذه التهمة إلى اللغوي البصري خلف الأحمر بن حيّان بن مُحرز ، إذ اتهم بأنه كان يقول القصائد الغر ويُدخلها في دواوين الشعراء[3] ، إلا أنه قد حاول أن يحمل الكوفيين وزره ، حيث حكى أبو زيد الأنصاري أنه حدثه خلف الأحمر فقال : « أتيت الكوفة لأكتب الشعر فبخلوا علي فكنت أعطيهم المنحول وآخذ الصحيح ثم مرضت فقلت لهم : ويلكم أنا تائب إلى الله ، هذا شعري ، فلم يقبلوا مني ، فبقي منسوبا إلى العرب لهذا السبب.[4]

وقد شاع هذا الفهم عند العلماء فتشككوا في روايتهم للشعر . فهذا أبو عثمان المازني قد نقل عنه أنه سأله أبو جعفر عن تأنيث (سكين) ، فقال : سكين مذكر ولا يؤنثه فصيح ، فأنشده الفراء في مجلس له :

فعيـــت في السنـــام غداة قر　　بسكين موثقـــة النصـــاب

فقال : لمن هذا ؟ ومن صاحبه ؟ وأراه أخرج من الكم ، وأين صاحب هذا عن أبي ذؤيب حيث يقول :

فذلك سكين على الحلق حاذق[5]

وهذا اللغوي الناقد البصري محمد بن سلام الجمحي يعقب على قول اللغوي الكوفي المفضل الضبي « للأسود بن يعفر ثلاثون ومائة قصيدة » ، حيث يقول ابن سلام : « ونحن لا نعرف له ذلك ، ولا قريبا منه ، وقد علمتُ أن أهل الكوفة يروون له أكثر مما نروي ، ويتجوّزون في أكثر من تجويزنا ».[6]

وقد تأثر الباحثون المحدثون بهذه التهمة الموجهة للكوفيين ، فذهبوا إلى القول بأن الكوفيين قد احتجوا بالأشعار المصنوعة والمجهولة القائل ، وقد

---

(١) مراتب النحويين ص ١١٧
(٢) السابق ص ١١٨
(٣) انظر طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص ١٦٢ وإنباه الرواة ١/٣٨٣ — ٣٨٤
(٤) وفيات الأعيان ١/٢٦٠
(٥) مجالس العلماء ص ١٢٩
(٦) طبقات فحول الشعراء ، تحقيق محمود شاكر ، ص ١٤٨

ألصقت بهم هذه التهمة من طريق استدلالات أبي البركات الأنباري في « الإنصاف » الذي كان من استدلالاته في الرد عليهم استدلالهم بأبيات مجهولة القائل ، وأحيانا يتناول هذه الأبيات على وجه ذي قياس .[1] وسوف نتحدث عن ذلك بتفصيل عند حديثنا عن خصائص المذهب الكوفي .

(١) الإنصاف ، المسألة رقم ٤٢ ، و ٦٣ ، و ١٠٩ .

الفصل الخامس

خصائص المدرسة الكوفية



أولا : احترامهم للمسموع عن العرب

تأثر الكوفيون بعلوم الرواية التي نضجت وتميزت قواعدها وأصولها في الكوفة ، ولذلك كان الشعر العربي ـــ وهو المعوَّل عليه في كثير من الأحكام النحوية ـــ أكثر وأفشى في الكوفة منه في البصرة . ولهذا اشتهر المذهب الكوفي عند الباحثين بأنه مذهب سماع ، أو لواؤه بيد السماع لا يخفر له ذمة ، ولا ينقض له عهدا ، ويهون على الكوفيين نقض قاعدة نحوية أو نقض أصل من أصول النحو ، ولا يهون عليهم اطراح المسموع .[1]

ويتمثل الاتساع في السماع والرواية في الأخذ بجميع لغات العرب ، سكان البادية والحاضرة ، سواء أكانوا منعزلين أم مخالطين لغيرهم من الأمم . قال السيوطي : « إن الكوفيين إذا سمعوا لفظا في كلام نادر جعلوه بابا » .[2] وقد مرّ قولهم في الكسائي : إنه كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز من الخطأ واللحن ، وشعر غير أهل الفصاحة ، والضرورات فيجعل ذلك أصلا ...[3]

ويقول « جولد فايل » في مقدمته لـ « الإنصاف » : إن الكوفيين يعدون كل تعبير منقول صحيحا إذا صحت عندهم الرواية ، وتصبح دلالته ذا قوة تعدل قوة القاعدة .[4] أي أنهم يجيزون كل مسموع عن العرب بصرف النظر عن القائل ، ولا يمنعهم ذلك من تغيير أقيستهم وقواعدهم لتوافق ما يسمعون . فهم يريدون أن يضعوا قواعد للموجود ، حتى الشاذ ، من غير أن يهملوا شيئا .[5]

ومما يدل على عنايتهم بالسماع واحترامهم له ما ذكره أبو البركات الأنباري في كتابه « الإنصاف » ، فقد بين أنهم قد اعتمدوا على السماع وحده في تسع وعشرين مسألة[6] ، واعتمدوا عليه إلى جانب القياس في سبع وعشرين

(١) انظر : نظرة في النحو ، طه الراوي ، مجلة المجمع العلمي بدمشق ، م ١٤ ، ج ٩ ، ص ٣١٩
(٢) همع الهوامع ، طبعة السعادة ، الطبعة الأولى ١/٤٥
(٣) بغية الوعاة ٢/١٦٤
(٤) مقدمة الإنصاف
(٥) ضحى الإسلام ٢/٢٩٥ .
(٦) وهي المسائل ذات الأرقام التالية - ٨ و ١٤ و ٣٥ و ٣٦ و ٣٧ و ٣٩ و ٤٣ و ٤٦ و ٤٧ و ٤٨ و ٥٧ و ٦٠ و ٦١ و ٦٤ و ٦٥ و ٦٦ و ٦٧ و ٧٠ و ٧٧ و ٨١ و ٨٨ و ٨٩ و ٩٠ و ٩٢ و ١٠٢ و ١٠٣ و ١٠٤ و ١٠٩

مسألة [1] على حين نجد البصريين قد احتجوا بالنقل وحده في خمس عشر مسألة فقط [2].

وقد اعترف أبو البركات الأنباري في إحدى المسائل التي وافق فيها الكوفيين وخالف أصحابه البصريين اعترف بكثرة المسموع عندهم، وذلك في المسألة السبعين التي دار الخلاف فيها حول ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر، حيث ذهب الكوفيون إلى جوازه، والبصريون إلى عدم جوازه، وقد رجح الأنباري رأي الكوفيين، وقال: «والذي أذهب إليه في هذه المسألة مذهب الكوفيين لكثرة النقل الذي خرج عن حكم الشذوذ، لا لقوة القياس».

والحقيقة أن الكوفيين ليسوا كلهم على منهج واحد في هذه المسألة فعلى حين نجد الكسائي يتأثر بمدرسة القراءات التي تؤثر السماع — كما يرى الدكتور المخزومي — نرى الفراء يجمع الأصلين: السماع والقياس فهو يعلل ويقيس كالخليل وسيبويه، ويعتمد على السماع كشيخه الكسائي، مما يجعلنا نميل إلى أن الفراء هو مرسّخ الأصول الكوفية

لقد كان من مظاهر الاتساع في السماع والرواية أن كثرت في المذهب الكوفي ظاهرة تجويز بعض الأساليب ومن ذلك على سبيل المثال ما ورد عند الكسائي من تجويزه بعض الأساليب والقياس عليها فقد أجاز أن تقول مررت بثلاث حمّامات، ورأيت ثلاث سجلات، بغير تاء التأنيث مع العدد، وإن كان الواحد مذكرا.[3] كما أجاز أن يكون اسم (لا) النافية للجنس علما، فيجوز عنده «لا زيد في الدار».[4]

---

(1) وهي المسائل ذات الأرقام التالية ٥ و ٦ و ١٣ و ١٦ و ٢٣ و ٢٥ و ٢٧ و ٣٢ و ٣٣ و ٥١ و ٥٢ و ٦٢ و ٦٣ و ٧١ و ٧٣ و ٨٠ و ٨٢ و ٨٤ و ٨٧ و ٩٤ و ٩٥ و ٩٦ و ٩٩ و ١٠٦ و ١٠٧ و ١٠٨ و ١٢

(2) وهي المسائل ذات الأرقام التالية ٩ و ١٣ و ١٨ و ٢٤ و ٢٦ و ٣١ و ٣٩ و ٥ و ٦٢ و ٦٩ و ٧١ و ٨٩ و ١٠٥ و ١١٠ و ١١٩

(3) شرح الأشموني ٣/١٩.

(4) همع الهوامع ٢ ٥.

وأجاز الكسائي أيضا إعمال (إنْ) النافية عمل (ليس) مستدلا بشواهد شعرية وشواهد نثرية ، من مثل قول أهل العالية . إنْ أحد خيرا من أحد ، وإنْ ذلك نافعَك لا ضارك [1]

كما أجاز دخول لام التأكيد على الفعل الماضي المتصرف بإضمار (قد) ، نحو إنّ زيدا لقام [2] وغير ذلك من الأساليب الكثيرة التي أجازها بناء على السماع [3]

وقد شاركه الفراء أيضا في هذا التجويز المبني على السماع القليل المخالف للكثير . فقد أجاز أن تقول : عندي أحد عشر رجالا ، وقام ثلاثون رجالا ، بجمع التمييز مع الأعداد المركبة وألفاظ العقود .[4] كما أجاز نصب الجزأين بعد (ليت) ، فيقال : « ليت زيدا قائما » .[5] وقد أجاز أيضا إضافة النيف إلى العشرة ، فيجوز عنده هذا خمسة عشرك [6]

وقد علل بعض الباحثين هذه الظاهرة بأن الكوفيين أرادوا ، وهم مؤدبو الخلفاء وأولادهم أن ييسروا على هؤلاء في الدراسات النحوية بتصويب ما يجري على ألسنتهم من التعبيرات التي تخضع لقاعدةٍ طَرَدَها الكوفيون وقاسوا عليها لأجل التيسير عليهم والتخفيف عنهم .[7]

ثانيا · التوسع في القياس

الكوفيون يُعنون بالقياس كما عُني به البصريون ، ولكنهم يختلفون عنهم في التطبيق فالبصريون لا يقيسون إلا على الشائع الكثير الناتج من استقراء جزئيات كثيرة من الشواهد للوصول إلى قواعد كلية ضابطة وأما الكوفيون فقد توسعوا فيه وأخذوا به وقد أقرّ أبو البركات الأنباري في « الإنصاف » بظاهرة القياس عندهم واعتمدها من استدلالاتهم ، وأخذ به في بعض المسائل

---

(١) مغني اللبيب ١ / ٢٠

(٢) السابق ١ / ٢٥٢

(٣) انظر شرح الكافية ٢ / ٢٩٦ والإنصاف ـ المسألة رقم ٢٠ وهمع الهوامع ٢ / ٤

(٤) همع الهوامع ١ / ٢٥٣

(٥) الخزانة ٤ / ٢٩٠ ومغني اللبيب ١ / ٣١٦

(٦) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ص ١٧

(٧) أبو علي الفارسي . د . عبد الفتاح شلبي ص ١٤١ ــ ١٤٢

النحوية ، وهي المسائل ذات الأرقام التالية : ١٠ و ١٨ و ٢٦ و ٧٠ و ٩٤ و ١٠١ و ١٠٦ . ولقد نسب إلى الكسائي قوله .

إنما النحـو قيـاس يتبـع   وبه في كل علـم ينتفـع[١]

وقد عزا بعض الباحثين تأثر الكسائي بالقياس إلى تلمذته على البصريين ، وبخاصة الخليل بن أحمد ، فجمع بين منهجين في الدراسة النحوية : منهج فيه آثار المدرسة البصرية الملقحة بالاستنتاج العقلي ، ومنهج فيه طابع مدرسة القراء الكوفية البعيدة عن أحكام العقل مما يجعله مزيجا من المنهجين بصورة جديدة فيها مزايا الصورتين . ولكنه أميل إلى منهج القراء ، وهو منهج يقوم على الرواية والنقل والسند الصحيح ، والإسناد هو الأصل الأعظم عند القراء ؛ لأن القراءة لا تجوز القياس المطلق قطعا فكل قراءة لا تستند إلى رواية فهي مردودة . وقد ترك هذا المنهج في نفس الكسائي آثارا عميقة الجذور .[٢]

فالفريقان يقيسان ، فالكوفيون أكثر قياسا إذا راعينا (الكم) ، حيث إنهم يقيسون على القليل والكثير والنادر والشاذ . والبصريون أكثر قياسا إذا راعينا « الكيف » ؛ لأنهم لا يقيسون إلا على الأغلب الأكثر ، ولهم في القياس أصول عامة محكمة يراعونها .[٣]

وقد ذهب الأستاذان أحمد أمين وطه الراوي إلى أن الكوفيين هم أهل السماع يجيزونه .[٤] في حين يرى الأستاذ سعيد الأفغاني أن السمّاعين هم البصريون ، لا الكوفيون ؛ لاحترامهم السماع وصيانته وحفظه من كل ما هو موضوع ، واحترام تحري حال المسموع .[٥]

ومن مظاهر التوسع في القياس عند الكوفيين القياس على القليل والنادر والشاذ . وذلك ناتج عن احترامهم للمسموع عن العرب ، حيث أجازوا للناس أن يستعملوا استعمالهم ، ولو كان استعمالا قليلا لا ينطبق على القواعد العامة التي توصل إليها البصريون ، بل يجعلون هذا القليل والنادر أصلا وأساسا

---

(١) بغية الوعاة ٢/١٦٤ وإنباه الرواة ٢/٢٦٧

(٢) انظر مدرسة الكوفة ص ١٠٦ وانظر ص ٣٧٠ — ٣٧١

(٣) انظر من تاريخ النحو ، سعيد الأفغاني ص ٧٣

(٤) ضحى الإسلام ٢/٢٩٥ ومجلة المجمع العلمي بدمشق م ١٤ ، ٩/٣١٩

(٥) من تاريخ النحو ص ٧٣ — ٧٤

لوضع قاعدة عامة . وقد مرّ أن الكسائيّ كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز إلا في الضرورات ، ويجعله أصلا ويقيس عليه .[1]

وقد قال السيوطي عن الكوفيين : « لو سمعوا بيتا واحدا فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلا وبوّبوا عليه » .[2] وقال أيضا عنهم : « إذا سمعوا لفظا في شعر أو نادر كلام جعلوه بابا » .[3]

ومن أمثلة الاحتجاج بالنادر عند الكوفيين ما ذهب إليه الكسائيّ من جواز الجزم بـ (لن) ، والنصب بـ (لم) ، والجر بـ (لعل) اعتمادا على الشواهد النادرة .[4] وما ذهب إليه الفراء من جواز دخول اللام على خبر (لكنّ) محتجا بقول الشاعر النادر :

يلومونني في حب ليلى عواذلي ولكنني من حبها لكميد .[5]

وقد اعتمد الكوفيون على القياس النظري أيضا ، ولكنه قليل ، ولا يلجؤون إليه إلا إذا عدموا الشاهد النظري . ومن أمثلة القياس على النظير عندهم تجويزهم العطف بـ (لكن) في الإيجاب حملا على (بل) . ومن ذلك أيضا ما ذهب إليه الكسائيّ من أن الفعل (رضي) تعدى بـ (على) في قول الشاعر :

إذا رضيت علي بنو قشير لعمر الله أعجبني رضاها .[6]

لأن (رضي) لما كانت ضد (سخط) ، وسخط مما يتعدى بـ (على) ، عدّي (رضي) بـ (على) قياسا على الضدّ .[7] والقياس على النظير والضد لفتة ذهنية شارك فيها الكوفيون أصحابهم البصريين .

(١) بغية الوعاة ٢/١٦٤

(٢) الاقتراح ص ١٠٥ ، طبعة حيدر آباد

(٣) همع الهوامع ١/٤٥

(٤) المغني ١/٨٣

(٥) معاني القرآن ١/٤٦٥ والإنصاف المسألة رقم ٢٥

(٦) البيت للقحيف بن سليم العقيلي ، انظر المقتضب ٢/٣٢٠ وأدب الكاتب ٥٢٧ و ٢/٣١١ و ٣٨٩ و ٣٨٩ والأزهية ٢٨٧ والأمالي الشجرية ٢/٢٦٩ وشرح الكافية الشافية ٢/٨٠٩ ورصف المباني ٤٣٤ والجنى الداني ٤٤٥ والمغني ١/١٤٣ والمساعد ٢/٢٦٩ والخزانة (تحقيق عبد السلام هارون) ١٠/١٣٢ — ١٣٩

(٧) الخصائص ٢/٣٨٩

وقد علل بعض الباحثين اعتماد الكوفيين المتقدمين على الشواهد القليلة والنادرة بأنهم كانوا يسمعونها من شيوخهم ، وهم تلقوها عن أعراب البوادي أو من الأعراب الفصحاء المقيمين في الحاضرة ، كبني أسد ، وبني تميم المقيمين في الكوفة . وقد ذكر العلماء أن الشاهد من هذا النوع إن صدر من ثقة يعتمد عليه قُبِل .[١]

كما علل الدكتور شوقي ضيف تعويل الكسائي على الشاذ بأنه كان من القراء للذكر الحكيم ، وكانت تجري في قراءاته حروف تشذ على قواعد النحو البصري ، فخشي أن يظن أنها غير جائزة ، أو أنها لا تجري على العربية السليمة ، ولربما خشي اندثارها .[٢]

ولكن ليس معنى ذلك أن الكوفيين اعترفوا بكل الظواهر الشاذة وقاسوا عليها ، فقد وصف الفراء بعض الأساليب والاستعمالات بالشذوذ ، ولم يقس عليها . فقد رمى اتصال الضمير بالكاف الجارة بالشذوذ ، فقال : « وحكي عن الحسن البصري : أنا كك ، وأنت كي ، واستعمال هذا في السعة شذوذ لا يلتفت إليه » .[٣] وقد حكم على أسلوب « عسى الغوير أبؤسا » بالشذوذ ، وقال : « (عسى) لا يقاس ولا تجوز إلا مع (أنْ) » .[٤] وقال عن « إيش عندك » : « لا يجوز القياس على هذا في شيء من الكلام » .[٥]

وقد وصف لغة كنانة بالقبح والقلة ، حيث يقولون في « كلا » : رأيت كلي الرجلين ، ومررت بكلي الرجلين .[٦] كما حكم على مجيء الحال فعلا ماضيا بالشذوذ مخالفا بذلك أصول مذهبه .[٧]

وقد مرّ بنا أنه قد وصف بعض القراءات المتواترة وغير المتواترة بالضعف أو الشذوذ أو الندرة .

(١) الخلاف النحوي ص ٣٤٤
(٢) المدارس النحوية ص ١٧٦
(٣) خزانة الأدب ٤/٢٧٥ طبعة هارون ، والمولى في النحو الكوفي ص ١٤٠
(٤) مجالس ثعلب ١/٢٥١
(٥) معاني القرآن ١/٢٨١
(٦) معاني القرآن ٤/١٨٤
(٧) المصدر نفسه ١/٢٤

وهذا يدعونا إلى التحقيق فيما نسب إلى الكوفيين عن طريق منافسيهم البصريين . ويتحقق ذلك بالرجوع إلى آراء الكوفيين في كتبهم ، وفي كتب غير البصريين . ويدل على ذلك ما نبّهنا عليه سابقا من اعتماد الباحثين على أحكام مسبقة كان مصدرها في كثير من الأحيان كتاب « الإنصاف » لأبي البركات الأنباري .

ثالثا : البعد عن التأويل والتقدير والأحكام العقلية

لقد ظهر من تطبيق المنهجين السابقين في القياس والسماع عند الكوفيين ، من إجراء الكلام في الغالب على حسب الظواهر ، والتخفيف والتقليل من صور الحذف والتقدير لتوسيع القواعد الخارجة عن القياس ، كما هو عند البصريين ، أن قلّ عند الكوفيين ما كثر عند البصريين من التأويل والحمل على الشذوذ والاضطرار والاستنكار .[١] فلم يحاولوا كثيرا التوفيق بين المثال المخالف للقاعدة ، والقاعدة نفسها ، أو أن يدرجوا النصوص تحت القاعدة بوساطة التأويل .

وإن في إجابة الكسائيّ حين سئل عن شذوذ (أيّ) الموصولة في الاستعمال عن سائر أخواتها ، حيث قال : « أيّ كذا خلقت » مايشير إلى منهج مدرسة الكوفة القائم على التتبع اللغوي وعدم الدخول في التأويلات البعيدة ، أو الإمعان العقلي الذي جنحت إليه المدرسة البصرية .[٢]

ويتضح هذا المنهج من استدلالات الكوفيين في كتاب « الإنصاف » لأبي البركات ، ومن خلال كثير من المسائل النحوية التي كان لهم فيها رأي يخالف رأي البصريين .[٣]

---

(١) نشأة النحو ، محمد الطنطاوي ص ١٤٣

(٢) الاجتهاد في النحو ، أمين الخولي ، محاضرة في مكتبة جامعة القاهرة تحت رقم ٢٨٦٨٨

(٣) انظر معاني القرآن ١٣٨/١ والإنصاف ، المسألة ٨ و ١٤ و ٣٥ و ٥٤ و ٨٣ ، وشرح الأشموني ١٠/١ و شرح التصريح على التوضيح ٥٧/٢ و انظر كتابنا « ظاهرة التأويل في الدرس النحوي » ص ٣٧ وما بعدها

سادسا : قائمة المحتويات :